



الجمهورية العربية السورية
جامعة حلب
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

أثر جودة المراجعة الخارجية على هامش أمان المستثمر في ظل تطبيق
أساليب المحاسبة الإبداعية
(دراسة ميدانية)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الطالب

سامر دوارنة



الجمهورية العربية السورية
جامعة حلب
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

أثر جودة المراجعة الخارجية على هامش أمان المستثمر في ظل تطبيق
أساليب المحاسبة الإبداعية
(دراسة ميدانية)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الطالب

سامر دوارنة

إشراف الدكتور

خالد أومري

أستاذ مساعد في قسم المحاسبة

كلية الاقتصاد - جامعة حلب

شهادة

نشهد بأن العمل الموصوف بهذه الرسالة هو نتيجة بحث علمي قام به الباحث سامر دواره بإشراف الدكتور خالد أومري، الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، وأن أية مراجع ذكرت في هذا العمل هي موثقة في نص هذه الرسالة.

المشرف

المرشح

د. خالد أومري

سامر دواره

تصريح

أصرح بأن هذا البحث " أثر جودة المراجعة الخارجية على هامش أمان المستثمر في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية " دراسة ميدانية، لم يسبق أن قُبل للحصول على أية شهادة وغير مُقدم للحصول على شهادة أخرى .

المرشح

سامر دواره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت

العليم الحكيم)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الآية (32) - سورة البقرة

بجنته المناقشة والحكم

الباحث : سامر دواره

عنوان الرسالة:

"أثر جودة المراجعة الخارجية على هامش أمان المستثمر في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية"

(دراسة ميدانية)

الدرجة: الماجستير في المحاسبة

شُكلت لجنة المناقشة والحكم من السادة الأعضاء:

مشرفاً

الدكتور: خالد أومري

الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة حلب

عضواً

الدكتورة: كندة خياطة

المدرسة في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة حلب

عضواً

الدكتور: عبد الستار الظاهر

المدرّس في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة حلب

الإهداء

إلى من سقى بدمه الزكي تراب وطني الغالي

شهداء سورية

إلى نبع الحنان والعطاء والتضحية المتفانية بدون انقطاع

أمي وأبي

إلى من كانوا سنداً لي في حياتي

إخوتي وأختي

إلى مرفاق درربي المخلصين

أصدقائي

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

شكر وتقدير

أشكر الله العزيز القدير أن وفقني في إتمام هذا البحث

كما أتوجه بالشكر الجزيل لكلاً من:

الدكتور: خالد أمري: لتفضله بقبول الإشراف على هذا البحث ومتابعته للباحث المتابعة العلمية (الأبوية) ولما قدمه من ملاحظات وتوجيهات وآراء سديدة تغني هذا البحث، فكان خيرَ مشرفٍ علميٍّ فله مني جزيل الشكر والامتنان.

الدكتورة: كندة خياطة: لتفضلها بقبول قراءة هذا البحث والحكم عليه ، فلها مني جزيل الشكر والاحترام.

الدكتور: عبد الستار الظاهر: لتفضله بقراءة هذا البحث وقبوله الحكم عليه، فله مني جزيل الشكر والتقدير.

الدكتور: عبد الناصر حميدان: لتفضله بقراءة البحث قراءة أولية وإبداء الملاحظات عليه.

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى عمادة كلية الاقتصاد - جامعة حلب وأعضاء الهيئة التدريسية والعاملين فيها ، وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور: علاء الدين جبل الذي زرع فيني حب العلم.

الباحث
سامر دواره

المستخلص

يتناول البحث أثر جودة المراجعة الخارجية على هامش أمان المستثمر في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية، ويهدف البحث إلى دراسة جودة المراجعة الخارجية، والعوامل المؤثرة فيها، وآخر إصدارات المعايير الدولية التي تدعمها، وتحديد مفهوم هامش أمان المستثمر ومراحل تكوينه وبيان أثر جودة المراجعة الخارجية عليه، بالإضافة إلى دراسة أساليب المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على العلاقة بين جودة المراجعة وهامش أمان المستثمر، وتم إجراء دراسة ميدانية على سوق دمشق للأوراق المالية حيث تم تقسيم المجتمع المدروس إلى أربع فئات: فئة الشركات المدرجة وفئة شركات الوساطة وفئة مراجعي الحسابات وفئة المشرفين في السوق المالي وتم التوصل إلى عدة نتائج من أهمها :

- إن أداء عملية المراجعة الخارجية بجودة وفعالية من قبل المراجع من شأنه زيادة هامش أمان المستثمر.
- إن أداء عملية المراجعة الخارجية بجودة وفعالية من قبل المراجع من شأنه الحد من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية .
- إن زيادة ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية من شأنه تخفيض هامش أمان المستثمر.
- إن استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية من قبل معد البيانات يضعف العلاقة الإيجابية بين جودة المراجعة الخارجية وبين هامش أمان المستثمر.

الكلمات المفتاحية :

جودة المراجعة الخارجية ، هامش أمان المستثمر ، أساليب المحاسبة الإبداعية

قائمة المحتويات :

رقم الصفحة	الموضوع
I	الشهادة والتصريح
II	الآية القرآنية
IV	الإهداء
V	كلمة الشكر
VI	ملخص الدراسة
XII-VII	قائمة المحتويات
XII	قائمة الجداول
XIII	قائمة الأشكال
17-1	الإطار العام للدراسة :
2	المقدمة
3	مشكلة البحث
3	أهمية البحث
3	أهداف البحث
9-4	الدراسات السابقة
10	فروض البحث
10	متغيرات البحث
11	مخطط البحث
13	منهج البحث
13	حدود البحث
40 -14	الفصل الأول : جودة المراجعة الخارجية
25-15	المبحث الأول : التأطير العلمي لجودة المراجعة الخارجية
16	المقدمة
16	مفهوم جودة المراجعة
18	أهمية جودة المراجعة
20	معايير الرقابة على الجودة

20	المقدمة
20	معايير الرقابة على جودة الأداء الخاصة بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA
21	معايير رقابة الجودة الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC
22	أولاً : المعيار الدولي لرقابة الجودة رقم 1
23	ثانياً : معيار الرقابة على جودة العملية 220
25	خاتمة المبحث
39-26	المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على جودة المراجعة
27	المقدمة
28	أولاً : العوامل المؤثرة على جودة المراجعة والمرتبطة بمكتب المراجعة :
28	أولاً - 1 - حجم مكتب المراجعة
29	أولاً - 2 - سمعة مكتب المراجعة
30	أولاً - 3 - الدعاوى القضائية المرفوعة على مكتب المراجعة
31	أولاً - 4 - المنافسة بين مكاتب المراجعة
32	أولاً - 5 - تخصص مكاتب المراجعة في مراجعة قطاع صناعي معين
33	أولاً - 6 - أتعاب مكتب المراجعة
34	أولاً - 7 - عوامل أخرى مرتبطة بمكتب المراجعة
34	ثانياً : العوامل المؤثرة على جودة المراجعة والمرتبطة بفريق المراجعة (المراجع):
34	ثانياً -1- استقلال مراجع الحسابات
35	ثانياً -2- خبرة فريق المراجعة
36	ثانياً -3- الإشراف الجيد على فريق المراجعة
36	ثانياً -4- التواصل الجيد لفريق المراجعة فيما بينهم وبين العميل
37	ثالثاً : العوامل المؤثرة على جودة المراجعة والمرتبطة بالمنشأة محل المراجعة :
37	ثالثاً -1- حجم منشأة المراجعة وتعقد عملياتها
37	ثالثاً -2- نظام الرقابة الداخلية للمنشأة
38	رابعاً : العوامل المؤثرة على جودة المراجعة والمتعلقة بمستخدمي القوائم المالية :
38	رابعاً -1- مستوى الوعي والإدراك الذي يتمتع به مستخدمو القوائم المالية لمحتوى تقرير المراجع .

39	رابعاً -2- التقدير الجيد للتوقعات التي يطمح إليها مستخدمو القوائم المالية من أداء عملية المراجعة ونتائجها .
39	خاتمة المبحث
40	خاتمة الفصل
58-41	الفصل الثاني : التأطير العلمي لهامش أمان المستثمر ومراحل بناؤه وأثر جودة المراجعة عليه
49-42	المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لهامش أمان المستثمر ومراحل بناؤه
43	المقدمة
43	مفهوم هامش أمان المستثمر
44	مراحل بناء هامش أمان المستثمر
44	المرحلة الأولى (مرحلة البحث)
44	المرحلة الثانية (الجانب السلوكي والإداري)
47	المرحلة الثالثة (الجانب التحليلي الحسابي)
49	خاتمة المبحث
58-50	المبحث الثاني : أثر جودة المراجعة على هامش أمان المستثمر (نتائج تحقق الجودة)
51	المقدمة
51	جودة المراجعة وهامش الأمان
53	مصداقية المعلومات المحاسبية التي خضعت للمراجعة
54	جودة المراجعة وجودة الأرباح
55	جودة تقرير المراجعة وأثرها على هامش أمان المستثمر
57	المساهمة في تضييق فجوة التوقعات
58	خاتمة المبحث
58	خاتمة الفصل
89 -60	الفصل الثالث : التأطير العلمي للمحاسبة الإبداعية وأثر جودة المراجعة في الحد من انتشارها .
67-61	المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للغش والتلاعب المحاسبي والمحاسبة الإبداعية وعلاقته بالمفاهيم الأخرى
62	المقدمة

62	الإطار المفاهيمي للغش والتلاعب المحاسبي
63	مفهوم المحاسبة الإبداعية
65	علاقة مفهوم المحاسبة الإبداعية بالمفاهيم الأخرى
67	خاتمة المبحث
72-68	المبحث الثاني : دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية
69	دوافع استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية
70	أساليب المحاسبة الإبداعية :
70	أولاً : من حيث شرعية الأساليب :
70	1- أساليب تتفق مع المعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً
70	2- أساليب لا تتفق مع المعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً
71	ثانياً : من حيث مكان انعكاس استخدامها :
71	1- أساليب ينعكس استخدامها في قائمة الدخل
71	2- أساليب ينعكس استخدامها في قائمة المركز المالي
71	3- أساليب ينعكس استخدامها في قائمة التدفقات النقدية
72	4- أساليب ينعكس استخدامها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية
72	خاتمة المبحث
80 -73	المبحث الثالث : أثر جودة المراجعة في الحد من انتشار أساليب المحاسبة الإبداعية
74	العلاقة بين جودة المراجعة وبين أساليب المحاسبة الإبداعية
75	دور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية
78	دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية
79	المنظر الأخلاقي لممارسات المحاسبة الإبداعية
80	خاتمة المبحث
89-81	المبحث الرابع : حالة عملية
82	المقدمة
83	أولاً : مكتب المراجعة آرثر أندرسون (المتغير المستقل)
83	لمحة عن المكتب
83	بداية تأثر مستوى جودة الخدمة المقدمة (تحرك المتغير)
84	ثانياً : شركة الطاقة العملاقة ENRON (المتغير الوسيط)

84	بداية ظهور آثار ممارسات المحاسبة الإبداعية في شركة الطاقة
85	اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في شركة إنرون
86	خامساً: السوق المالي-هامش أمان المستثمرين : (المتغير التابع)
89	خاتمة المبحث
89	خاتمة الفصل
108 -90	الفصل الرابع : الدراسة الميدانية
91	أولاً : لمحة عن سوق دمشق للأوراق المالية
93	ثانياً : وصف مجتمع البحث
94	ثالثاً : وصف عينة البحث
97	رابعاً : وصف أداة البحث
97	البناء
97	الصدق - الثبات
102	خامساً : التحليل الإحصائي واختبار الفروض
103	أولاً : الفرضية الأولى : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الخارجية وبين هامش أمان المستثمر
104	ثانياً : الفرضية الثانية : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الخارجية وبين ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية
106	ثالثاً : الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب المحاسبة الإبداعية وبين هامش أمان المستثمر
108	رابعاً : الفرضية الرابعة: لا تؤثر أساليب المحاسبة الإبداعية على العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وبين هامش أمان المستثمر
111-109	النتائج والتوصيات
109	النتائج
110	التوصيات
118-112	قائمة المراجع
112	المراجع العربية
118	المراجع الانكليزية
A-M	الملاحق

B	ملحق رقم 1/ نموذج الاستثمارة
G	ملحق رقم 2/ قائمة بأسماء الشركات المدرجة وشركات الوساطة العاملة في سوق دمشق للأوراق المالية
I	ملحق رقم 3/ نتائج التحليل الإحصائي

قائمة الجداول :

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
الفصل الأول :		
28	جدول يوضح العوامل التي تتألف منها كل مجموعة من العوامل المؤثرة على جودة المراجعة	(1 - 1)
29	جدول يوضح الصفات التي تتميز بها المكاتب الكبرى على المكاتب الصغرى	(2 - 1)
32	جدول يوضح مكاتب المراجعة الكبرى وعدد المراجعات المتخصصة التي قامت بها	(3 - 1)
الفصل الثالث :		
60	جدول يوضح أهم ما تشمله المحاسبة الإبداعية من تعاريف	(1 - 3)
75	جدول يوضح بعض أساليب المحاسبة الإبداعية والإجراءات التي يمكن أن يتبعها المراجع الخارجي	(2 - 3)
85	جدول يوضح إعادة هيكلة بعض القيم المالية للفترة الواقعة بين 1997-2001	(3 - 3)
87	جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أهم القيم المالية	(4 - 3)
88	جدول يوضح بعض التصرفات التي قامت بها الأطراف الداخلية في شركة الطاقة إنرون	(5 - 3)
الفصل الرابع :		
94	جدول يوضح مقدار التناسب بين مجتمع البحث وعينة البحث	(1 - 4)
95	جدول يوضح الخصائص الديموغرافية لعينة البحث	(2 - 4)
96	جدول يوضح العدد الإجمالي لقوائم الاستقصاء الموزعة على عينة البحث	(3 - 4)
98	جدول يوضح ترميز مقياس ليكرت الخماسي	(4 - 4)
99	جدول يوضح قيمة معامل ثبات أداة القياس (ألفا كرونباخ)	(5 - 4)
99	جدول يوضح درجات تقسيم الموافقة	(6 - 4)
99	جدول يوضح عبارات المحور الأول ومتوسطاتها	(7 - 4)
100	جدول يوضح عبارات المحور الثاني ومتوسطاتها	(8 - 4)
101	جدول يوضح عبارات المحور الثالث ومتوسطاتها	(9 - 4)
103	جدول يوضح معامل الارتباط والتحديد للفرضية الأولى	(10 - 4)
103	جدول يوضح نموذج الانحدار لاختبار الفرضية الأولى	(11 - 4)

104	جدول يوضح معامل الارتباط والتحديد للفرضية الثانية	(4 - 12)
105	جدول يوضح نموذج الانحدار لاختبار الفرضية الثانية	(4 - 13)
106	جدول يوضح معامل الارتباط والتحديد للفرضية الثالثة	(4 - 14)
106	جدول يوضح نموذج الانحدار لاختبار الفرضية الثالثة	(4 - 15)
108	جدول يوضح معامل الارتباط بين المتغيرات وكيفية تغيره	(4 - 16)

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الفصل الأول :		
(1-1)	شكل يوضح مجموعات العوامل الرئيسية المرتبطة بجودة المراجعة	27
الفصل الثاني :		
(1-2)	شكل يوضح خصائص جودة المعلومات المحاسبية	46
(2-2)	شكل يوضح تأثير جودة المراجعة على هامش أمان المستثمر	53
الفصل الثالث :		
(1- 3)	شكل يوضح العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية والأطراف ذوي المصلحة	65
(2-3)	شكل يوضح دوافع الإدارة لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية	70
(3-3)	شكل يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة	82
(4-3)	شكل يوضح حركة أسعار سهم شركة الطاقة إنرون خلال عامي 2000-2001	87

الإطار العام للدراسة :

- المقدمة .
- مشكلة البحث .
- أهمية البحث .
- أهداف البحث .
- الدراسات السابقة .
- فروض البحث .
- متغيرات البحث .
- مخطط البحث .
- منهج البحث .
- حدود البحث .

المقدمة:

تتصف الأوضاع المالية الحالية¹ بتقلبات مالية حادة غير متوقعة من أغلب كبار المفكرين والمحللين الماليين وقد أحدثت الانهيارات الأخيرة لشركات ذات سمعة وتاريخ عريق (مثل شركة انرون ENRON) تساؤلات عن مدى صحة وصدق ما كانت تقدمه من بيانات مالية، وتزعزعت الثقة تجاه مكاتب المراجعة مما أدى إلى انهيار أكبرها (شركة آرثر أندرسون ARTHUR ANDERSEN) .

فقد أصبح المستثمر على دراية بأن هذه البيانات لا يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ قراره (ليس فقط من حيث أنها صحيحة أم لا بل من حيث مقدار المرونة التي يتمتع بها معدّ هذه البيانات وذلك من ناحية إعدادها وبالتالي التلاعب بها) .

هنا يبرز دور مراجع الحسابات كطرف محايد ليضمن المصالح ويعطي رأيه الفني على صدق وصحة البيانات المالية والمحاسبية، مما يتطلب منه أن يكون على علم ودراية كبيرين بما يمكن أن يقوم به أي معد للبيانات أو القوائم المالية، لكن أصبح هذا الدور مهدد بالتزعزع من مكانه نتيجة توسع الفجوة بين ما يتوقعه الجمهور العام من المدققين والمراجعين وما يقوم به المدققين والمراجعين بالفعل، مما كان لازماً على المنظمات المهنية ومن ضمنها الإتحاد الدولي للمحاسبين بالتحرك لتدارك الوضع فشكلت اللجنة الدولية لمهنة التدقيق (اللجنة المختصة بإعداد معايير التدقيق) وهذه اللجنة وضعت في الفترة الأخيرة في مقدمة أهدافها الرئيسية تحسين جودة عملية المراجعة، فقامت بوضع معايير لجودة عملية المراجعة وسميت بمعايير التدقيق الدولية لرقابة الجودة.

إن أداء عملية المراجعة بالجودة المناسبة والمطلوبة يعود بالنفع على جميع الأطراف المرتبطة بالشركة وخاصة المستثمر الحالي والمرقب الذي يحاول الربط بين القيمة الحالية التي يطلبها منه السوق المالي وبين قيمة السهم الحقيقية المستمدة من القوائم المالية السليمة الخالية من أية تلاعبات أو أخطاء جوهرية ، وهي القيمة التي غالباً ما يكون مستعد لدفعها، والأفضل من ذلك هو الحصول على السهم بأقل من قيمته الحقيقية.

من هنا رأى الباحث أن يقوم بدراسة مدى تأثير جودة عملية المراجعة الخارجية على هامش أمان المستثمر (والذي يُعد من أهم الأطراف الخارجية المهتمة بصحة البيانات المالية والمحاسبية) وكيف يمكن أن تؤثر هذه الجودة أيضاً على أساليب المحاسبة الإبداعية (كأحد مفاهيم التلاعب المحاسبي) وهل تلعب أساليب المحاسبة الإبداعية دوراً في التأثير على العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وبين هامش أمان المستثمر في حال وجودها .

¹ بداية القرن الحادي والعشرين

مشكلة البحث :

لنجاح أي مجال من مجالات الحياة لابد له من ضوابط وعناصر تسيره نحو الطريق القويم والصحيح ونحن نعلم بأن المحاسبة علم وفن، فكيف يمكن أن نقوم بوضع ضوابط ومعايير للفن المحاسبي وخاصة عندما تغلب مصلحة فئة على مصلحة فئة أخرى وذلك في ظل تعدد وفي بعض الأحيان تعارض المصالح للفئات العديدة من مستخدمي المعلومات المحاسبية والتقارير المالية .

يلخص الباحث مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

- 1- ما هو أثر جودة المراجعة الخارجية على هامش أمان المستثمر .
- 2- ما هو أثر جودة المراجعة الخارجية في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية .
- 3- ما هو أثر ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية على هامش أمان المستثمر .
- 4- ما هو أثر ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية على العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وبين هامش أمان المستثمر .

أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث من عدة جوانب :

الجانب الأول: أهمية جودة المراجعة الخارجية بالنسبة للعديد من الأطراف المرتبطة بالشركة وخاصة المستثمرين الحاليين والمرتقبين .

الجانب الثاني: أهمية المرحلة التي يمر بها مراجع الحسابات الخارجي في الفترة الحالية من أزمة ثقة كبيرة على عمله التقليدي كالحارس الأمين .

الجانب الثالث: أهمية تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المنشورة لما لها من تأثير على حجم الاستثمار في الشركات .

الجانب الرابع: أهمية موضوع أساليب المحاسبة الإبداعية لا سيما في ظل قيام بعض الإدارات بممارسة هذه أساليب بهدف إظهار نتيجة النشاط والمركز المالي على غير حقيقته .

الجانب الخامس: موضوع البحث يتطرق إلى مسائل حديثة ومعاصرة تشغل بال المستثمرين والمحليلين ومراجعي الحسابات والاقتصاديين والسياسيين ويمكن أن يساهم في إلقاء الضوء على بعض المشاكل والأزمات المالية وتقديم بعض الحلول والاقتراحات حولها.

أهداف البحث :

تتركز أهداف البحث فيما يلي :

- 1 - التأطير العلمي لمفاهيم جودة المراجعة الخارجية ودراسة العوامل المؤثرة عليها ودراسة دور الإصدارات الأخيرة للمعايير التي تعنى بالجودة في رفع جودة أداء مكاتب المراجعة

2 - تحديد مفهوم هامش أمان المستثمر ومراحل تكوينه وأنواع المستثمرين وبيان أثر مستوى جودة المراجعة الخارجية على هامش أمان المستثمر .

3 - دراسة أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المحاسبية وبيان أثر جودة المراجعة الخارجية في الحد من انتشار ممارسات المحاسبة الإبداعية والمنظور الأخلاقي الذي يجب أن يلتزم به القائم على إعداد القوائم المالية والمحاسبية .

الدراسات السابقة :

الدراسات باللغة العربية :

الدراسة الأولى : رشا حمادة 2010 بعنوان "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية".

الهدف من الدراسة :

التعرف على النشاطات التي تقوم بها لجان المراجعة وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بإعداد استبانة وزعت على عدد من المراجعين الخارجيين وأعضاء لجنة المراجعة في الشركات المساهمة في سوريا .

أهم نتائج هذه الدراسة :

هناك مجموعة من النشاطات تمارسها لجان المراجعة عند تنفيذها لمهامها وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة من وجه نظر عينتي الدراسة، وأن النشاطات المتعلقة بمهمة إدارة المخاطر في الشركة هي ذات تأثير ضعيف في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات .

الدراسة الثانية : ميسون بنت محمد علي القري 2010 بعنوان " دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية " .

الهدف من الدراسة :

تحديث واستكمال نتائج الدراسات السابقة التي أثبتت ممارسة شركات المساهمة السعودية لأساليب المحاسبة الإبداعية مثل (عسيري2002). كما تسعى بشكل خاص إلى معرفة دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة السعودية من وجهة نظر كل من الأكاديميين والمهنيين، ومدى تعارضها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

أهم نتائج هذه الدراسة :

وجود عشرة دوافع على الأقل لدى إدارات شركات المساهمة السعودية لممارسة المحاسبة الإبداعية من أهمها دافع الحصول على المنافع الإدارية. كما استنتجت أن إدارات شركات المساهمة تمارس أساليب المحاسبة الإبداعية المتعلقة بكل من التصنيف والتوقيت والإفصاح والتقدير، وأن غالبية تلك الأساليب تتعارض مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وأظهرت الدراسة اختلاف وجهات نظر الأكاديميين عن المهنيين بنسبة 60% فيما يتعلق بالدوافع و47% فيما يتعلق بالأساليب.

الدراسة الثالثة : ليندا حسن الحلبي 2009 بعنوان " دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية "

الهدف من الدراسة :

التعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المحاسبية، وبيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، والتعرف على الدور الذي يقوم به المدقق الخارجي في الحد من هذه الأساليب .

أهم نتائج هذه الدراسة :

1- إن المحاسبة الإبداعية هي عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية و بدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل البيانات المالية مما يجب عليه أن تكون عليه إلى ما يفضله معد هذه البيانات .

2- تؤثر أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة الأردنية .

3- تمارس مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية لدى إعداد البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركات، لكن وبالمقابل يقوم مدققي الحسابات بالإجراءات والاختبارات اللازمة للكشف عن هذه الممارسات.

الدراسة الرابعة : عبد السلام سليمان قاسم الأهدل 2008 بعنوان " العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية "

الهدف من الدراسة :

التعرف على مفاهيم جودة المراجعة والعوامل المؤثرة عليها، ونوعية أثر تلك العوامل على جودة الأداء المهني للمراجع ، بالإضافة إلى التعرف على وسائل تحسين جودة المراجعة، وذلك من وجهة الأطراف المهتمة بعملية المراجعة في البيئة اليمنية .

أهم نتائج هذه الدراسة :

1- أن جميع الأطراف المهتمة بعملية المراجعة توافق على أن العوامل محل الدراسة تؤثر على جودة المراجعة، وكانت خبرة فريق عمل المراجعة أهم العوامل المؤثرة على جودة المراجعة بشكل عام، تلا ذلك الالتزام بمعايير الرقابة على جودة المراجعة، فالسمعة المهنية لمكتب المراجعة، ثم هيكل الرقابة الداخلية، فالاتصالات الجيدة بين فريق المراجعة وعميل المراجعة.

2- كما وافقت جميع الأطراف المهتمة بعملية المراجعة على مظاهر الاستدلال على جودة المراجعة، وجاء الالتزام بالمعايير المهنية في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، تلا ذلك اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية والإفصاح عنها في تقرير المراجعة، ثم عدم مكتب المراجعة لمهام مراجعة تنقصه الخبرة في ممارستها .

3- عدم وجود اختلافات معنوية بين آراء الأطراف المهتمة بعملية المراجعة حول تلك الوسائل فيما عدا الرقابة على جودة المراجعة بواسطة النظير، والرقابة على جودة المراجعة بواسطة هيئة حكومية، وقد احتل وجود معايير للرقابة على الجودة المرتبة الأولى من حيث الأهمية من وجهة نظر جميع الأطراف المهتمة بعملية المراجعة بشكل عام، تلا ذلك تدعيم استقلال المراجع

الدراسة الخامسة : سمير كامل محمد عيسى 2008 بعنوان " أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح " .

الهدف من الدراسة :

فهم جودة المراجعة وتقييم حجم منشأة المراجعة وبعض العوامل الأخرى التي حظيت باهتمام الكتابات السابقة كمؤشرات للجودة، كما تهدف أيضاً إلى إبراز دور جودة المراجعة في الكشف عن عمليات إدارة الربح في السوق المصري .

أهم نتائج هذه الدراسة :

- 1- وجود علاقة ايجابية بين حجم منشأة المراجعة وجودة المراجعة.
- 2- وجود علاقة ايجابية بين سمعة منشأة المراجعة وجودة المراجعة.
- 3- وجود علاقة ايجابية بين مراقبة أداء المراجعين وجودة المراجعة .
- 4- وجود علاقة ايجابية بين تخصص الصناعة وجودة المراجعة.
- 5- وجود علاقة سلبية بين مدة خدمة المراجعة وجودة المراجعة .
- 6- وجود علاقة ايجابية بين أتعاب المراجعة وجودة المراجعة .
- 7 - وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الربح.

الدراسة السادسة : عادل ممدوح غريب 2008 بعنوان " مدى إدراك واستجابة المستثمرين للمحتوى الإعلامي لتقرير مراقب الحسابات وأثره على قراراتهم الاستثمارية " .

الهدف من الدراسة :

التعرف على مدى توافر الخصائص المرغوبة في تقرير مراقب الحسابات باعتباره قناة الاتصال الرسمية بين مراقب الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، ومدى إدراك واستجابة المستثمرين في البيئة المصرية للمحتوى الإعلامي لهذا التقرير، ودرجة الثقة التي يعطونها للقوائم المالية المنشورة بناء على تقرير مراقب الحسابات واثر المحتوى الإعلامي لهذا التقرير على هؤلاء المستخدمين عند اتخاذهم قرارات الاستثمار أو الإقراض .

أهم نتائج هذه الدراسة :

- 1- هناك اتفاق بين مستخدمي القوائم المالية على أن هناك العديد من الخصائص التي يجب توافرها بدرجة عالية في تقرير المراجعة هذه الخصائص تتمثل في : الموضوعية وعدم التحيز، السهولة في الفهم والإيضاح، تناسب صياغة التقرير مع مستوى إدراك مستخدميه، المرونة لمواجهة التغيرات التي تطرأ على محتوى التقرير، الدقة في الحكم على نتائج الشركة، توافره في الوقت المناسب، الشفافية والصدق في النتائج، اعتماده على معايير موضوعية وعلمية.
- 2- تقرير المراجعة الذي يبدي فيه مراقب الحسابات رأياً متحفظاً له أثره السلبي المحدود على درجة ثقة مستخدميه، مقارنة بالتقرير الذي يبدي فيه رأياً غير متحفظ حيث كان له أثره الايجابي المحدود.
- 3- تقرير المراجعة الذي يتضمن رأياً متحفظاً له أثره السلبي المحدود على القرارات الاستثمارية لمستخدميه مقارنة بالتقرير الذي يتضمن رأياً غير متحفظ حيث كان له أثره الايجابي المحدود، ويرجع ذلك إلى أن الثقة في التقرير سلباً أو إيجاباً كانت محدودة وبالتالي انعكست على اتخاذ القرار.

الدراسة السابعة : علي محمود الخشماوي ومحسن ناصر الدوسري 2008 بعنوان "المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها".

الهدف من الدراسة :

- استعراض أهم الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية .
- التعرف على التوجهات والوسائل لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية، ومدى مساهمتها في تقييد التلاعب في القوائم المالية ودور المنظمات الدولية المحاسبية في ذلك .
- التعرف على المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية.
- دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية .

أهم نتائج هذه الدراسة :

- 1- هناك العديد من الاتجاهات والأساليب الحديثة للكشف والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ومن أبرزها حوكمة الشركات ووجود لجان للمراجعة ، وعدم تغيير السياسات المحاسبية وغيرها من الطرق الكثيرة.
- 2-تعتبر عملية مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية من الأمور الصعبة والمعقدة، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لكشف تلك الممارسات وتعتبر يقظة وكفاءة المراجعين والمراقبين في اكتشاف ممارسات المحاسبية الإبداعية هي الوسيلة الأهم والأقوى لمكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية .
- 3-تبين من خلال البحث إن المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية هو أساس لا يمكن تجاهله، حيث يتضح إن هنالك أخلاقيات تحكم المهنة، وان وجود مثل تلك الأخلاقيات ستقود إلى الرقي بمهنة المحاسبة، الأمر الذي سيساهم بالتالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- 4-إن مهمة المدقق ليست سهلة خاصة في ظل كبر حجم الشركات ونشعب وتشابك أنشطتها ومصالحها والتطور المستمر في أساليب الإنتاج والتسويق والتمويل لذا فإنه يجب على مكاتب التدقيق أو دواوين المحاسبة إن تقيم مدى إمكانية الاعتماد على ما تقدمه إدارة الشركة التي يتم التدقيق عليها من بيانات ومعلومات منعاً لأي تلاعبات أو تحريف أو غش .

الدراسة الثامنة : محمد عبد الله آل عباس 2006 بعنوان " أثر المعلومات عن جودة المراجعة وسمعة المراجع على سوق الأسهم السعودية " .

الهدف من الدراسة :

- اختبار كفاءة السوق السعودية تجاه المعلومات المتعلقة بسمعة المراجع وجودة المراجعة.
- بيان ما حدث لشركة آرثر أندرسون وما وجه إليها من تهمة إجرامية ومسئولياتها عن انهيار شركة إنرون العالمية، كمدخل لتتبع اثر ذلك الحدث على سوق الأسهم السعودية نظراً لقيام شركة آرثر أندرسون (مكتب آرثر أندرسون وشركاه) بمراجعة العديد من الشركات السعودية .
- دراسة عينة شاملة لجميع الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية والتي كان مكتب آرثر أندرسون وشركاه يقوم بمراجعتها .

أهم نتائج هذه الدراسة :

- 1- عدم كفاءة السوق السعودية في شكله شبه القوي تجاه المعلومات عن مستوى جودة المراجعة.

2- تطبيق نموذج دراسة الحدث على أسعار الأسهم لتلك الشركات خلال فترة الإعلان عن توجيه التهمة لشركة آرثر أندرسون ، تبين عدم استجابة السوق لتلك الأحداث .

الدراسات باللغة الانكليزية :

الدراسة الأولى: (Mahdi Salehi 2010) بعنوان :

" An Investigation of the Effect of Audit Quality on Accrual Reliability of Listed Companies on Tehran Stock Exchange "

" دراسة أثر جودة المراجعة على الموثوقية المتراكمة لقائمة الشركات المدرجة في سوق طهران المالية " .

الهدف من الدراسة :

دراسة أثر جودة المراجعة على تراكم موثوقية الشركات المدرجة في سوق طهران للأوراق المالية ، وذلك بدراسة أجراها على 74 شركة على مدار خمسة أعوام مضت (2005 – 2009) ودراسة عامل الثقة في البيانات المدرجة للشركات التي تمت مراجعتها من قبل مكاتب مراجعة ذات مستويات مختلفة في أداء المراجعة بالاعتماد على حجمها أو سمعتها .

أهم نتائج هذه الدراسة :

1- إن التراكم الخاص بالموثوقية مرتبط بجودة أعلى أكبر من التراكم الخاص للموثوقية في البيانات للشركات ذات الجودة الأقل .

2- إن حجم مكتب المراجعة وتاريخه العلمي والعملية والاسم الذي بناه هي التي تعطي صورة عن جودة المراجعة الأعلى .

الدراسة الثانية : دراسة (Husseiny 2009) بعنوان :

" The Impact of Audit Quality on Earnings Predictability"

أثر جودة المراجعة على الأرباح التنبؤية " .

الهدف من الدراسة :

بيان أثر جودة المراجعة على القدرة التنبؤية للمستثمر بالأرباح وذلك بقياس أثر جودة المراجعة المقدمة من قبل الشركات الأربعة الكبار على قدرة المستثمر على التنبؤ بالمكاسب المستقبلية .

أهم نتائج هذه الدراسة :

1- أن البيانات المالية تكشف للمستثمر معلومات ذات قيمة تساهم في توقع الأرباح المستقبلية كما أن توقعات المستثمرين صائبة ومتزايدة عندما تكون البيانات المالية مدققة من قبل إحدى الشركات الأربعة الكبار .

2- أن المراجعة التي تتم من قبل شركات المراجعة الأربعة الكبرى يؤدي إلى جودة مراجعة فعلية ومحسوسة وأنه على الشركات أن تنتبه إلى الذي يراجع حساباتها لأن نتائج المراجعة تهم أصحاب الحصص الفعليين وهم المستثمرين والمحللين الماليين وتساعدهم على اتخاذ قرارات الاستثمار .

الدراسة الثالثة : دراسة (Kerstin Bernoth & Gentram b wolf 2006) بعنوان :

" Fool The Markets? Creative Accounting, Fiscal Transparency and Sovereign Risk Premia"

"خداع الأسواق ؟ المحاسبة الإبداعية ، الشفافية المالية و علاوة المخاطرة للمساهمين " .

الهدف من الدراسة :

دراسة تأثيرات البيانات المالية المعلنة وانتشار تطبيقات المحاسبة الإبداعية على زيادة علاوة أو هامش المخاطرة مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الشفافية لدى الأسواق المالية في أوروبا .

أهم نتائج هذه الدراسة :

1- إن الحديث عن ظهور المحاسبة الإبداعية عبر أجهزة الإعلام سيكون لها تأثير على الموقع المالي للشركات في البلاد الأوروبية مما يزيد درجة المخاطرة المفترضة .

2- إن الشفافية المالية تخفض من اضطرابات السياسة الضريبية لذلك يجب إن تحد من زيادة الانتشار للمحاسبة الإبداعية، بالإضافة إلى أنها بشكل نسبي تؤثر على المحتوى الإعلامي للبيانات الرسمية بما يزيد الثقة فيها .

3- أكدت النتائج للفرضيات إن المحاسبة الإبداعية تزيد من علاوة المخاطرة .

4- تبرز النتائج أهمية الشفافية المالية للحكومات كما أن الأسواق المالية تهتم بإخفاء السياسة الضريبية الرسمية على أية حال .

من الدراسات السابقة نلاحظ :

- أن بعضها تطرق إلى المحاسبة الإبداعية دون دراسة جودة المراجعة وإنما اكتفى بدور المراجع الخارجي في الحد من أساليبها ودون دراسة تأثير هذا الدور على هامش أمان المستثمر واتخاذ قراره (كما في الدراسة الأولى والثانية والثالثة والسابعة من الدراسات العربية والدراسة الثالثة من اللغة الإنكليزية) .

- والبعض الآخر اكتفى بجودة عملية المراجعة دون دراسة جانب المحاسبة الإبداعية (كما في الدراسة الرابعة والسادسة والثامنة من الدراسات العربية) .

- أما الدراسة الخامسة من اللغة العربية فتطرقت إلى دراسة أثر جودة عملية المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح وبذلك لم تدرس تأثير ذلك على هامش أمان المستثمر من ناحية ومن ناحية أخرى تعتبر عمليات إدارة الربح جزء من المحاسبة الإبداعية وبذلك تم دراسة جزء من كل وكذلك الدراسة الثانية من اللغة الإنكليزية .

- أما الدراسة الأولى من اللغة الإنكليزية فركزت على المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على المساهمين دون ذكر جانب جودة المراجعة الخارجية وأثرها على المساهمين وأساليب المحاسبة الإبداعية .

أهم ما يميز دراستي عن الدراسات السابقة هو دراسة أثر جودة عملية المراجعة الخارجية على هامش أمان المستثمر في ظل تطبيق الأساليب المحاسبة الإبداعية ، بذلك تم ربط بين متغيرين أساسيين هما جودة المراجعة الخارجية وهامش أمان المستثمر والذين لم يتم الربط بينهما في أي من الدراسات السابقة مع وجود المتغير الوسيط المحاسبة الإبداعية .

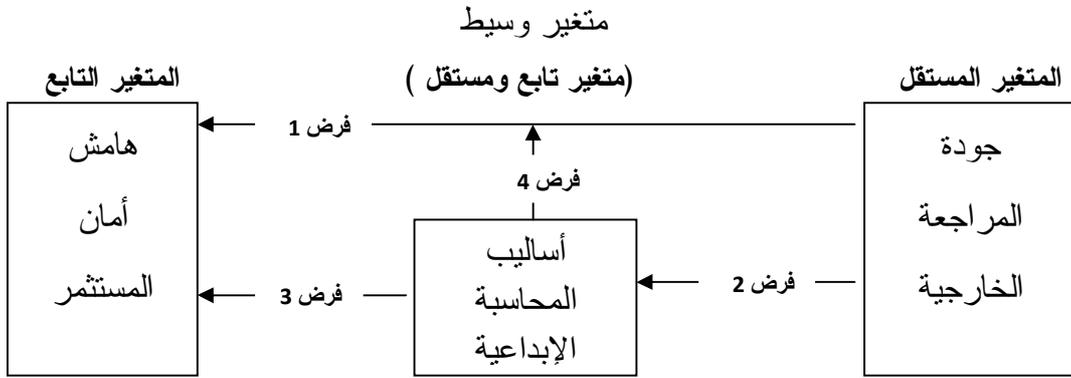
فروض البحث :

وفي ضوء طبيعة مشكلة البحث يطرح الباحث الفرضيات التالية :

- 1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الخارجية وبين هامش أمان المستثمر .
- 2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الخارجية وبين أساليب المحاسبة الإبداعية .
- 3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب المحاسبة الإبداعية وبين هامش أمان المستثمر .
- 4- لا تؤثر أساليب المحاسبة الإبداعية على العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وبين هامش أمان المستثمر في حال وجودها .

متغيرات البحث :

يوضح الشكل التالي متغيرات البحث التي سيقوم الباحث بدراستها :



شكل يوضح متغيرات الدراسة

مخطط البحث :

الفصل الأول : التأطير العلمي لجودة المراجعة والمعايير والعوامل التي تؤثر وتحكم أدائها .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لجودة المراجعة وأهميتها :

- المقدمة .
- مفهوم جودة المراجعة .
- أهمية جودة المراجعة .
- معايير رقابة الجودة :

✓ معايير رقابة الجودة الخاصة بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA

✓ معايير رقابة الجودة الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على جودة المراجعة :

- المقدمة .
- العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة .
- العوامل المرتبطة بفريق المراجعة .
- العوامل المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة .
- العوامل المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية .

الفصل الثاني : التأطير العلمي لهامش أمان المستثمر وأثر جودة المراجعة عليه .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لهامش أمان المستثمر ومراحل بناؤه.

- مقدمة .
- مفهوم هامش أمان المستثمر .

المبحث الثاني : أثر جودة المراجعة على هامش أمان المستثمر (نتائج تحقق الجودة):

- المقدمة .
- جودة المراجعة وهامش الأمان .
- جودة المعلومات المحاسبية التي خضعت للمراجعة .
- جودة تقرير المراجعة .
- المساهمة في تضيق فجوة التوقعات.

الفصل الثالث: التأطير العلمي للمحاسبة الإبداعية وأثر جودة المراجعة في الحد من انتشارها .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للغش والتلاعب المحاسبي والمحاسبة الإبداعية وعلاقته بالمفاهيم

الأخرى :

- المقدمة .

- مفهوم الغش والتلاعب المحاسبي .
- مفهوم المحاسبة الإبداعية .
- علاقة مفهوم المحاسبة الإبداعية بالمفاهيم الأخرى .

المبحث الثاني : دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية :

- دوافع المحاسبة الإبداعية .
- أساليب المحاسبة الإبداعية :
- (1) من حيث شرعية الأساليب المستخدمة .
- (2) من حيث مكان انعكاس استخدامها :

- ✓ في قائمة الدخل .
- ✓ في قائمة المركز المالي .
- ✓ في قائمة التدفقات النقدية .
- ✓ في قائمة حقوق الملكية .

المبحث الثالث : أثر جودة المراجعة في الحد من انتشار أساليب المحاسبة الإبداعية

- العلاقة بين جودة المراجعة وبين ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية .
- دور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .
- دور لجان المراجعة في الحد من انتشار أساليب المحاسبة الإبداعية .
- المنظور الأخلاقي لممارسات المحاسبة الإبداعية .

المبحث الرابع : حالة عملية (شركة الطاقة إنرون وعلاقتها بمكتب المراجعة آرثر إندرسون)

- دراسة حالة شركة الطاقة الأمريكية Enron .

الفصل الرابع : الدراسة الميدانية

- لمحة عن سوق دمشق للأوراق المالية .
- وصف مجتمع البحث وأسباب الاختيار .
- وصف عينة البحث .
- وصف أداة البحث (البناء - الصدق) .
- التحليل الإحصائي واختبار فروض البحث .

النتائج والتوصيات:

- النتائج .
- التوصيات .

منهج البحث :

اعتمد الباحث المنهج الوصفي والإحصائي التحليلي في إعداد البحث كما يلي :

القسم النظري : قام الباحث بالإطلاع على الدراسات السابقة في هذا المجال من خلال دراسة الأبحاث العلمية المنشورة وما تناولته أدبيات المحاسبة ذات الصلة من مراجع ومؤلفات بهدف التأطير العلمي لموضوع البحث.

القسم العملي : قام الباحث بدراسة ميدانية تحليلية تشمل متغيرات الدراسة على سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام استمارة وزعت على المجتمع المدروس وبما يحقق الغاية من الدراسة .

حدود البحث :

- 1- جرت الدراسة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية حيث وزعت استمارة على الفئات ذات العلاقة بالدراسة.
- 2- لم يتطرق الباحث للشركات غير المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية .
- 3- توخت الدراسة أن تغطي الفترة قبل تاريخ 1-1-2011 لأن موضوع الدراسة من حيث العنوان أو المضمون لا يرتبط بالأزمة الحالية 2011.
- 4- غطت الدراسة الفترة الزمنية مابين تاريخ 01-01-2008 إلى تاريخ 31-12-2010 ، أما الاستثمار فقد وزعت خلال فترة زمنية قدرها ما بين تاريخ 1-7-2013 إلى تاريخ 15-8-2013 مع الأخذ بالاعتبار أن استجابة عينة البحث على أسئلة الاستثمار محدد بالفترة الزمنية المذكورة سابقاً علماً أن الباحث قد وضح هذه المعلومة لعينة البحث.
- 5- اختار الباحث " أثر جودة المراجعة " وذلك لأن إظهار الأثر في الدراسة النظرية له أهمية خاصة في إغناء البحث بشكل عام علماً أن قياس هذا الأثر بدقة في الدراسة الميدانية (بالاستبيان) قد لا يتحقق لأنه يعطي مؤشرات أو دلالات غير دقيقة، لذلك اقتصرت الدراسة الميدانية التحليلية بالإشارة إلى هذا الأثر من خلال "دور جودة المراجعة" كمقياس بديل عن الأثر فرضتها طبيعة الدراسة كونها "دراسة ميدانية".
- 6- لم يتطرق الباحث إلى هامش أمان المستثمر المختص بالسندات وإنما اكتفى بهامش أمان المستثمر للأسهم كونه أكثر خطورة .

الفصل الأول :

التأثير العلمي لجودة المراجعة والمعايير والعوامل التي تؤثر وتحكم أدائها .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لجودة المراجعة وأهميتها :

- المقدمة .
- مفهوم جودة المراجعة .
- أهمية جودة المراجعة .
- معايير رقابة الجودة :
- ✓ معايير رقابة الجودة الخاصة بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA
- ✓ معايير رقابة الجودة الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على جودة المراجعة :

- المقدمة .
- العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة .
- العوامل المرتبطة بفريق المراجعة .
- العوامل المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة .
- العوامل المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية .

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لجودة المراجعة وأهميتها ومعايير الرقابة التي تحكم أدائها

- المقدمة.
- مفهوم جودة المراجعة الخارجية.
- أهمية جودة المراجعة الخارجية.
- معايير رقابة الجودة :
- ✓ معايير رقابة الجودة الخاصة بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA
- ✓ معايير رقابة الجودة الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC

المقدمة :

تستهدف معايير المراجعة وضع مستويات للأداء المهني لمراجع الحسابات الخارجي المستقل ويترتب على التزام مراجع الحسابات بهذه المعايير الارتقاء بجودة أدائه المهني .

يصطدم هذا الهدف المراد تحقيقه بواقع مغاير له ويرجع ذلك بسبب تعارض وجهات النظر حول مفهوم جودة المراجعة الناتج أصلاً عن التعارض في المصالح بين الأطراف المهتمة بعملية المراجعة.

يهتم المراجع بإتمام عملية المراجعة بأسلوب موضوعي منظم في ظل المعايير والمسؤوليات القانونية وهو يحاول بذلك القيام بعملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة من وجهة نظره وذلك بالاهتمام بإجراءات تنفيذ المراجعة أكثر من نتائجها .

من ناحية أخرى ترى إدارة المنشأة محل المراجعة أن جودة المراجعة تكمن في إضفاء الثقة على القوائم المالية وتأكيد وفاء الإدارة لمسؤولياتها عن إدارة الموارد الاقتصادية للوحدة تجاه باقي الأطراف .

كما أن جودة المراجعة من وجهة نظر الطرف الثالث (باقي الفئات) هي خلو القوائم المالية من التلاعب والأخطاء الجوهرية من أجل اعتمادها في اتخاذ قراراتهم .

قام الباحث في هذا الفصل بعرض مفهوم جودة المراجعة وأهميتها بالنسبة للأطراف المختلفة وبيان الإصدارات الأخيرة للمعايير الصادرة عن المنظمات والجمعيات المهنية في المحاسبة والمراجعة والخاصة برقابة جودة الأداء المهني ومن ثم دراسة العوامل المؤثرة على جودة المراجعة والتي تساهم في زيادة جودة المراجعة.

مفهوم جودة المراجعة :

ظهر في مجال المراجعة العديد من المصطلحات التي تستخدم لوصف جودة المراجعة منها جودة المراجعة Audit quality و رقابة جودة المراجعة Quality Control وتأكيد ضمان الجودة Quality Assurance ويعود ذلك الاختلاف في المصطلحات في رأي الباحث إلى الاختلاف في تحديد الهدف من جودة المراجعة ويمكن تقسيم مفهوم جودة المراجعة إلى محورين (بشكل عام و نسبي):

محور جودة المراجعة: ركز على النتائج من عملية المراجعة.

محور رقابة الجودة: ركز على رقابة خطوات عملية المراجعة.

اهتم المحور الأول (جودة المراجعة) بالنتائج الفعلية من عملية المراجعة و يأتي في ذلك العديد من الدراسات فمنها دراسة DeAngelo حيث عرفت جودة المراجعة عام 1981¹ بأنها " تقدير السوق لاحتمال أن المراجع سوف يكتشف الانحراف في النظام المحاسبي للعميل محل المراجعة وأنه سوف يقوم بالتقرير عن ذلك الانحراف "، وبذلك تعتبر دراسة DeAngelo من أوائل من ربطوا بين جودة المراجعة واحتمال اكتشاف الأخطاء في القوائم المالية .

(1) DeAngelo , E " Auditor Size and audit quality " , Journal of Accounting and Economics , Vol . 3 ,1981, p 183 .

وفي عام 1988 عرف Polmrose جودة المراجعة بأنها¹ : " درجة الثقة التي يقدمها المراجع لمستخدمي القوائم المالية ، فكما نعرف أن هدف المراجعة الرئيسي هو خلق الثقة في القوائم المالية وتنتج هذه الثقة من خلوها من الأخطاء الجوهرية " وبالتالي أيضاً ركز Polmrose على النتائج من عملية المراجعة والتي تتمثل في زيادة الثقة في القوائم المالية مما يؤثر على هامش أمان المستثمر .

وقسم كلاً من Simunic & Stien عام 1987 جودة المراجعة إلى مرحلتين (من حيث البعد الزمني)² :

1- جودة قبلية للمراجعة (Ex- ante Audit Quality) :

تتركز هذه المرحلة عند التعاقد مع العميل وتعرف بأنها " احتمال أن يكشف تقرير المراجع عن الأخطاء والمخالفات الجوهرية الموجودة بالقوائم المالية " .

2- جودة بعدية للمراجعة (Ex-post Audit Quality) :

تكون بعد إصدار المراجع لتقريره وتعرف بأنها احتمال خلو القوائم المالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية بخلاف التي تم التقرير عنها .

كما عرف Knapp 1991 جودة المراجعة بأنها³ " قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب أثناء تنفيذ عملية المراجعة " .

وعرف Davidson and Neu 1993⁴ جودة المراجعة اعتماداً على " قدرة المراجع على اكتشاف وتقييد أو الحد من التحريفات المادية و التلاعب في التقرير عن الدخل " .

وننتج المحور الأول (نتائج جودة المراجعة) في مفهوم المراجعة التي تشترك به التعاريف السابقة (وهو اكتشاف الأخطاء الجوهرية والتلاعبات والتقرير عنها) عن نظرية الوكالة التي تقوم بها عملية المراجعة فهي بمثابة عقد يقوم من خلاله الأطراف المختلفة (الأصيل) بتعيين المراجع (الوكيل) لأداء خدمة المراجعة لمصالحها المختلفة والمتعارضة في بعضها مما يشكل ضغطاً على المراجع (الوكيل) لأداء عملية المراجعة بأفضل شكل ممكن، ونتج عن نظرية الوكالة عدة دراسات تتحدث فيها عن التغيير الإلزامي للمراجع وعلاقته بجودة المراجعة، كما ويتفق المحور الأول مع مفهوم تأكيد ضمان جودة المراجعة Quality Assurance .

المحور الثاني من المفهوم هو (رقابة جودة المراجعة) ارتبط في معظمه بالمنظمات المهنية للمحاسبة والمراجعة والتي تهتم برسم خطوات يسير عليها المراجع للوصول إلى جودة الأداء في المراجعة ويقوم المراجع بذلك بإخلاء مسؤولياته تجاه أي تقصير دون التركيز على مصلحة الأطراف (أي دون التركيز على النتائج).

(1) Polmrose, Zoe-Vonna " An Analysis of Auditor litigation and Audit Service Quality " The Accounting Review , Vol LXIII- No 1 , January , 1988,p 186 .

² أبو الهين – إياد حسن " العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين " رسالة ماجستير – الجامعة الإسلامية - غزة – كلية التجارة – 2005 – ص 48

(3) Knapp, C. Michael, "Factors That Audit Committee Members Use as Surrogates for Audit Quality" Auditing: A Journal of Practice and Theory, (Vol.10, No.1, Spring, 1991) p 38 .

(4) Davidson, R., and Neu, D., 1993, "A Note on Association Between Audit Firm Size and Audit Quality", Contemporary Accounting Research, (Vol. 9, No. 2),1993 - P 479 .

فقد أوضحت نشرة معايير المراجعة رقم 4 التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي لعام 1974¹ وتعديلاتها (حتى آخر إصداراتها 2012) أن جودة المراجعة تتحقق من خلال الالتزام بمعايير المراجعة ومن خلال تطبيق مجموعة من الاعتبارات المتعلقة بالرقابة على الجودة في المنشآت المراجعة .

من ناحية أخرى فقد أشار الإتحاد الدولي للمحاسبين إلى مفهوم جودة المراجعة² في المعيار الدولي رقم 220 حيث أوضح هذا المعيار أن أدوات الرقابة على جودة المراجعة تتمثل في السياسات والإجراءات المطبقة في منشأة المراجعة للتحقق من أن أعمال المراجعة المنفذة قد تم أدائها وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها .

ذكر Carcello وآخرون (1992)³ " أن مدى معرفة والتزام فريق المراجعة بهذه المعايير يعد من أكثر خصائص جودة المراجعة أهمية وأن معايير الأداء المهني وقواعد وآداب وسلوك المهنة والالتزام بها يساهم في تعزيز جودة المراجعة وهي تمثل الحد الأدنى لجودة المراجعة وتعتبر خط الدفاع الأول ضد المسؤوليات وإهمال وتقصير المراجع أثناء عملية المراجعة" .

مما سبق نستنتج أن المحور الثاني لمفهوم المراجعة اهتم بالهدف الأساسي لمعايير المراجعة وأنه إذا ما التزم المراجع بالمعايير المهنية الخاصة بالمراجعة فإنه سوف يحقق مستوى جيد من جودة الأداء المهني .

كان الالتزام بمعايير المراجعة وقواعد وآداب السلوك المهني هي الأساس في جودة المراجعة على اعتبار أن تعريف جودة المراجعة على أنها خلو القوائم المالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية يركز على إحدى نتائج الالتزام بالمعايير المهنية وقواعد وآداب السلوك المهني .

هناك بعض الدراسات التي حاولت الربط بين المحوريين على اعتبار أن الالتزام بمعايير المراجعة يؤدي إلى تحقيق الهدف من إيجادها وهو تقليل واكتشاف الأخطاء الجوهرية مما يصب في النهاية إلى زيادة جودة المراجعة وأضاف إليها بعض العوامل مثل إرضاء المستخدمين كدراسة الأهدل 2008⁴ حيث عرف جودة المراجعة "بأنها أداء عملية المراجعة بجودة وكفاءة وفعالية وفقاً لمعايير المراجعة مع الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات الجوهرية المكتشفة والعمل على تلبية رغبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية" .

يجد الباحث أنه يمكن الربط بين المفهومين السابقين حيث يرى أن مفهوم جودة المراجعة يتمثل في التزام المراجع بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني بما يحقق الاكتشاف والإفصاح عن الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية وتقليل الخطر الكلي للمراجعة وبما يساهم في زيادة حالة الأمان والثقة لمستخدمي القوائم المالية وزيادة جودة المعلومات والبيانات في القوائم المالية خدمةً لأطراف المختلفة في اتخاذ قراراتهم مع مرور الزمن.

أهمية جودة المراجعة :

إن موضوع جودة المراجعة موضع اهتمام جميع الأطراف المتعلقة بعملية المراجعة على السواء ،ذلك لأنها تمثل مطلباً عاماً من جميع الأطراف، حتى من قبل إدارة المنشأة لأنه كما نعلم أن الواقع وما حصل من

(1)AICPA . SAS . No4 . 1974

² الإتحاد الدولي للمحاسبين " نشرة إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة " طبعة عام 2009 .
(3) Carcello Joseph and Other " Audit Quality Attributes The perceptions of Partners Prepares and Financial Statement User " T.M.C Garth , 1992 . p6 .

⁴ الأهدل عبد السلام " العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية " رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، عام 2002 ص 20 .

أزمات يفضي أن تتم عملية المراجعة على مستوى عال من الجودة وذلك لإثبات حسن النية بعدم وجود أية تلاعبات تخدم المصالح الخاصة لإدارة المنشأة .

بالرجوع إلى أدبيات المحاسبة والمراجعة يمكن توضيح أهمية جودة المراجعة بالنسبة للأطراف المختلفة كما يلي :

1- **إدارة المنشأة** : تعد إدارة المنشأة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية¹ و بالتالي فهي حريصة على أن تكون هذه القوائم ذات ثقة ومصداقية وذلك لتتمكن من معرفة وضعها المالي الحقيقي وزيادة التعويضات واستمراريتها في إدارة المنشأة كما أن سمعة الإدارة ومصداقيتها تنعكس على حصصها السوقية والتنافسية وزيادة أسعار أسهمها ، لذلك كان لا بد على الإدارة أن تتم عملية المراجعة الخارجية بأقصى درجات الجودة و خاصة على المدى البعيد نظراً لأنها تمثل الوكيل الذي تم توكيله من قبل المساهمين و المستثمرين .

2- **مكتب المراجعة** : إن قيام المراجع بعملية المراجعة بكفاءة وجودة وفعالية ينعكس عليه بالعديد من النتائج الإيجابية لعل من أهمها إخلال المسؤولية تجاه الأطراف بأن ما قام به موافق للمعايير وقواعد وآداب سلوك المهنة وزيادة سمعته الحسنة بما ينعكس على أجوره بشكل عام وزيادة القدرة التنافسية للمكتب المراجعة فضلاً عن زيادة التصنيف العلمي والعملي والاحتكام إليه في قضايا كبرى على مستوى الدولة.

3- **البنوك والدائنون والمقرضون الآخرون** : يهتمون بشكل كبير في أن تتمتع عملية مراجعة القوائم المالية بجودة عالية حيث يقومون على أساسها ببناء قرارات ارتباطهم بالمنشأة وهل سيستمررون في منح المزيد من القروض أو إعادة جدولتها، كما تفيد الجودة العالي في المراجعة في التنبؤ بعمليات الفشل المالي أو تعثرها في السداد .

4- **الجهات الحكومية والمنظمات المهنية** : إن للجهات الحكومية مصلحة كبيرة في أن تتم عملية المراجعة بجودة وفعالية كبيرتان² ذلك بما ينعكس على زيادة إيرادات الخزينة الحكومية أو المساعدة في منح التعويضات للمنشأة لاستمراريتها ، كما يخدم الاقتصاد ككل وخاصة إذا كانت هذه المنشأة تقوم بمجال حيوي كقطاع الكهرباء أو المياه ، كما أن المنظمات المهنية تهتم كثيراً بإجراء عملية المراجعة بجودة لأن ذلك يعني بالنسبة إليها تطبيق المعايير والقواعد التي أصدرتها تطبيقاً فعلياً على أرض الواقع بما يحقق الهدف من إيجاد هذه المنظمات .

5- **المستثمرين (الحاليين والمستقبليين)**: إن الأسواق المالية وخاصة الكفاءة منها* تنطلق من فكرة أن الأسهم تستجيب بسرعة لكل معلومة جديدة تكون من شأنها تغيير نظرة المستثمرين ، ولعل مصدر المعلومات الأساسي لكل مستثمر هو القوائم المالية ، لكن المستثمر العادي غير قادر على اكتشاف التلاعب والأخطاء الموجودة في القوائم المالية لذلك يعتمد بشكل كبير على تقرير المراجع في مواجهة ذلك النقص . وبالتالي ستكون عملية المراجعة عنصر أساسي من عناصر التي تساهم في تغيير مسار

¹ أحمد ، زياد جمال إبراهيم " العوامل المؤثرة في جودة التدقيق من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة ببيئة التدقيق " دراسة تحليلية - 2003 - ص 30

² حمدان ، محمد "مدى تطبيق المدقق القانوني للإجراءات اللازمة للتوقع بالفشل والصعوبات المالية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، (1996) ، ص29 .

* السوق الكفؤ : هي سوق لها من القدرة على الاستجابة لأية معلومات جديدة و برودة فعل سريعة تجاهها

قراره الاستثماري ومن يتوقع من المراجع أن يقوم بعملية المراجعة بأقصى درجات الجودة والمصادقية حيث يمثل طرف المستثمرين الحاليين والمرقبين أهم طرف من أهم أطراف استمرارية المنشأة وكان إرضائهم من أهم الأمور التي يجب أن يقوم المراجع بها وذلك بقيام بعملية المراجعة على أكمل وجه . يرى الباحث أن جودة المراجعة تُعد مطلباً عاماً وهاماً من جميع الأطراف المرتبطة بعملية المراجعة ذلك أن حدود المنشأة لم تعد مغلقة أمام أي طرف من الأطراف ، وجميعهم أصبحوا من المهتمين بسلامة وضعها المالي وبالأخص سلامة ما يعتمدون عليه في صنع قراراتهم وخلوها من أية أخطاء وتلاعبات (والمقصود هنا القوائم المالية وتقرير المراجعة النهائي).

معايير الرقابة على الجودة (Statement on Quality Control Standards) :

مقدمة :

تهدف المعايير بشكل عام إلى وضع السياسات والضوابط العامة التي يجب على مكتب المراجعة إتباعها والاسترشاد بها وغالباً ما يكون هناك شكلاً من إلزام مكتب المراجعة بتطبيقها وذلك عند منحه رخصة بمزاولة المهنة، لكن الأهم من وضع المعايير هو الالتزام بتطبيق المعايير، وهنا تُجري الجهة المصدرة للمعايير فحص دوري للمكتب وذلك بإجراء اختبارات التحقق والالتزام للتأكد من التطبيق الفعلي للمعايير التي أصدرتها، حيث تقوم المعايير برسم الإطار العام لمكتب المراجعة وتترك للمكتب حرية وضع الإجراءات والسياسات الخاصة به والتي تتناسب مع إمكانياته المادية والبشرية وحجمه . لعل من أهم المنظمات المهنية التي تصدر المعايير والتي تُعد من المنظمات المشهود لها في مهنة المحاسبة والمراجعة هي المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA والإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وسيتناول الباحث من هذه المعايير الجزء الخاص بالرقابة على جودة الأداء المهني .

معايير الرقابة على جودة الأداء الخاصة بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA :

أنشأ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين قسماً جديداً يتكون عضويته من مكاتب المحاسبة بهدف تقوية سلطاته الرقابية على تلك المكاتب ويتكون هذا القسم من جزئين فرعين الأول يتكون من المكاتب التي يخضع عملائها لاختصاص هيئة تداول الأوراق المالية والتي تتدرج وتعرض أسهمها في السوق المالي، والثاني المكاتب التي يتكون عملائها من الشركات الخاصة الغير المدرجة في السوق المالي . بوجه عام يمكن القول بأن المكاتب الأعضاء في المجمع تخضع إلى رقابة نوعية على إجراءاتها كل ثلاث سنوات وتسمى بمراجعة الند أو النظير Peer Review وهي قيام مكاتب مراجعة بمراجعة أعمال مكتب آخر بهدف التأكد من تطبيق المعايير الرقابية التي يُصدرها المجمع . في عام 1978 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بتشكيل لجنة متخصصة في رقابة الجودة وقامت هذه اللجنة بإصدار إيضاح عن معايير الرقابة على الجودة حدد ذلك الإيضاح سبعة عناصر أساسية يجب على كل مكتب مراجعة الأخذ بها وتعتبر هذه المعايير متداخلة ومتكاملة فيما بينها . وفيما عرض مبسط لهذه المعايير السبعة بأخر إصداراتها (2012) ¹:

¹ " Firm's System of Quality Control " – 1 – January – 2012- pp 3249- 3281 www.aicpa.com

أولاً : الاستقلال Independence :

يهدف هذا المعيار إلى تأكيد قاعدة الاستقلال الواردة في قواعد السلوك المهني ويكون على مستويين المستوى الأول على مستوى المكتب والثاني على مستوى المراجع الذي يقوم بعملية المراجعة ، ومن مظاهر الاستقلال عدم وجود مصالح لمكتب المراجعة أو المراجع (أو أقاربهم...) القائم بالعملية ترتبط بمستقبل المنشأة موضوع المراجعة .

ثانياً : تخصيص موظفي مكتب على مهام المراجعة Assignment :

ويهدف هذا المعيار على تطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب ، ويتطلب دراسة خبرة و كفاءة كل موظف وتخصيصه على المهمة التي تتوافق مع كفاءته و خبرته .

ثالثاً : الاستشارة والاسترشاد برأي الآخرين Consulting :

ويهدف هذا المعيار إلى الاستعانة برأي الآخرين ذو الخبرة والمشهود لهم وخاصة بالنسبة للمكاتب الصغيرة التي تواجه بعض المشاكل التي تظهر لها أثناء القيام بعملية المراجعة .

رابعاً : الإشراف Supervision :

ويكون على مستويين المستوى الإشرافي الداخلي على أعمال العاملين الفنيين والمستوى الإشرافي الخارجي وذلك لضمان وفاء بمعايير جودة أداء المكتب .

خامساً : التوظيف والتعيين Hiring :

يهدف هذا المعيار إلى وجود سياسات محددة في تعيين الموظفين الجدد وضمان توافر الكفاءة في الموظفين الجدد لضمان تحقيق حد أدنى لمستوى الجودة أو الخبرة في الموظفين المتقدمين لشغل وظائف في المستويات العليا .

سادساً : تطوير قدرات المهنة Development :

يهدف هذا المعيار إلى توفير المعرفة اللازمة للموظفين وتطوير قدراتهم المهنية للوفاء بمسؤولياتهم المهنية المقررة والتعريف بالجديد في معايير المراجعة والمحاسبة .

سابعاً : الترقية Advancement :

حيث أن للترقية أهمية كبيرة كدافع على العمل فإن ذلك المعيار يهدف إلى ضمان شغل الموظف المؤهل للمراكز المسؤولة مكتب المراجعة ، بحيث يتم وضع السياسات الكفيلة بعدم ترقي الموظفين إلى مستويات أعلى قبل استيفاء الخبرة والمعرفة اللازمة لتحمل التزامات تلك الوظائف المرفوع إليها .

معايير رقابة الجودة الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC :

يعتبر الإتحاد الدولي للمحاسبين المنظمة العالمية لمهنة المحاسبة وقد تأسس في عام 1977 لخدمة المصلحة العامة وتعزيز مهنة المحاسبة على نطاق عالمي، والمساهمة في تطوير اقتصاديات دولية قوية ، وذلك بتحقيق ورفع مستوى الالتزام بمعايير مهنية عالية الجودة وزيادة التوافق الدولي لهذه المعايير والتعبير عن المواضيع ذات الصلة العامة حيث تكون الخبرة المهنية أكثر الأمور صلة بذلك .

وفي الآونة الأخيرة زاد الاهتمام بالإتحاد الدولي بمسألة جودة المراجعة (حتى أصبحت تضاف إلى العنوان الرئيسي لمكتب المعايير الصادرة فأصبحت تسمى المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة) ، ففي عام 1994

صدر المعيار الدولي رقم 220 الرقابة على جودة عملية المراجعة (والذي حل محل الدليل الدولي السابع المسمى " ضبط جودة العمل في التدقيق")

كما أصدر الإتحاد الدولي المعيار رقم 1 رقابة الجودة للشركات التي تؤدي عمليات التدقيق ومراجعة البيانات المالية وعمليات التدقيق الأخرى والخدمات ذات العلاقة (والذي حل محل الدليل الدولي 1 لضبط الجودة) .
ومن الملاحظ أن المعيار الدولي 220 اهتم بالتفاصيل التي يجب على المراجع الاهتمام بها على المستوى الشخصي أما المعيار الدولي 1 اهتم بالتفاصيل التي ينبغي على مكاتب المراجعة الاهتمام بها ، وقد ربط الإتحاد الدولي بين المعيارين حيث بين أنه لا بد من تطبيق المعيار رقم 220 ودراسته في سياق المعيار الدولي رقم 1 .

سيقوم الباحث بعرض أهم النقاط والسياسات والإجراءات التي ينطوي عليها كل معيار وتعديلاتها السارية المفعول اعتبار من 2010/9/15 (وذلك بشي من الاختصار).

أولاً : المعيار الدولي لرقابة الجودة 1 :

يهتم هذا المعيار برقابة الجودة للمكاتب التي تؤدي عمليات التدقيق ومراجعة البيانات المالية وعمليات التدقيق الأخرى والخدمات ذات العلاقة ، ويساعد هذا المعيار على تحقيق هدف الشركة المتمثل في إيجاد نظام لرقابة الجودة والالتزام به من أجل تزويدها بتأكيد معقول فيما يخص¹ :

- 1- إمتثال الشركة وموظفيها للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها .
 - 2- أن تكون التقارير الصادرة عن الشركة أو شركاء العملية ملائمة في الظروف .
- ويتضمن هذا المعيار العناصر التالية (عناصر رقابة الجودة)² :

1 - مسؤوليات القيادة المتعلقة بالجودة في الشركة :

ينبغي أن تقوم الشركة بوضع سياسات وإجراءات مصممة لتعزيز وجود ثقافة داخلية تقرّ بأن الجودة عنصر أساسي في أداء العمليات، وينبغي أيضاً أن تقوم بوضع سياسات وإجراءات بحيث يملك أي شخص أو أشخاص الذين توكل إليهم المسؤولية التنفيذية لنظام رقابة الجودة الخبرة والمقدرة الكافية والمناسبة والسلطة اللازمة لتحمل هذه المسؤولية .

2 - متطلبات السلوك الأخلاقي ذات العلاقة :

ينبغي على الشركة أن تضع إجراءات وسياسات كفيلة لضمان إمتثال المرجعين لمتطلبات السلوك الأخلاقي وخاصة من حيث التقيد بالاستقلالية فمن هذه الإجراءات مثلاً : حصول الشركة على تأكيد خطي من قبل موظفيها يتعهدون فيه على تطبيق شروط الاستقلالية الكاملة كل فترة زمنية محددة .

3 - قبول واستمرار العلاقات مع العملاء وعمليات محددة :

ينبغي أن تضع الشركة سياسات وإجراءات لقبول واستمرار العلاقات مع العملاء وعمليات محددة، مصممة لتزويدها بتأكيد معقول على أنها ستنفذ أو ستستمر في علاقات وعمليات فقط عندما تكون الشركة:

- مؤهلة لأداء العملية وتمتلك قدرات، بما في ذلك الوقت والموارد للقيام بها .

¹ "معايير التدقيق الدولية ورقابة الجودة " ، إصدارات الإتحاد الدولي ، طبعة عام 2009 ، ص 44 .
² المرجع السابق - ص 44 - 65 .

- قدرة على الامتثال لمتطلبات السلوك الأخلاقي .
- قد أخذت بعين الاعتبار نزاهة العميل، ولا تملك معلومات قد تقودها إلى الاستنتاج بأن العميل يفترس إلى النزاهة .

4 - الموارد البشرية :

- ينبغي أن تضع الشركة سياسات وإجراءات مصممة لتزويدها بتأكيد معقول على أنها تمتلك عدداً كافياً من الموظفين الذين يتمتعون بالكفاءة والقدرات والإلتزام بالمبادئ الأخلاقية اللازمة من أجل:
- أداء العمليات وفقاً للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها .
 - تمكين الشركة أو شركاء العملية من إصدار التقارير المناسبة في ظل الظروف القائمة .

5 - أداء العمليات :

ينبغي أن تضع الشركة سياسات وإجراءات مصممة لتزويدها بتأكيد معقول على أن العمليات المؤداة وفقاً للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها وأن الشركة أو الشريك العملية يصدر تقارير مناسبة في الظروف القائمة ، وبما يعزز المسائل المتعلقة بالاتساق في جودة أداء العملية ، وإجراء عمليات التشاور وخاصة حول المسائل الصعبة أو المثيرة للجدل، ومراجعة رقابة جودة العملية والاحتفاظ بوثائق العملية .

6 - مراقبة :

ينبغي على الشركة أيضاً وضع سياسات كفيلة بأن العمليات الخاصة بنظام رقابة الجودة مناسبة وملائمة وتعمل بفعالية وتوكل أشخاص ذوي كفاءة وخبرة وسلطة كافية لإجراء عملية المراقبة ، وتقديم تقارير مراقبة جودة العمليات بشكل دوري إلى المسؤولين والمدير التنفيذي .

ويقدم هذا المعيار الخطوات والإطار العام الذي يجب أن يقوم مكتب المراجعة بإتباعها للوصول إلى تطبيق برنامج رقابة جودة الذي يعكس مستوى الجودة المقدمة في الخدمة ، ويعكس العديد من المزايا لعل من أهمها السمعة التي يكتسبها المكتب وزيادة الحصة السوقية نتيجة زيادة الثقة في المكتب المطبق لبرنامج رقابة الجودة وزيادة القيمة الاجتماعية والأخلاقية للمكتب .

ثانياً: معيار الرقابة على جودة العملية 220 :

يُعنى هذا المعيار بالمسؤوليات المحددة للمراجع فيما يتعلق بإجراءات رقابة الجودة لعملية مراجعة البيانات المالية، إن الغرض من هذه المعيار¹ هو تحقيق هدف المراجع في تطبيق إجراءات الجودة في مرحلة العمليات أي في مرحلة التنفيذ والوصول إلى ضمان معقول بتطبيق المعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية، وصدور التقرير في الوقت الملائم حسب الظروف .

ويمكن تقسيم العناصر التي يتألف منها هذا المعيار كما يلي²:

1- المسؤوليات القيادية لجودة عمليات المراجعة :

وتتركز المسؤوليات بما يلي :

¹ " معايير التدقيق الدولية و الرقابة على الجودة " 2009 مرجع سبق ذكره ص 132
² المرجع السابق - ص ص 133 - 152 .

- أهمية مراجعة الجودة .
- أداء العمل الذي يمثل للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة .
- إصدار تقارير المراجع في ظروف مناسبة .
- ويجب أن تدرك القيادة بأن الجودة أمر هام في أداء عمليات التدقيق .

2- العمليات الأخلاقية ذات العلاقة :

وتطلب الامتثال للمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة ، وهي قواعد أخلاقية لدى الإتحاد الدولي للمحاسبين وهي : النزاهة-الموضوعية-الكفاءة المهنية والعناية الواجبة-السرية-السلوك المهين، ويركز أيضاً على الاستقلالية ويتطلب من المراجع القيام بالإجراءات الكفيلة للحد مما يهدد استقلاليته وإبلاغ عنها المسؤولين .

3- الموافقة على العلاقات مع العملاء ومواصلتها وعمليات التدقيق :

ويتطلب دراسة نزاهة المالكين والإدارة الرئيسية والقائمين على إدارة المنشأة ، وما إذا كان فريق العمل يملك الكفاءة والقدرات اللازمة لإجراء العملية بجودة، وامتناله للمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة ، ودراسة التوقعات حول استمرارية العلاقة .

4- الموارد البشرية (فريق العمليات) :

يجب أن يضم فريق المراجعة شخصاً ذو خبرة في مجال متخصص من المحاسبة أو المراجعة ، سواء أكان موظفاً داخل شركة المراجعة أو من خارجها في حال تقديم المشورة فقط (وفي حال المشورة لا يُعد من ضمن أعضاء فريق المراجعة).

ويجب الأخذ بعين الاعتبار الكفاءة والقدرات المتوقعة من فريق المراجعة ككل بحيث يجب أن يتم قياس مستوى معرفتهم وخبرتهم العملية بعمليات المراجعة وتدريبهم ومعرفتهم للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة، ومعرفتهم للصناعات ذات العلاقة التي يعمل بها العملاء، وقدرتهم على تطبيق الحكم المهني المحايد، وفهمهم لسياسات وإجراءات رقابة الجودة الخاصة بالمؤسسة .

5- أداء العملية (التوجيه والإشراف والأداء) :

يجب أن يتم توجيه الفريق إلى عدة أمور قبل أداء العملية مثل مسؤولياتهم وأهداف العمل المراد انجازه وطبيعة عمل المؤسسة وقضايا المتعلقة بالمخاطر وبعض المشاكل التي تنشأ والمنهج المفصل لكيفية أداء العملية، فضلاً عن إجراء النقاشات بين أعضاء الفريق لإعطاء فرصة للأقل خبرة على طرح الأسئلة التي تواجهه، كما يجب وفق هذا المعيار الإشراف على تقدم العملية وتقدير الوقت الكافي لإنجاز العملية من قبل الفريق، ومعالجة المشاكل الهامة التي قد تعيق تقدم العملية. ويجب أيضاً تحقيق التشاور الفاعل حول المسائل التقنية الأخلاقية الهامة فيما بين الفريق وبين الفريق والعمل وتوثيق ذلك كأدلة أثبات في بعض الحالات، وبما يساعد على زيادة كفاءة وخبرة الفريق .

6- المراقبة :

يُلزم هذا المعيار تطبيق المعيار الدولي رقم 1 الملزم بتأسيس عملية مراقبة مصممة لتزودها بضمان معقول بأن السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام رقابة الجودة ملائمة وكافية وتعمل بفاعلية . لكن العجز في تطبيق نظام رقابة الجودة لا يعني بأن عملية المراجعة لم تتم وفقاً للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية

المطبقة ، ومنه عند مواجهة المراجع لأية أوجه قصور عليه أخذ التدابير اللازمة بما يضمن أداء عملية المراجعة بجودة وكفاءة ، يتطلب المعيار 220 توثيق جميع العمليات التي جرت حتى المشاورات منها وخاصة إذا كانت من خارج نطاق الشركة .

يرى الباحث أنه يجب على المراجع الأخذ بهذه المعايير لتحقيق الجودة المطلوبة نظراً لما لها من خطوات أساسية مستندة إلى خبرات تعمل في أعرق المنظمات المهنية للمحاسبة والمراجعة، وليكون قد أخطى مسؤوليته تجاه أي اتهام بالتقصير.

خاتمة البحث :

تأتي عملية المراجعة كعملية تالية بعد عملية تسجيل البيانات المحاسبية للتأكد من صحتها وسلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية أي لزيادة جودتها وجعلها عملية ذات قيمة ومنفعة للمجتمع وخاصة أنها مرتبطة بجميع الأطراف الداخلية والخارجية ولذلك تم تعريف جودة المراجعة على أنها التأكد من سلامة وصحة البيانات وخلوها من الأخطاء الجوهرية والإفصاح عنها مما كان لزاماً على المنظمات المهنية العمل على رفع مستوى جودة أداء مهنة المراجعة وذلك بإصدار المعايير والتشريعات التي يجب على المراجع الاسترشاد بها للوصول إلى الجودة المناسبة، وتحيط بعملية المراجعة العديد من العوامل منها ما هو مرتبط بالمراجع وما هو مرتبط بالمنشأة موضوع المراجعة وغيرها من العوامل التي سيقوم الباحث بعرضها في المبحث التالي .

المبحث الثاني :

العوامل المؤثرة على جودة المراجعة

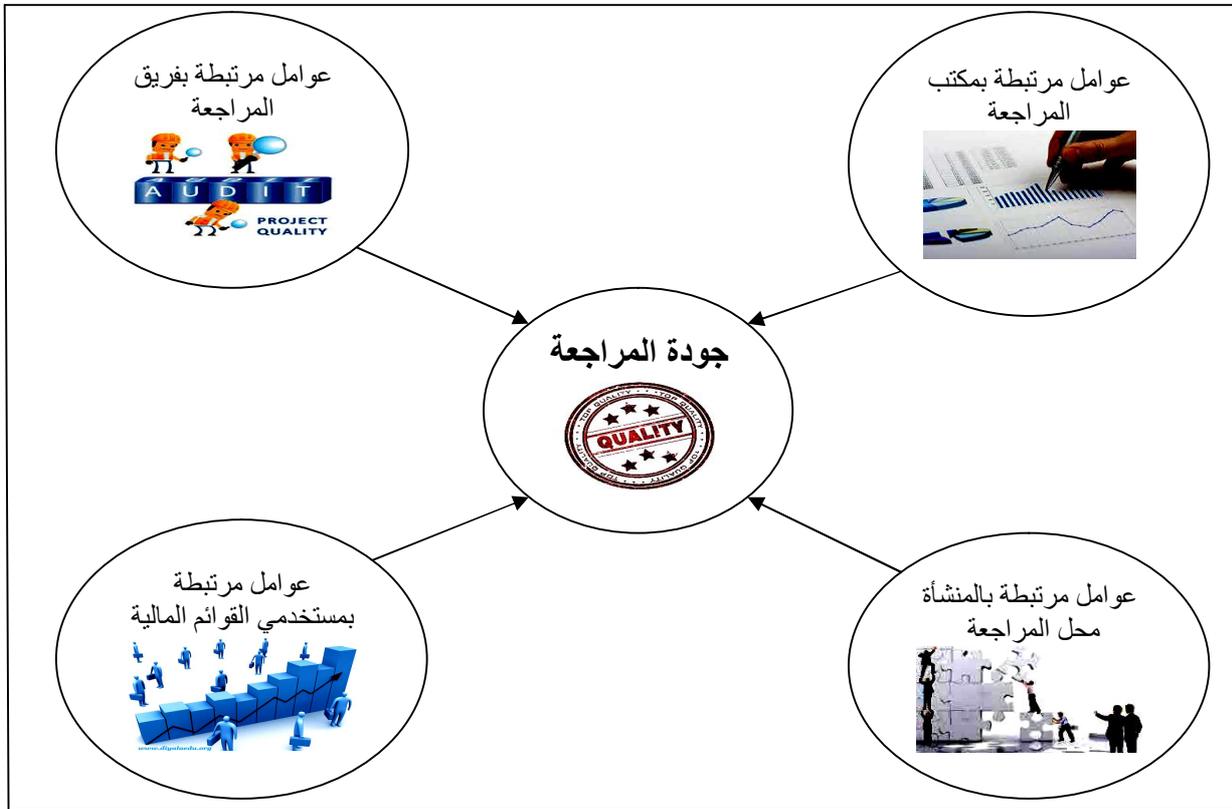
- عوامل مرتبطة بمكتب المراجعة .
- عوامل مرتبطة بفريق المراجعة .
- عوامل مرتبطة بالمنشأة قيد المراجعة .
- عوامل مرتبطة بمستخدمي القوائم المالية .

المقدمة :

تعددت وتنوعت العوامل المؤثرة في جودة عملية المراجعة ويرجع سبب هذا التعدد أن كل عامل يؤثر على عملية المراجعة بمفهومها البسيط يؤثر على جودة المراجعة ككل واختلفت هذه العوامل بين الدراسات والأبحاث ويرجع السبب أيضاً إلى الاختلاف في الهدف من الدراسة والبيئة التي جرت فيها . بالرجوع إلى الأبحاث والدراسات ذات العلاقة بموضوع العوامل المؤثرة على جودة المراجعة وجد الباحث أن عدد هذه العوامل كبيراً وبعضها متداخل مع بعضها الآخر ، فقد توسعت هذه العوامل لتشمل ابتداءً من العميل نفسه وصولاً إلى البيئة التشريعية والسياسية والاجتماعية على مستوى الدولة (البيئة الخارجية).

العوامل المؤثرة على جودة المراجعة:

إن التوسع في العوامل المؤثرة على جودة المراجعة بشكل كبير يفقد الأهمية التي تمتاز بها عوامل أساسية في جودة المراجعة لذلك رأى الباحث تقسيم هذه العوامل وفق أربع مجموعات كما في الشكل التالي :



شكل (1-1) يوضح مجموعات العوامل الرئيسية المرتبطة بجودة المراجعة .

المصدر : الشكل من إعداد الباحث

بالرجوع إلى الأبحاث و الدراسات¹ التي تناولت موضوع جودة المراجعة قام الباحث بوضع الجدول التالي الذي يبين العوامل التي تتألف منها كل مجموعة (مضيفاً بعض منها) :

جدول (1-1) جدول يوضح العوامل التي تتألف منها كل مجموعة .

العوامل المؤثرة على جودة المراجعة والمرتبطة بمكتب المراجعة : وتتمثل في
- حجم مكتب المراجعة .
- سمعة مكتب المراجعة .
- الدعاوى القضائية المرفوعة على مكتب المراجعة .
- المنافسة بين مكاتب المراجعة .
- تخصص مكتب المراجعة في مراجعة قطاع صناعي معين .
- أتعاب مكتب المراجعة .
- عوامل أخرى مرتبطة بمكتب المراجعة .
العوامل المؤثرة على جودة المراجعة والمرتبطة بفريق المراجعة : وتتمثل في
- استقلال مراجع الحسابات .
- خبرة فريق المراجعة .
- الإشراف الجيد على فريق المراجعة .
- التواصل الجيد لفريق المراجعة فيما بينهم وبين أعضاء الفريق وبين العميل .
العوامل المؤثرة على جودة المراجعة والمرتبطة بالمنشأة محل المراجعة: وتتمثل في
- حجم المنشأة محل المراجعة وتعقد عملياتها .
- نظام الرقابة الداخلية للمنشأة .
العوامل المؤثرة على جود المراجعة والمرتبطة بمستخدمي القوائم المالية: وتتمثل في
- مستوى الوعي والإدراك الذي يتمتع به مستخدمو القوائم المالية لمحتوى تقرير المراجع .
- التقدير الجيد للتوقعات التي يطمح إليها مستخدمو القوائم المالية من أداء عملية المراجعة ونتائجها.

أولاً : العوامل المؤثرة على جودة المراجعة والمرتبطة بمكتب المراجعة :

أولاً - 1 - حجم مكتب المراجعة :

أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة طردية قوية بين حجم مكتب المراجعة وجودة أعمال المراجعة (بالإشارة إلى مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى في أمريكا ومستويات المراجعة العالية التي تقدمها والمشهود لها من قبل أغلب المنظمات المهنية العالمية) فقد توصلت الدراسة (De Anglo 1981) إلى زيادة احتمال اكتشاف الأخطاء الجوهرية عند قيام مكاتب المراجعة الكبرى بعملية المراجعة مقارنة بقيام مكاتب أخرى أقل حجماً، وقد استندت هذه الدراسة إلى الإمكانيات والصفات التي تتمتع بها المكاتب الكبرى في المراجعة من

¹ -دراسة الأهل 2008 - دراسة التويجري والنافعبي 2008 - دراسة أبو الهين 2005 .

نظيراتها المكاتب الصغرى ، ويتم تصنيف المكاتب وفق العديد من المعايير كعدد المختصين في حسابات صناعات معينة والالتزام العلمي بالمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني وعدد فروع وأقسام التي تتبع للمركز الرئيسي... الخ ، وقد لخص (الأهدل 2008) أهم الصفات التي تتميز بها المكاتب الكبرى على المكاتب الصغرى وفق الجدول الآتي:

جدول (1-2) جدول يوضح الصفات التي تتميز بها المكاتب الكبرى على المكاتب الصغرى .

الصفات المميزة للمكاتب الكبيرة	نظيرتها لدى المكاتب الصغيرة
تتوفر لديها كافة فئات التوظيف من شركاء ومراجعين ذو مستويات مختلفة من التخصص العلمي .	لا يتوفر فيها ذلك التصنيف الهائل من فئات التوظيف .
يتوافر لديها عدد مراجعين كبير .	لا يتوفر لديها عدد مراجعين كبير
اتساع نشاطها داخل الدولة ويكون لها فروع دولية .	لا يتجاوز فروعها في أغلب الأحيان حدود الدولة
كثرة عدد عملياتها .	قلة عدد عملياتها .
يقسم المكتب داخلياً إلى عدد من الأقسام المتخصصة مع امتلاك الخبرات .	قلة التخصصات المتوفرة لدى المكتب المتوافقة مع صناعات العميل .

بتصرف : الأهدل 2008 مرجع سبق ذكره ، ص 9 .

ومن ناحية أخرى فإن مكاتب المراجعة الكبرى تقوم بتطبيق برنامج لجودة الأداء يسمى برنامج مراجعة الزملاء* وتخضع لأنظمة جودة عالية ، وقد أُعتبرَ عامل حجم مكتب المراجعة من أقوى العوامل التي تؤثر على جودة المراجعة ويساهم في قياس جودة الخدمات التي تقدمها منشآت المراجعة .

يرى الباحث أن حجم مكتب المراجعة مؤشر قوي على جودة المراجعة ، لكن على الرغم من الاهتمام الكبير بهذا العامل إلا أن الأهمية النسبية والنظرة إليه تبدلت وخاصة في السنوات الأخيرة ، فقد تفاجأ العالم الاقتصادي بالانهيار الكبير لشركات كبرى (كشركة الطاقة إنرون) وسقوط مصداقية أحد أكبر مكاتب المراجعة في أمريكا الذي كان يراجع بياناتها ويصادق على صحتها وهو مكتب آرثر أندرسون أصبح الاهتمام ينصب على عوامل أخرى غير العوامل المادية (كاستقلال المراجع والتزام بالمعايير... الخ) .

أولاً - 2 - سمعة مكتب المراجعة :

تنشأ سمعة مكتب المراجعة مع مرور الزمن بمعنى من التاريخ الذي يرسمه مكتب المراجعة في المهنة وهذا التاريخ هو الشيء الوحيد الذي لا يمكن تغييره، وبالتالي يأخذ عامل سمعة مكتب المراجعة الاهتمام الكبير من قبل أطراف المراجعة ككل، ويعتبر مؤشراً فنياً سريعاً لمستخدمي القوائم المالية، حيث بمجرد ذكر اسم مكتب المراجعة يتبادر إلى ذهن مستخدم القوائم المالية تاريخ وسمعة مكتب المراجعة .

* وتسمى مراجعة النظير و تتمثل في مراجعة سياسات و إجراءات منشأة المراجعة المتعلقة بنظام جودة المراجعة من قبل شركة زميلة أخرى على درجة مماثلة في الحجم و السمعة أو من قبل لجان مراجعة المعتمدة من قبل المنظمات المهنية والجمعيات المراجعة الدولية

لقد أظهرت إحدى الدراسات¹ أن حجم التعاملات في سوق الأسهم يكون كبيراً للشركات التي تمت مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الثمانية الكبار* مقارنة بحجم التعاملات للشركات التي تمت مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الباقية، ومنه أصبح المستثمرون يتقنون بالمعلومات المقدمة من قبل مكاتب المراجعة الثمانية الكبيرة أكثر من ثقتهم بالمعلومات المقدمة من باقي مكاتب المراجعة وكما تؤكد العديد من الدراسات أن سمعة مكتب المراجعة لها أثر على جودة المراجعة سلباً وإيجاباً فهي تفقد عملية المراجعة أهميتها بأكملها (حتى وإن تمت بمستوى عالٍ من الأداء)، نتيجة فقدان الثقة في مكتب المراجعة وابتعاد الشركات عنه لما له أثر على تقويم أسهمها في السوق المالي وهامش أمان المستثمر .

وتعد دراسة³ (Chaney & Philipicn 2002) من أوائل الدراسات التي تتبع أثر انهيار سمعة مكتب آرثر أندرسون للمراجعة على السوق المالي وذلك باختبار ردة فعل السوق تجاه أسعار الأسهم للشركات الأخرى التي كانت تخضع لمراجعة المكتب نفسه .

حيث تم اختبار السوق تجاه إعلان إنرون بتعديل القوائم المالية وأيضاً عند إعلان آرثر أندرسون أن فريق المراجعة قد وقع في أخطاء جوهرية ، مما أظهر تقييم سلبى للشركات الأخرى التي يراجعها مكتب آرثر أندرسون وكان أشدها تأثيراً هو الإعلان عن إتلاف بعض الوثائق ، وتوصلت الدراسة إلى دعم فرضية أن سمعة المكتب تؤثر على تقييم جودة المراجعة وبالتالي تقييم السوق للأوراق المالية .

يرى الباحث أن سمعة مكتب المراجعة من أهم العوامل التي يجب مراعاتها للوصول إلى جودة الأداء المطلوبة ذلك لأنها تكون صورة لدى الأطراف المتعلقة بالمكتب عن جودة الأداء بغض النظر عما يقدمه مكتب المراجعة فعلاً على أرض الواقع .

أولاً - 3 - الدعاوى القضائية المرفوعة على مكتب المراجعة :

من المتفق عليه أن أي عقد يتضمن منفعة للطرفين، ويتطلب كل طرف أن يكون عائد من العقد أكبر من التكلفة، وعملية المراجعة بمثابة عقد وكالة بين الأطراف المختلفة وبين مكتب المراجعة ، وعلى ذلك إذا لم تتحقق المنفعة لمستخدمي القوائم المالية بسبب عدم القيام بعملية المراجعة بالجودة والكفاءة والفعالية المطلوبة وفشل المراجع في اكتشاف الأخطاء الجوهرية يؤدي ذلك إلى رفع دعاوى قضائية ضد مكتب المراجعة وخاصة عندما يتكبد المستخدم خسائر مالية كبيرة نتيجة اعتماده على قوائم مالية تحتوي مخالفات واضحة أو تواطؤ مكتب المراجعة نفسه في ذلك، وعليه يوجد أثر للدعاوى القضائية على جودة المراجعة ولهذا الأثر بُعدين الأول متمثل في كون مكتب المراجعة لم يرق بعملية المراجعة بالجودة المطلوبة والمرضية والتقصير بأمور يستند إليها المشتكي في رفع الدعوة على المكتب ، والثاني مستقبلي يتركز في السمعة السيئة التي تؤثر على مصداقية المكتب تجاه العملاء نتيجة عدد الدعاوى المرفوعة وخاصة إذا ثبت تورطه ولو أراد إصلاح ذلك بالقيام بأعمال المراجعة بجودة عالية .

(1) Jang, Hwee-Yong Jonathan and Lin, Chan-Jane, " Audit Quality and Trading Volume Reaction: A study of Initial public Offering of Stocks", Journal of Accounting and Public Policy,(Vol.12, No. 3, Fall, 1993), pp 263-287

* 1989 ستة مكاتب - 1998 خمسة مكاتب - 2002 أربعة مكاتب

(3) Chaney, Paul - Kirkl, Philipicn , " Shredded Reputation : The Cost of Audit Failure " , Journal of Accounting Research .(Vol 40 , No 4 , USA , 2002) , p p 1221-1245 .

أكد (Palmorse1988) إن الدعاوى القضائية تمثل مقياس عكسي لجودة المراجعة وحافزاً للمراجعين على تقديم خدمات ذات جودة عالية للحفاظ على السمعة و لتجنب التوبيخات .

في حالة مكتب آرثر أندرسون تُظهر إحدى الدراسات¹ أنه في عام 2001 دفع آرثر أندرسون مبلغ 110 مليون دولار (بدون إنكار للوم وبتراضي) لحل دعوى حملة أسهم تعود لشركة تدعى شعاع الشمس وفي حزيران عام 2001 وافق المكتب أيضاً على دفع مبلغ 7 مليون دولار إلى * SEC عن إدارة الهدر وفي على دفع جزء من مبلغ 220 بليون دولار لكي يحل دعوى إدارة الربح والتلاعب المتعلقة بدخل قدره 1 بليون دولار.

يرى الباحث أن زيادة عدد الدعاوى القضائية يعطي صورة على عدم رضا الأطراف المتأثرة بجودة المراجعة مما يساهم في الابتعاد عن المكتب مستقبلاً وعدم التعاقد معه .

أولاً - 4 - المنافسة بين مكاتب المراجعة :

لم يختلف الباحثين عن كون المنافسة بين المكاتب تؤثر على جودة المراجعة ولكن الاختلاف تركز هل تؤثر هذه المراجعة سلباً أم إيجاباً، فقد أوضحت العديد من الدراسات أن المنافسة بين مكاتب المراجعة تؤدي إلى زيادة جودتها ويختلف بعض الكتاب مع هذا الرأي حيث يرون أن المنافسة بين مكاتب المراجعة قد تؤدي إلى تخفيض جودتها وذلك نظراً لأن المنافسة تؤدي إلى تخفيض الأتعاب³ .

يرى (محمد نور وآخرون 2007) أن جودة أعمال المراجعة تعتبر نتيجة منطقية للمنافسة حيث أن الالتزام بمعايير وآداب وقواعد السلوك المهني يترتب عليه الحفاظ على المستوى المقبول من الجودة حتى في ظل انخفاض الأتعاب نتيجة المنافسة .

ويمكن توضيح أن المنافسة بين مكاتب المراجعة تؤدي إلى زيادة جودتها وذلك للأسباب التالية⁴ :

- 1- إن مكاتب المراجعة أصبحت أكثر إدراكاً لحاجتها لتسويق خدماتها في ضوء التنوع وزيادة جودة خدماتها وإن الاهتمام بجودة المراجعة بدأ يزداد لتميز مكتب المراجعة عن غيره .
- 2- إن القرار الرشيد لاختيار والتعاقد مع المراجع الخارجي يجب أن يتم وفقاً لمعايير موضوعية وطبقاً للمنفعة المتوقعة وليس فقط بناءً على التكلفة الأقل .
- 3- إن السوق الكفؤ هو الحكم على جودة المراجعة ولا خوف من وجود تأثير للمنافسة على استقلال المراجع و بالتالي خفض جودة المراجعة .

يرى (الأهدل 2008) أيضاً أن المنافسة تعد أحد العوامل المؤثرة على جودة المراجعة ولكن أثرها غير واضح ويتفق مع وجهة النظر التي تشير إلى أن المنافسة ذات أثر إيجابي على جودة المراجعة .

يرى الباحث أن المنافسة تزيد من جودة المراجعة المقدمة لأن رفع جودة الأداء تزيد من حصة المكتب السوقية التنافسية من سوق العمل ، أما مسألة أتعاب المراجعة يمكن تلافئها عند ثبات مستويات أداء مكتب

¹ Chaney, P - Kirkl, P ,op-cit . p 1224 .

* هيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية .

³ نور ، أحمد محمد ، وآخرون ، " دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات " الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 17 .

⁴ صبيحي ، محمد حسني عبد الجليل ، " دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الداخلي في البنوك التجارية " ، المجلة العلمية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة زقازيق ، العدد 2 ، بنها ، عام 2001 ، ص ص 380-381 .

المراجعة على المدى الطويل وبناء سمعة حسنة له مما ينعكس على حصته السوقية بغض النظر عن مستوى الأتعاب التي يتقاضاها .

أولاً - 5 - تخصص مكتب المراجعة في مراجعة قطاع صناعي معين :

تخصص مكتب المراجعة يعني أن يتخصص في مراجعة قطاع معين من النشاط الاقتصادي كمراجعة البنوك أو شركات إنتاج السيارات أو المواد الغذائية... وغيرها ويكون ذلك بوجود مراجعين متخصصين في القطاع الاقتصادي وبما يعود ذلك بالنفع على الطرفين .

فمكتب المراجعة يزيد من حصته السوقية في هذا القطاع ويزيد ذلك من مستوى الأتعاب التي يتقاضاها بوصفه متخصص في ذلك القطاع ، كما يوفر الوقت على العميل وذلك من خلال المعرفة السابقة بنشاطه مما يتجاوز موضوع التعريف بالنشاط وبما ينعكس ذلك أيضاً على الارتياح على مستخدم القوائم المالية وذلك عندما يجد أن هذه القوائم المالية قد تم مراجعتها من قبل شركات متخصصة في هذا النشاط .

لكن من جهة أخرى إن ذلك التخصص سلاح ذو حدين بالنسبة للمكتب فهو بنفس الوقت يفقده باقي القطاعات غير متخصص فيها حتى لو أجاد مراجعة حساباتها وذلك ظناً من العميل بأن هذا المكتب المتخصص مثلاً في البنوك بعيد عن مراجعة حسابات إنتاج السيارات .

وقد قام (Schaur 2000) بإجراء دراسة عن أثر التخصص الصناعي في جودة المراجعة وقام بنشر

إحصائية ممثلة بالجدول التالي عن ستة مكاتب كبرى:

جدول(1- 3) جدول يوضح مكاتب المراجعة الكبرى وعدد المراجعات المتخصصة التي قامت بها خلال عام 2000.

مكتب المراجعة	عدد الاختصاصات	عدد المراجعات المتخصصة	عدد المراجعات غير المتخصصة
أندرسون	10	164	799
كربرس	2	34	646
ارنست	8	106	952
ديلويت	8	170	533
بايت	6	165	627
براس	4	136	419
الأخرى	0	0	603

المصدر:

Paulc . schaur " The Effects of Industry Specialization on Audit Quality " , Bowling Green State University , USA , 2000 , p22 .

ويبين الجدول السابق وجود تناسب بين عدد الاختصاصات التي تمتاز بها مكاتب المراجعة الكبار وعدد المراجعات المتخصصة بشكل عام ، لكن بالمقارنة بين مكتب ارنست ومكتب ديلويت نلاحظ أن مكتب ديلويت قد فقد جزءاً من حصته السوقية غير المتخصصة لقاء المراجعات المتخصصة مما يتجه إلى رسم صورة متخصصة عنه (بافتراض ثبات باقي العوامل) .

يرى الباحث أن التخصص في قطاع معين من شأنه زيادة جودة المراجعة المقدمة وذلك بسبب الاطلاع المسبق على نشاط العميل وبالتالي تحديد الأتعاب المناسبة المتوافقة مع الجهد المبذول ، فضلاً عن الكشف

للتفاصيل وبالتالي الحد من التلاعبات في حال وجودها، ويمكن للمكتب تلافي الأثر السلبي للتخصص القطاعي وذلك بافتتاح فروع متخصصة تستند إلى مراجعين متخصصين وفروع غير متخصصة .

أولاً - 6 - أتعاب مكتب المراجعة :

في ظل المنافسة الحادة في سوق المراجعة تميل الأتعاب إلى التقلب متأثرة بعامل العرض والطلب ولأتعاب المراجعة تأثير كبير على استقلال المراجع وجودة الخدمات التي يقدمها . كما أن أتعاب المراجعة من العوامل التي تؤثر على قرار التفضيل بين مكاتب المراجعة ، فقد توصلت إحدى الدراسات¹ إلى أن عامل أتعاب المراجعة يؤثر بقوة على قرار تفضيل العميل ونال المرتبة الثانية بعد التعامل السابق بين المكتب والعميل (وذلك من ضمن ستة عوامل) .

كما أنه في حال تدني أتعاب مكتب المراجعة نتيجة المنافسة الشديدة ينعكس ذلك على جودة الأداء التي يقدمها المكتب وذلك بسبب أن تكلفة الخدمة التي يقدمها لا تغطيها الأتعاب المتقاضاة . وتكون الأتعاب منخفضة بشكل نسبي غالباً في بداية التعاقد ويعود ذلك بسبب الأول أن المكتب يريد اكتساب العميل لديه والثاني أن مكتب المراجعة لا يستطيع تقدير الجهد والوقت المبذول مما يمكن العميل من المساومة على أتعابه .

أظهرت دراسة أخرى² أن انخفاض أتعاب المراجعة يؤدي إلى عزوف المهنيين عن المهنة وعدم اجتذاب الكفاءات والخبرات ذات الأجور المرتفعة ، وزيادة التجاوزات المهنية وأن تأثير انخفاض أتعاب المراجعة على المكاتب الصغيرة أشد مما يضطرها إلى مسايرة الأوضاع الراهنة .

يرى الباحث أن الدراسة السابقة تُظهر خطر يهدد جودة المراجعة في الدول النامية وخاصة في ظل غياب الرقابة العلمية والعملية على المكاتب العاملة فيها .

في حين رأت لجنة Cohen ولجنة Treadway إلى أن أتعاب المراجعة المنخفضة تعد أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض جودة المراجعة³ ، لكن يرى البعض⁴ بأن الأتعاب المرتفعة تؤثر على جودة المراجعة سلباً ويستندون في ذلك إلى أن الأهمية النسبية لمساهمة المنشأة محل المراجعة في الإيراد الكلي لمنشأة المراجعة يجعل المراجع الخارجي مُعرضاً لضغوط قوية يخشى عزله وتعيين مراجع آخر بدلاً منه وخاصة في ظل البيئة التنافسية للمهنة وبالتالي يزداد احتمال التأثير السلبي على استقلال المراجع الخارجي .

لذلك وحرصاً من AICPA المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على عدم تأثر استقلالية المراجع الخارجي بالأتعاب التي يتقاضاها فقد وضع في عام 1992 بعض المعايير الخاصة لذلك والتي من أهمها أن لا تزيد أتعاب المراجع من العميل الواحد عن 15% من مجموع الأتعاب الكلية للمكتب (خاصة بأمريكا).

¹ التويجري ، عبد الرحمن علي ، وحسين محمد النافعي " جودة خدمة المراجعة - دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين " مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الاقتصاد و التجارة ، م 22 ، ع 1ع ، 2008 ، ص ص 219 - 255 .

² الشاطري، إيمان حسين ، وحسام عبد المحسن العنقري " انخفاض مستوى أتعاب المراجعة و آثاره على جودة الأداء المهني " دراسة ميدانية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الاقتصاد و التجارة ، م 20 ، ع 1ع ، ص ص 67- 163 .

³ الأهل 2008 ، مرجع سبق ذكره ، ص 23

⁴ محمد نور ، وآخرون 2007 ، مرجع سبق ذكره ، ص 18 .

وطبقاً لقواعد السلوك المهني الصادر عن IFAC الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين فإنه إذا كانت أتعاب المراجعة التي يحصل عليها المراجع من عميل تمثل نسبة كبيرة من إجمالي إيراداته فإن ذلك قد يثير الشك فيما يتعلق باستقلالية المراجع¹ .

يرى الباحث أن أتعاب المراجعة من العوامل التي تؤثر على جودة المراجعة لكن أمر تحديدها يجب أن يخضع لرقابة من قبل الجهات المختصة (الجمعيات والمنظمات المحاسبية والقانونية الموجود في البلد) للحد من المنافسة غير المشروعة بتخفيض الأتعاب والتي تؤثر على استقلال المراجع سلباً أو ايجابياً وبالتالي على جودة أداء عملية المراجعة .

أولاً - 7 - عوامل أخرى مرتبطة بمكتب المراجعة :

ومن أهم العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة مقدار التزام مكتب المراجعة بمعايير المراجعة المتعارف عليها ويُعد هذا العامل من البديهيات والأسس التي يجب أن يقوم عليها مكتب المراجعة وهو وسيلة الدفاع الأولى والأخيرة تجاه أي اتهام بالنقصير أو التلاعب أمام أي محكمة أو خبير قانوني، وعلى الرغم من وجود مرونة في هذه المعايير التي يستفيد منها أي معد للبيانات لكن هذه المرونة تساعد على التطبيق الفعلي والعملي للمعايير على أرض الواقع. ومن العوامل الأخرى التقدم التقني في أداء عملية المراجعة وخاصة الروتينية التي لا تحتاج إلى كثير من التركيز عليها وخاصة أيضاً في الشركات الكبرى التي تتمتع بكم هائل من البيانات مما يساعد المراجع الخارجي على التركيز على البيانات الأكثر أهمية ، كما أن إتباع الوسائل التكنولوجية في مكتب المراجعة يعتبر من مظاهر جودة المراجعة ويترتب على مكتب المراجعة أيضاً تطوير أداء المراجعين باستخدام التكنولوجيا والإطلاع على أحدث برامج المراجعة الالكترونية . وخلوها من الأخطاء الفنية لا المنطقية منها ، فضلاً عن تخفيض الوقت والجهد المبذول مما ينعكس على أتعاب المراجعة، طول فترة عملية المراجعة والتعامل المسبق بين مكتب المراجعة والعميل واشتراك المكتب ببرامج رقابة... وغيرها .

ثانياً : العوامل المؤثرة على جودة المراجعة والمرتبطة بفريق المراجعة (المراجع) :

إن لفريق المراجعة الأثر الكبير على جودة المراجعة وأداء المهمة بكفاءة وفعالية يمكن عرضها كما يلي:

ثانياً - 1 - استقلال مراجع الحسابات :

يعد موضوع استقلال مراجع الحسابات من الموضوعات التي حازت على كثير من الاهتمام وتناولتها العديد من الدراسات الأكاديمية ، ويعتبر استقلال المراجع من أهم معايير المراجعة، كما أن استقلال المراجع يعتبر من أهم ما يهتم به مستخدمي القوائم المالية لإضفاء الثقة على معلومات تلك القوائم وبناءً عليه يمكن القول بأن استقلال المراجع حجر الزاوية في ممارسة مهنة المراجعة² .

استقلال المراجع يعني القدرة على العمل بنزاهة وموضوعية حتى من ناحية تفكيره عليه أن يكون تفكيراً مستقلاً وعليه أيضاً أن يكون مجرد من أية مصالح سواء أثناء القيام بعملية المراجعة أو عند إبداء رأيه الفني .

¹ الخزندار ، أية جار الله عثمان " مدى تأثير التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته و استقلاله " رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2008، ص 45 .
² محمد نور وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، عام 2007 ، ص 28 .

يوجد بُعدين للاستقلال الأول ظاهري علني ويشير أمام مستخدمي القوائم المالية بعدم وجود أي مصالح له في المنشأة محل المراجعة ، والآخر ضمني وهو الاستقلال الفكري والعمل بنزاهة وموضوعية .
 هنا نورد مثالاً¹ عن حالة إنرون حيث تشير التحقيقات أن ثلاثة من أعضاء لجنة المراجعة الستة في مكتب آرثر أندرسون كانوا يملكون حوالي 100 ألف سهم بقيمة تقارب 7.5 مليون لذلك تساءل بعض الكتاب هل أعمى الطمع أعين اللجنة لئلا تكتشف المخالفات التي كانت موجودة في القوائم المالية.
 وتكشف لنا الحالة السابقة أن البعد الظاهري له أثر كبير على البعد الضمني للاستقلال المراجع . ويلعب استقلال المراجع دوراً هاماً في هامش الأمان لدى المستثمر الحالي والمستقبلي، ويعتبر الشك في استقلال المراجع السبب الرئيس والحقيقي لوجود فجوة التوقعات واتساعها في المستقبل، وأضاف أحد الباحثين أن فجوة الجودة تمثل أحد المكونات الرئيسية لفجوة التوقعات في المراجعة، وأن فجوة استقلال المراجع تعتبر أحد الأركان الأساسية في فجوة الجودة ، في حين توصل باحث آخر إلى إطار مقترح للحد من فجوة التوقعات يشمل في أحد محاوره تدعيم استقلال المراجع ومواجهة ما يعوقه من محددات تحقيقاً لجودة مراجعة المنشودة².

يرى الباحث أن عامل استقلال المراجع من العوامل المهمة والمؤثرة في جودة المراجعة والتي تؤثر في حالة أمان واطمئنان المستثمر بعدم وجود أي تلاعبات تخص المراجع أو ضغوط عليها لإخفاء ما يمكن إخفاؤه وخاصة في الفترة الأخيرة التي تمر بها مهنة المراجعة بأزمة ثقة وينصب الاهتمام فيها على عوامل معنوية أخلاقية غير مادية .

ثانياً - 2 - خبرة فريق المراجعة :

تتكون الخبرة بشكل عام من اجتماع المعرفة والمهارة ، وتبرز خبرة الفريق بشكل جلي من خلال مراجعة النظر أو مراجعة الند للند وهي من الطرق التي استخدمت في قياس خبرة فريق المراجعة ، وتكون بمراجعة أداء فريق مكتب مراجعة من قبل مكاتب ذات خبرة عالية تابعة لمنظمات مهنية حيادية وتهدف هذه المراجعة إلى زيادة مستوى أداء المهنة في البلد ، وتتسأ الخبرة مع مرور الزمن والقيام بالمهمة لأكثر من مرة وقد أشارت العديد من الدراسات السلوكية إلى أن الاعتياد على المهمة تؤدي إلى درجة أكبر من الخبرة وأن الخبرة بالموضوع تقلل من جهود الفهم والإدراك (Cognitive Efforts) اللازمة لمتخذ القرار (مستخدم القوائم المالية) ، في دراسة (Moeckel 1990) وجدت أن المراجعين الذين قضوا فترة أطول في المراجعة لعملاء التصنيع في قطاع صناعي معين استطاعوا تذكر الأخطاء بطريقة أفضل من المراجعين الأقل خبرة في تلك الصناعة³ .

أشار (Banston & Hartgraves 2002) إلى أن مراجعي مكتب أندرسون لم يكونوا قادرين على فهم القوائم المالية لمثال ذلك النوع المعقد من الشركات (إنرون) كما أن هؤلاء المراجعين تعاملوا مع شركة

¹ المعتاز ، احسان بن صالح " أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها : انهيار شركة إنرون و الدروس المستفادة " ، بحث مقدم للمؤتمر الحادي عشر لسبل تطوير المحاسبة ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2006 ، ص 9 .

² الاهل 2008 مرجع سبق ذكره ص 28 .

³ فراش ، رباب عبد الملك ، " أثر الخبرة على أداء المراجع الخارجي " رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد و التجارة ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، عام 2001 ، ص 50 .

إنرون منذ أن كانت مجرد منتج الغاز واستمرت في مراجعة حساباتها حتى أصبحت المضارب الرئيسي للسندات المالية والمسؤولة عن ظهور المضاربات الجديدة في السوق، كما أن آرثر أندرسون نفسها لم تقم بتغيير هؤلاء المراجعين رغم التطورات التي حصلت لشركة إنرون أو لم تمدهم بمراجعين آخرين من ذوي الخبرة¹.

ثانياً - 3 - الإشراف الجيد على فريق المراجعة :

يُقسم عادة فريق المراجعة إلى مديرون مسؤولون عن عملية المراجعة والإشراف على المراجعين والعمل الميداني ومراجعين خاضعين للإشراف يقومون بعملية المراجعة والعمل الميداني، ويتصف الفريق الأول غالباً بخبرة طويلة في مجال المراجعة وبقوتهم، لذلك من الصعب القيام بعملية المراجعة والعمل الميداني بأنفسهم مما يساهم في زيادة تكلفة عملية المراجعة، لذلك تنحصر مهمتهم في الاستشارة والتوجيه الجيد لفريق المراجعة القائم بالعملية .

أشار AICPA في المعيار رقم 4 لعام 2012 للتخطيط والإشراف على عملية المراجعة والذي يتطلب من المراجع المسؤول عن عملية المراجعة إبلاغ مساعديه بمسؤولياتهم ومهامهم والإجراءات التي يجب أن يتبعوها والأهداف التي يجب أن يحققوها، ويدخل ضمن عملية الإشراف تخصيص المراجعين على عمليات المراجعة تخصيصاً جيداً يتوافق مع قدراتهم وخبراتهم ، وحتى أن بعض الباحثين قد أفرد لعملية تخصيص المراجعين عامل مستقل من العوامل المؤثرة على جودة المراجعة .

ثانياً - 4 - التواصل الجيد لفريق المراجعة فيما بينهم وبين العميل :

تساعد عملية التواصل الجيد فيما بين فريق المراجعة إلى العمل على سد الثغرات والفجوات الموجودة في إجراءات عملية المراجعة بما يساهم في زيادة جودة المراجعة .

يرى (مصطفى 2001)² أنه من جوانب زيادة كفاءة وفعالية عملية المراجعة الخارجية في اكتشاف غش الإدارة هو الاتصال الجيد داخل منشأة المراجعة ، ويؤكد أن نظرية اكتشاف الإشارة (النظرية المستخدمة من قبله لاكتشاف غش الإدارة) ليست محصورة فقط في التفاعل بين المراجع والعميل محل المراجعة وإنما يعتمد ذلك أيضاً على العلاقات داخل منشأة المراجعة .

إن التواصل الجيد بين فريق المراجعة والعميل محل المراجعة يساعد في الحصول على أدلة إثبات أكثر مما يدعم إجراءات المراجعة والابتعاد عن عدم الحياد الشخصي للمراجع وبما يساهم في زيادة موثوقية البيانات التي تمت مراجعتها وإخلاء مسؤولية المراجعة تجاه أي عمل غير موضوعي .

يرى الباحث أن العوامل المؤثرة على جودة المراجعة والمرتبطة بفريق المراجعة لها أهمية أكبر من العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة وذلك أن البناء الأخلاقي لمهنة أساسها الثقة المتبادلة بين الأطراف المرتبطة بالمكتب له أهمية كبرى على البناء المادي ، لكن تتكامل هذه العوامل مع بعضها البعض وتتداخل أيضاً (كالتداخل والتكامل الحاصل بين سمعة مكتب المراجعة مثلاً واستقلال المراجع) لذا يجب على مكتب

¹ المعتاز ، احسان بن صالح ، 2008 ، مرجع سبق ذكره ، ص 9 .

² مصطفى ، صادق حامد ، " تحليل كفاءة وفعالية عملية المراجعة الخارجية في اكتشاف غش الإدارة " مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الاقتصاد والتجارة ، م 15 ، ع 1 ، الرياض ، 2001 ، ص ص 163 - 199 .

المراجعة الأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل المرتبطة بجودة المراجعة وخاصة عندما يكون في المراحل الأولى من عمره .

ثالثاً : العوامل المؤثرة على جودة المراجعة والمرتبطة بالمنشأة محل المراجعة:

وتتلخص هذه العوامل في عاملين بارزين هما حجم منشأة محل المراجعة وتعقد عملياتها والثاني نظام الرقابة الداخلية للمنشأة .

ثالثاً - 1 - حجم المنشأة محل المراجعة وتعقد عملياتها :

يعتبر حجم المنشأة من العوامل المؤثرة على جودة المراجعة وخاصة عند ضخامة عملياتها مما يزيد من احتمال إجراء تلاعبات يمكن إخفائها ، وقد أشار أحد الباحثين¹ أنه كلما زاد حجم المنشأة وتعقدت عملياتها كلما زاد الفصل بين الملكية والإدارة وزادت تكلفة الوكالة وبالتالي يفترض أنه كلما زاد حجم المنشأة كلما زادت حاجتها إلى خدمة مراجعة ذات جودة عالية وذلك لمحاولة طمأنة الملاك والدائنين بأن القوائم المالية تعكس فعلاً المركز المالي السليم للمنشأة . ويظهر أثر حجم المنشأة في حالتين قبل التعاقد وبعد التعاقد .

قبل التعاقد تحاول المنشأة ذات الحجم الكبير وذات العمليات المعقدة انتقاء مكتب مراجعة ذو سمعة حسنة وذو أداء متميز ، وبالتالي فهي تحاول أن ترفع من جودة أداء مراجع بياناتها (وخاصة في الشركات المساهمة التي تتميز بكبر حجمها) فمجلس الإدارة يحاول أن ينفي بانتقائه إخفاء أية تلاعبات قام بها قد يُتهم بها لاحقاً وذلك لإرضاء الأطراف المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة وزيادة الثقة فيه لإعادة انتخابه لاحقاً .

أما بعد التعاقد فحجم المنشأة وتعقد عملياتها يؤثر أيضاً فمن المنطقي أن العمليات التي تتصف بضخامتها وتعقدها تؤدي إلى مزيد من الغموض بالنسبة للمراجع الخارجي ، كما أنها تجعله يعتمد على أسلوب العينات بشكل أكبر مما يزيد من نسبة الخطأ ، كما أن العمليات الضخمة ترتبط بأدلة إثبات أكبر مما يعني فقدان التركيز لأدلة الإثبات الأهم ، أي فقدان الأهمية النسبية لأدلة أثبات قد تكون لها تأثير في رأي المراجع .

كما أن تعقد العمليات وضخامتها يتيح للإدارة المزيد من المرونة في إجراء التلاعبات وعمليات غش أكبر . يرى الباحث أن حجم المنشأة موضوع المراجعة له تأثير واضح وكبير على جودة المراجعة فبالعودة إلى حالة آرثر أندرسون كما أشار الباحث سابقاً كان مراجعي المكتب غير قادرين على فهم القوائم المالية وطبيعة عملياتها لمثل ذلك النوع المعقد من الشركات .

ثالثاً - 2 - نظام الرقابة الداخلية للمنشأة:

يُعد نظام الرقابة الداخلية الهيكل الرقابي الذي تقوم عليه أي منشأة وهو الحارس الأمين لتداول وحسن سير العمليات داخل المنشأة ابتداء من فصل السلطات حتى توزيع المسؤوليات، ويعد نظام الرقابة الداخلية المصدر الرئيسي لمراجع الحسابات الخارجي من ناحية الحصول على أدلة الإثبات وتوثيقها الصحيح .

ويتوقف على تقييم نظام الرقابة الداخلية تقدير حجم الاختبارات من قبل المراجع الخارجي، فكلما كان نظام الرقابة الداخلية قوياً كلما انخفض حجم العينة المراد فحصها وبذلك تقل تكلفة المراجعة والعكس بالعكس² .

¹ الدهراوي، كمال الدين ، " مناهج البحث في مجال المحاسبة " الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2002 ، ص 233 .
² " مرافية و مراجعة داخلية " ، المؤسسة العامة للتدريب الفني و التدريب المهني ، مجلس الإدارة العامة ، 247 حسب ، السعودية ، ص 47 .

يرى الباحث أن نظام الرقابة الداخلية الفعال يُضيق على معد البيانات والقوائم المالية القيام بأية تلاعبات نظراً للضبط الداخلي والرقابة الداخلية الإدارية والمحاسبية التي يؤمنها نظام الرقابة الداخلية ويحقق عدة نتائج منها انخفاض تكلفة المراجعة وتوفير الوقت والجهد بالنسبة للمراجع الخارجي وتوفير أدلة الإثبات الكافية ، هذه النتائج تعكس القيام بعملية المراجعة بجودة وفعالية أعلى والحصول على نتائج أكثر حيادية وموضوعية .

رابعاً : عوامل متعلقة بمستخدمي القوائم المالية :

تتمثل هذه العوامل في عاملين اثنين ،الأول يتمثل بمستوى الوعي والإدراك الذي يتمتع به مستخدمي القوائم المالية لمحتوى تقرير المراجع والثاني التقدير الجيد من المراجع الخارجي للتوقعات التي يطمح بها مستخدمي القوائم المالية من أداء عملية المراجعة ونتائجها .

رابعاً - 1 - مستوى الوعي والإدراك الذي يتمتع به مستخدمو القوائم المالية لمحتوى تقرير المراجع :

تتبع أهمية تقرير مراجع الحسابات في درجة الثقة التي يضيفها على القوائم المالية المنشورة والتي يعتمد عليها مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، ولذلك أولت المنظمات المهنية والتشريعية تقرير مراجع الحسابات أهمية كبرى على المستوى الدولي أو على المستوى المحلي في صياغة التقرير وتبيان الرأي لما لذلك انعكاس على السوق المالي .

الهدف الرئيسي¹ من عملية المراجعة هو قيام مراجع الحسابات بإبداء رأيه المهني في مدى صحة وسلامة القوائم المالية ومدى تعبيرها عن المركز المالي ونتيجة الأعمال في نهاية السنة المالية ، ويتم ذلك من خلال التقرير الذي يعده في نهاية عملية المراجعة بعد سلسلة من الإجراءات والخطوات، فمراجع الحسابات يعمل في بيئة تتصف بعدم التأكد ويتحمل في إبداء رأيه المهني درجة من المخاطر متمثلة في إبداء رأي غير صحيح عن القوائم المالية موضوع المراجعة بسبب الفشل في اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي قد توجد في المعلومات المحاسبية التي اعتمدت عليها هذه القوائم .

يرتبط نجاح عملية المراجعة بأكملها في إيصال المراجع رأيه الفني المحايد في القوائم المالية بواسطة تقريره إلى مستخدمي القوائم المالية ، ولتحقيق هذا النجاح يحتاج الأمر إلى دراسة عاملين : الأول محتوى تقرير مراجع الحسابات والثاني مدى إدراك مستخدمي القوائم المالية لذلك المحتوى .

وعليه فإن قيام المراجع بعملية المراجعة بالجودة المطلوبة منه سواء من مرحلة التخطيط-الفحص-دراسة نظام الرقابة الداخلية-جمع الأدلة الخ لا تكتمل إذا لم يتضمن تقرير مراجع الحسابات المحتوى الإعلامي المناسب وقام بتقدير ودراسة مستوى الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية لذلك المحتوى .

يشير المحتوى² إلى ما يتضمنه تقرير المراجعة من ألفاظ وعبارات واضحة وسهلة وغير غامضة ومحددة بحيث يستطيع قارئ التقرير الوصول إلى الفهم الكامل لما يحتويه التقرير بأكمله بما يساعد على الوثوق به أكثر والاعتماد نظراً لأن المستخدم يخاف ويتعد عن ما لا يستطيع فهمه وبالتالي عدم الاعتماد على نتائج

¹ محمد نور وآخرون " دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات " مرجع سبق ذكره ، ص 62 .
² بالتصرف - غريب، عادل ممدوح " مدى أدراك واستجابة المستثمرين للمحتوى الإعلامي لتقرير مراقب الحسابات وأثره على قراراتهم الاستثمارية " كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية - جامعة الملك خالد - عام 2008 .

عملية المراجعة ولو تمت بجودة عالية، ومنه تعتبر صياغة تقرير المراجعة من مكونات والعوامل اكتمال جودة المراجعة، أما إدراك مستخدمي القوائم المالية لهذا المحتوى فيرتبط طردياً مع جودة المحتوى وسهولة معانيه وتوافر الخصائص الفنية التي أشارت إليها المنظمات المهنية في تقرير مراجع الحسابات .

رابعاً - 2- التقدير الجيد للتوقعات التي يطمح إليها مستخدمو القوائم المالية من أداء عملية المراجعة ونتائجها :

ظهرت في الآونة الأخيرة فروقات بين ما يتوقعه المجتمع المالي ومستخدمي القوائم المالية من مراجع الحسابات من أداء جيد وبين ما قدمه فعلاً على أرض الواقع .

وسُميت هذه الفروقات بفجوة التوقعات، وقد نشأت هذه الفجوة نتيجة اكتشاف مستخدمي القوائم المالية عدم مصداقية البيانات والمعلومات المحاسبية التي تمت مراجعتها ورأي المراجع بعدم وجود أي أخطاء وتلاعبات محاسبية ، يأتي هذا الاكتشاف نتيجة تغيير مسار المنشأة المالي على أرض الواقع بشكل يُغيّر ما تم التقرير عنه سابقاً وما كانت تشير إليه التقارير المالية الصادرة عن المنشأة .

لذلك أصبح المجتمع المالي ومستخدمو القوائم المالية يتوقعون من مراجع الحسابات أن يتعمق في العمليات وأنشطة المنشأة لاكتشاف أية تلاعبات أو أخطاء جوهرية والتقرير عنها .

وقد لاقى موضوع فجوة التوقعات اهتماماً كبيراً من الباحثين¹ في علم المراجعة في العقدين الأخيرين، حيث لا يمكن تجاهل تلك الفجوة، أو الادعاء بأن توقعات المجتمع غير واقعية ، وعليه توجد علاقة بين الشك في استقلال المراجع ونقص الكفاءة المهنية وانخفاض جودة الأداء وقصور التقارير الصادرة عن مسابرة التغييرات في المجتمع وبين تضيق فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات . وعليه يجب على المراجع الخارجي القيام بالخطوات التالية للقيام بالتقدير الجيد لتوقعات مستخدمي القوائم المالية و المجتمع المالي وهي²:

1- تحديد من هم المستفيدين من التقارير المالية وتقارير المراجع .

2- تحديد مطالبهم واحتياجاتهم من هذه التقارير .

3- العمل على تلبية هذه المطالب والاحتياجات لهؤلاء المستفيدين وتوقعاتهم من المراجعة .

يرى الباحث أن توسع الفجوة مع مرور الزمن يؤدي إلى ذهاب أداء جودة المراجعة أدرج الرياح ذلك لأنه أصبح مستخدمي القوائم المالية على قناعة مسبقة بأن هذه القوائم المالية لا تلبية احتياجاته ولو تمت عملية أداء عملية المراجعة بكفاءة وفعالية وجودة عالية .

خاتمة البحث :

لنجاح عملية المراجعة وأدائها بالجودة المطلوبة يجب مراعاة العوامل التي تؤثر فيها وأخذها بعين الاعتبار ، فهي تؤثر بشكل مباشر فيها وتعمل على الحد من زيادة فجوة التوقعات بين المراجع وبين باقي الأطراف ،

¹ جربوع ، يوسف محمود " فجوة التوقعات بين المجتمع المالي و مراجعي الحسابات القانونيين وطرق تضيق هذه الفجوة " ، مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد الثاني عشر ، العدد ، عام 2004 ، ص 370 .

² مصطفى محمود مصطفى " دور معايير المراجعة في تضيق فجوة التوقعات " رسالة ماجستير - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - 2008 - ص 28 . بالتصرف من قبل الباحث .

ويرى الباحث أن بعض العوامل مصيرية للمراجع ، فمثلاً الشك في استقلال المراجع يضرب عمل المراجع بأكمله عرض الحائط ولو أدى عملية المراجعة بجودة وفعالية كبيرتين.

خاتمة الفصل :

لقد أصبحت مهنة المراجعة والمراجع بحد ذاته (المراجع الحارس الأمين وهو بمثابة الوكيل الذي يحفظ حقوق الأطراف المختلفة المرتبطة بالمنشأة) في الآونة الأخيرة على المحك ونشأت أزمة ثقة في البيانات التي يصادق عليها المكتب نتيجة الانهيارات الكبيرة التي جرت لشركات كانت تقدم بيانات تشير إلى سلامة وضعها المالي، مما كان لزاماً على الباحث دراسة جودة أداء خدمة المراجعة وقام بإيجاد مفهوم شامل لها وتحديد العوامل الرئيسية المؤثرة فيها والتي تحدد مصير العملية بأكملها وتطرق الباحث إلى أهم المعايير التي صدرت من أشهر منظمين عاملتين في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة وهي المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين والاتحاد الدولي للمحاسبين، مما تجعل المراجع يسترشد بها في أداء عمله من جهة وإخلاء مسؤوليته من جهة أخرى.

إن الالتزام بهذه المعايير المشار إليها في المبحث الثالث له العديد من النتائج لعل من أهمها تضيق فجوة التوقعات بين مراجع الحسابات وبين المجتمع المالي مما يحد من انتشار أزمة الثقة التي نشأت مؤخراً وتحديد مستوى الأتعاب بما يتناسب مع الجهد المبذول والحد من انتشار أساليب الغش والتلاعب المحاسبي .

بذلك يكون الباحث قد حقق الأهداف التالية والتي حددها في منهجية الدراسة :

– التأطير العلمي لمفاهيم جودة المراجعة الخارجية .

– دراسة آخر إصدارات المعايير التي تعنى بالجودة على أداء مكاتب المراجعة.

– دراسة العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية .

إن من أهم المؤشرات التي تدل على تحقق جودة المراجعة هي زيادة ثقة المستثمر في البيانات المالية والمحاسبية المقدمة له والتي تعد المكون الرئيسي الذي يستند إليها في اتخاذ قراره . كما إن تحديد القيمة الحقيقية للشراء من قبل المستثمر والنتيجة من مصداقية البيانات وشفافيتها وقربها من الواقع يجعل للمستثمر درع وقاية تجاه أية أخطار أو انهيارات مستقبلية قد تحدث.

يرى الباحث لضرورة استكمال متطلبات الدراسة البحثية دراسة هامش الأمان للمستثمر والتي تساهم في إيجادها بشكل كبير جودة المراجعة ومصداقية البيانات المالية والمحاسبية ودراسة المؤشرات التي تساعد في التأكد من تحقق جودة المراجعة وأخيراً دراسة أثر جودة المراجعة على هامش أمان المستثمر في الفصل القادم .

الفصل الثاني :

التأثير العلمي لهامش أمان المستثمر ومراحل بناؤه وأثر جودة المراجعة

عليه .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لهامش أمان المستثمر ومراحل بناؤه .

- مقدمة .
- مفهوم هامش أمان المستثمر .
- مراحل بناء هامش أمان المستثمر .

المبحث الثاني : أثر جودة المراجعة على هامش أمان المستثمر

(نتائج تحقق جودة المراجعة) :

- المقدمة .
- جودة المراجعة وهامش الأمان .
- جودة المعلومات المحاسبية التي خضعت للمراجعة .
- جودة تقرير المراجعة .
- المساهمة في تضيق فجوة التوقعات .

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي هامش أمان المستثمر ومراحل بناؤه

- مقدمة .
- مفهوم هامش أمان المستثمر .
- مراحل بناء هامش أمان المستثمر .

المقدمة :

عند بروز الثورة الصناعية ونشوء مفهوم الملكية بدأت الشركات المساهمة بالتكون ، وتميزت هذه الشركات بارتباطها بالعديد من الأطراف وكبر حجمها وقوتها المالية والتنافسية ، ونظراً لحاجة الشركات إلى مزيد من السيولة ورؤوس الأموال الضخمة كان لزاماً عليها اللجوء إلى مصدر تمويل سريع وغير مكلف ومسؤول كغيره وهو سوق الأوراق المالية (البورصة) .

يؤمن السوق المالي للشركات العديد من مصادر التمويل، فهو الوسيط بين المدخرات ممثلة بالمستثمر وبين الاستثمار ممثلاً بالشركات، لكن تلعب فيه الأمور غير المادية دور كبيراً، حيث تُعد خصائص السوق المالي كفاءة السوق والشفافية والمصدقية من أهم العوامل التي تقوم عليها أي سوق ، كما تعد الأسواق المالية مرتع كبير للتلاعبات المالية والمحاسبية والإشاعات وذلك مهما كثرت الإجراءات الرقابية والعقابية. يلعب المستثمر دور الرئيس في السوق المالي بل يُعد المستثمر الطرف الرئيس من الأطراف المكونة للسوق لذلك يتم وضع المستثمر على قدر كبير من الأهمية، وقامت العديد من الدراسات والأبحاث التي تدرس سلوك المستثمر وكسب ثقته والعوامل التي تؤثر على اتخاذ قراره.

مفهوم هامش أمان المستثمر :

يُعد قرار الاستثمار من أهم القرارات التي يتخذها المستثمر في حياته المالية حتى أن أحد الكتاب قال عنها¹ : "إنها من القرارات الأكثر أهمية وخطورة للمستثمر وذلك لأنها تحتوي على ارتباط مالي كبير ولا يمكن الرجوع عنه إلا بخسارة كبيرة"، ويؤثر على اتخاذ المستثمر لقراره الاستثماري ثلاثة عناصر تحدد ميل المستثمر واتجاه قراره الاستثماري وهي² : الربحية والسيولة والأمان ، ويمكن التعبير عن عنصر الربحية بمعدل العائد على الاستثمار أما السيولة والأمان فأصبح يُعبر عنها بالمخاطرة التي يستعد المستثمر قبولها للحصول على العائد، وأصبحت العلاقة بين هذين العاملين (العائد والمخاطرة) بديهية معروفة من بديهيات السوق المالي حتى أصبح يُعبر عن المخاطرة بتعبير الخوف أما العائد فأصبح يعرف بتعبير الطمع ويعمل هذين العاملين باتجاهين متعاكسين³ ففي حين يجذب عامل الخوف المستثمر نحو الابتعاد عن المخاطر فإن عامل الطمع يجذبه نحو تحمل مخاطر كبيرة بهدف الحصول على عوائد مجزية ، وعلى الرغم من كيفية تأثيرهما المتعاكس على المستثمر إلا أنّهما طرديان أي يزداد مقدار العائد بزيادة المخاطرة التي يضطر المستثمر بقبولها .

حسب منحنيات تفضيلهم الاستثمارية ينقسم المستثمرون بشكل عام إلى ثلاثة أنماط كما يلي⁴ :

1 - P Managerial Finance / J . F . Weston . , E . F . Brigham . – P 248 . Managerial Accounting / Harold Bieman . – P 422 .

² مطر ، محمد – " إدارة الاستثمارات " – عمان – الأردن – 1993 – ص 39 .

³ ربابعة ، عبد الرؤوف – سامي حطاب – " التحليل المالي و تقييم الأسهم و دور الإفصاح في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية " – دليل من هيئة الأوراق المالية و السلع – الامارات العربية المتحدة – أبو ظبي – مارس 2006 – ص 6

⁴ مطر ، محمد – المرجع السابق – 1993 – ص 40 .

- 1- **المستثمر المتحفظ** : وهو مستثمر يعطي عنصر الأمان الأولوية على ما عداه ، وبالتالي يكون حساساً جداً تجاه عنصر المخاطرة .
- 2- **المستثمر المضارب**: وهذا النمط على عكس سابقه يعطي الأولوية لعنصر الربحية على ما عداه. ويكون مستعداً لدخول مجالات استثمارية خطيرة طمعا في الحصول على معدلات مرتفعة على الاستثمار .
- 3- **المستثمر المتوازن**: وهو المستثمر الرشيد الذي يوجه اهتماماته لعنصري العائد والمخاطرة بقدر متوازن.

بالرجوع إلى الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع هامش أمان المستثمر وجد الباحث أن له جانبين الأول سلوكي إدراكي والثاني ناتج عن الأول وهو تحليلي حسابي ، ويعد بنيامين غرهام¹ (1894-1976) من أوائل من وضعوا سياسة لهامش أمان المستثمر (حيث أطلق عليه والد القيمة الاستثمارية).

يمكن تبين هامش الأمان المستثمر من خلال المراحل تكوينه وهي :

المرحلة الأولى (مرحلة البحث): تتطوي عملية البحث على عدة قرارات أولها اختيار السوق المالي (كما في الإمارات يوجد عدة أسواق مالية منها سوق أبو ظبي وسوق دبي وسوق الشارقة ...) ودراسة كفاءته هل يتمتع بالشفافية المالية وهل يستجيب لأية معلومات جديدة داخلية كانت أم خارجية ، وثانيها اختيار القطاع المالي هل هو مصرفي اتصالات طاقة صناعات مواد أولية خدمات ... الخ وهنا يجب على المستثمر دراسات الشركات المدرجة في القطاع ودرجة المنافسة فيما بينها، ثم تأتي **المرحلة الأهم** وهي اختيار المنشأة التي تريد الاستثمار بها .

المرحلة الثانية (الجانب السلوكي الإدراكي): تعد هذه المرحلة² هي الأهم وتعنى هذه المرحلة بما يستند إليه المستثمر في اتخاذ قراره ولعل من أهمها التقارير المالية والمحاسبية المقدمة من الشركة التي تم اختيارها وتقرير المراجعة وجودته ، في هذه المرحلة يقوم المستثمر بقبول مستوى معين من المخاطرة للحصول على العائد المطلوب ، لكن يتساءل الباحث هل تعكس التقارير المالية والمحاسبية حقيقة المركز المالي للشركة دائماً (مصداقية وجودة التقارير المالية والمحاسبية) هل هي خالية من أية أخطاء جوهرية ويمكن للمستثمر أن يثق بها لاتخاذ قراره ، هل أشار تقرير المراجعة إلى كافة الأخطاء والتلاعبات وقام المراجع بأداء عمله على أتم وجه (فجوة التوقعات سنأتي على ذكره في المبحث التالي) .

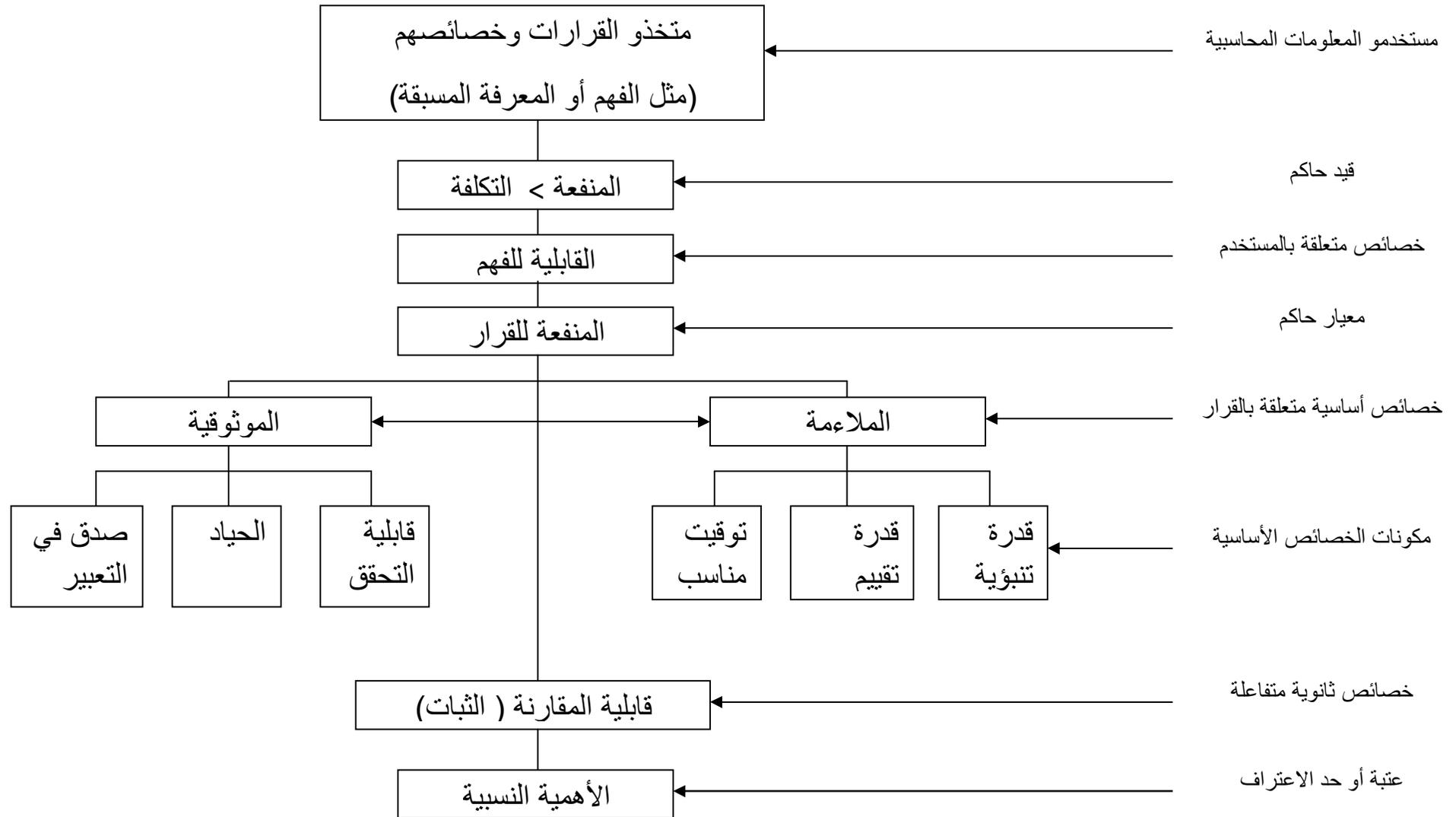
¹ بنيامين غرهام 1894 - 1976 أمريكي الجنسية بريطاني المولد ، مدرس في جامعة كولومبيا ، له العديد من المؤلفات و الدراسات الأكاديمية في استراتيجيات الاستثمار من أشهرها هامش أمان المستثمر و التحليل الأمان و المستثمر الذكي ، لقد أصبح " غرهام " بارعا في إجراء بحوث في الأسهم تتميز باهتمامها بأدق التفاصيل. في عام 1925، و في تفحصه للتقارير الغامضة التي قدمتها شركات البترول إلى لجنة التجارة عبر الولايات المتحدة علم أن شركة " نورثرن بايب لاين كو " التي كان يتم تداول أسهمها آنذاك ب 56 دولارا للسهم تحتفظ بسندات ممتازة تعادل السهم الذي يبلغ سعره 80 دولارا (قام " جراهام " بشراء السهم وأجبر مديري الشركة على دفع التوزيعات محققا ارتفاعا في قيمة السهم يصل إلى 110 دولارات بعد ذلك بثلاث سنوات). وعلى الرغم من الخسائر الفادحة التي وصلت إلى 70 % في و في الانهيار العظيم الذي حدث ما بين عامي 1929 و 1932 كتبت النجاة ل " جراهام " وحقق الثراء بعدها وأصبح الأب الروحي لكثير من المستثمرين في أمريكا .

² Dorsey , Pat – " The Five Rules for Successful Stock investing "- John Wiley & Sons, Inc – Hoboken- New Jersey - USA - 2004 . p 3 .

تساهم مصداقية المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ قراره في تخفيض عنصر المخاطرة بشكل كبير ، وقد أصبح المستثمر لا يهتم بكم البيانات والمعلومات بقدر اهتمامه بجودة ونوع هذه البيانات والمعلومات .

قامت العديد من الدراسات التي وضعت خصائص للمعلومات المحاسبية وسميت بخصائص جودة المعلومات المحاسبية وأثر هذه الخصائص على جودة التقارير المالية ، التي تتمثل في الشكل الآتي¹:

¹ حلوة حنان، رضوان، " النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير " ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2003، ص 185



شكل (1-2) يوضح خصائص جودة المعلومات المحاسبية

إحدى الدراسات¹ هدفت إلى قياس أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية ، من خلال قياس أثر الخصائص الأساسية ومكوناتها كخاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية ، وخاصية الإفادة وخاصية الملائمة وخاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية وكانت أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة إلى أن هناك تأثيراً عالياً للخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية ، كما أظهرت النتائج أن الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية تؤثر على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية وبنسبه تأثير عالية بلغت (85%) .

يرى الباحث لعل أهم ما يدعم مصداقية المعلومات المحاسبية والتقارير المالية هي جودة المراجعة الخارجية في معناها العملي والتي تؤكد على خلو التقارير المالية من الأخطاء الجوهرية والتلاعبات والانحرافات وأعمال الغش، بما يساهم في زيادة هامش أمان المستثمر والتقليل من عنصر المخاطرة بدرجة نسبية أكبر من تخفيض العائد المتوقع من اتخاذ القرار .

يرى الباحث أن هامش أمان المستثمر وفق هذه المرحلة يتمثل الحالة التي يمر بها المستثمر أثناء اتخاذ قراره ومقدار أمانه واطمئنانه بأن المعلومات والبيانات المحاسبية والتقارير المالية التي يعتمد عليها خالية من أية تلاعبات أو أخطاء جوهرية وذات موثوقية وتعكس المركز المالي الحقيقي للمنشأة وبما يساهم في تخفيض عنصر المخاطرة .

المرحلة الثالثة : (الجانب التحليلي الحسابي) : إستراتيجية غراهام لهامش الأمان : تعد هذه المرحلة المرحلة النهائية وعليها يقوم المستثمر باتخاذ قراره النهائي ، فلقد فهم غراهام² أن قيمة السهم التي يطلبها منك السوق تساوي \$ 1 اليوم، قد تساوي حقيقةً 75 سنت أو 125 سنت في المستقبل القريب وبالتالي يجب على المستثمر شراء السهم بقيمته الحقيقية أو أقل ، لكي يصبح لديه هامش أمان ضد الأخطار المتوقعة أو غير المتوقعة وتخفيض احتمال الوقوع بالخسائر .

أي أن تشتري السهم الذي قيمته الحقيقية (\$ 1) بقيمة مدفوعة قدرها (75) سنت أو أقل فالفارق بين (100) سنت و(75) سنت يزود المستثمر بهامش أمان ضد الأخطار .

يرى الباحث أن الإستراتيجية السابقة تحتاج من المستثمر أن يكون على قدر كبير من الحكمة والتريث والاعتماد على الأساليب العلمية الحديثة (كالتحليل المالي والتحليل الفني) لمعرفة القيمة الحقيقية للسهم ومتى يمكن الشراء أو البيع، لكن التساؤل هنا هو ربما لا يستجيب السعر لانخفاض حتى يصبح بالقيمة الحقيقية أو أقل منها ما العمل ؟

الجواب يكمن في أنك قد تفقد جزء من أموالك في الانتظار أو حتى قد تتحول إلى الاستثمار بشركة أخرى لكن ذلك أفضل لك من أن تفقدها جميعها ، حيث أننا جميعنا نتذكر أزمة الرهون العقارية التي حدثت في أمريكا 2008 وكيف تحولت إلى أزمة مالية عالمية ثم اقتصادية عالمية ، كان سببها الرئيس أن أسعار الأسهم

¹ الشامي ، أكرم يحيى علي ، " أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك العاملة في الجمهورية اليمنية " ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، كلية العلوم المالية و الإدارية ، اليمن ، 2008 .

² Klarman , seth A – " Margin of Safety " – Harper Business – published October 28th – 1991

في الأسواق المالية لم تكن تعكس قيم حقيقية لصافي أصول المنشأة وإنما كانت بعيدة كل البعد عن قيمها الحقيقية مما أدى إلى انهيارها المفاجئ ومما يعكس هشاشتها.

أشار أحد الباحثين¹ أنه لا يمكنك كمستثمر في الأسهم دفع ما يطلبه السوق ثمناً للسهم لأن السوق قد تطلب سعراً مرتفعاً، وإذا كان السعر مرتفعاً للغاية فإن عوائد الاستثمار من المحتمل أن تكون مخيبة للآمال. يجب أن يكون هدف أي مستثمر هو شراء الأسهم بأقل من قيمتها الحقيقية، وللأسف من السهل أن تكون تقديرات قيمة أحد الأسهم متفائلة للغاية على حين يكون المستقبل أسوأ مما متوقع ، ويمكن اتقاء كل هذا الميل الإنساني من خلال شراء الأسهم فقط عندما يكون سعرها أقل من تقديرات قيمة السهم ، إن الفرق بين سعر السوق وتقديرنا للقيمة هو هامش الأمان .

على المستثمرين دائماً تضمين هامش الأمان في السعر الذي يرغبون في دفعه ثمناً لأحد الأسهم ، فإذا أدرك المستثمر فيما بعد أنه غالى في تقدير أرباح الشركة ، فسوف يكون لديه واقى الصدمات الذي يمكن أن يخفف من خسائر الاستثمار لديه ، يجب أن يكون هامش الأمان لدى المستثمر أكبر للشركات غير الجديرة بالثقة أو المتصدعة ذات المستقبل غير المؤكد ، ويكون هامش الأمان ضئيلاً للشركات القوية ذات الأرباح المعقولة التي يمكن التنبؤ بها ، على سبيل المثال قد تكون نسبة 10 % هامش الأمان مناسباً لسهم شركة مستقرة ولكن قد تحتاج إلى هامش كبير نسبياً لسهم إحدى الشركات التي تتجه وتتحرك وفقاً لميول خاصة غير مستقرة.

يعد الالتزام بأسلوب للتقييم عملية شاقة للعديد من الناس لأنهم يشعرون بالقلق إذا لم يشتروا اليوم، فقد يفوتهم المركب إلى الأبد في طريقهم إلى الاستثمار . هذا مجرد احتمال ولكن هناك احتمال آخر أنه قد تواجه الشركة إحدى العثرات المالية ويهبط السهم ، دعنا نقول أنه² "عدم كسب المال أقل إيلاًماً من خسارة المال الذي لديك بالفعل " .

هذا من ناحية المفهوم أما من النتائج العملية لإستراتيجية هامش الأمان للمستثمر فيطفو إلى السطح أسم عملاق المستثمرين الأمريكيين وارن بافت (Warren Buffett) والذي يعد من الطلاب الأوائل لبنجامين غراهام والذي يصنفه بعض المؤرخين على أنه أسطورة المستثمر الأمريكي ويصنف من ضمن قائمة العشرة الأوائل الذين أبدعوا في مجالاتهم على مر الـ 100 سنة الماضية بعد علماء أمثال اينشتاين وليوناردو دافنشي وإسحاق نيوتن حسب موقع ويكي بديا ، وقد قدم وأشرف وارن بافت على طباعة آلاف الكتب الأكثر مبيعاً في أمريكا من ضمنها سلسلة التحليل الآمن (الطبعة الأولى 1934 الثانية 1940 الثالثة 1951 والرابعة 1962 والخامسة 1988 والأخيرة 2009 وتعد هذه السلسلة وفاءً لحياة غراهام) ، جاء في سيرته الذاتية في الطبعة السادسة³ " إن حكاية وارن بافت هي حكاية رجل حقق رأسمالاً يعادل 100 مليار دولار، من دون أن يستفيد من أي إرث، أو أن يتولّى تجارة عائلية كنقطة انطلاق، ومن دون معلومات داخلية أو روابط مميّزة.

¹ Dorsey , Pat – " The Five Rules for Successful Stock investing " - John Wiley & Sons, Inc – Hoboken- New Jersey - USA - 2004 . p 3

² Dorsey , Pat - op-cit - p 4

³Swensen, David & other " Benjamin Graham, David L. Dodd – Security analysis " Foreword By Warren E.

Buffett – The Mc Graw Hill Companies – USA – New York – Sixth Edition – 2009 – p xi

إنّ مجموعة بافيت (بركشاير هداواي Berkshire Hathaway) المتداولة في بورصة نيويورك اليوم يعتبر سهمها من فئتي «أ» و «ب» أعلى سهمين كلفة على الإطلاق في الأسواق العالمية. تحتلّ مجموعة بركشاير اليوم المرتبة 25 لجهة التوظيفات، ويفوق عدد الموظفين فيها 165000 شخص ، لقد حقّق بافيت كل ذلك من دون إجراء صفقات عدائية، أو تسريحات ضخمة، أو استثمارات في أسواق الاقتصاد الجديد. على سبيل المثال، لو استثمرت 10000 دولار مع وارن بافيت في عام 1956، حينما بدأ شركته الاستثمارية لكانت بلغت ثروتك اليوم حوالي 300 مليون دولار.

مما سبق نجد أن إستراتيجية هامش أمان المستثمر من الإستراتيجيات التي ترشد المستثمر إلى السلوك الصحيح وتعمل على بناء قراره الاستثماري بناءً قوياً ، حيث تبدأ من الخطوات الأولى للاستثمار (مرحلة اختيار السوق المالي) وصولاً إلى اتخاذ قرار الاستثمار النهائي الذي يضمن له العائد الأفضل محصناً من أية أخطار متوقعة أم غير متوقعة ، لكن تتوقف أهمية هذه الإستراتيجية ونجاحها على الوصول إلى القيمة الحقيقية للسهم أي خلو البيانات والتقارير المالية والمحاسبية من أية أخطاء جوهرية أو تلاعب في البيانات (المرحلة الثانية).

يخلص الباحث مما سبق إلى أن هامش أمان المستثمر يمكن وصفه بأنه إستراتيجية أو منهج يتبعه المستثمر يؤمن له مقدار أمان واطمئنان بأن التقارير المالية والمحاسبية خالية من أية تلاعبات أو أخطاء جوهرية وذات موثوقية وتعكس المركز المالي الحقيقي للمنشأة ويمكن الاعتماد عليها للوصول للقيمة الحقيقية للسهم ووضع السعر الأنسب للشراء .

خاتمة البحث :

اكتسبت الشركات المساهمة ميزة كبيرة على باقي الشركات هذه الميزة القوية التي تجعلها مخزون للأموال والأصول غير محدود بشي، وهي ميزة الاتساع والتطوير من بلد واحد حتى عبر القارات، واختلاف مصادر أموالها ومموليها حتى بالجنسية .

إنّ العنصر الرئيسي وشبه الوحيد المطلق الحرية (بالمقارنة مع باقي المصادر يعد كذلك) في استخدام أمواله من قبل إدارات الشركات هو المستثمر .

المستثمر الذي يريد أن يتخذ قرار الشراء في أن يصبح مساهماً ومكتتباً على أسهم الشركة أو المساهم الذي يريد أن يتخذ قراره بالبيع (أي المستثمر الحالي والمستقبلي) وهو العنصر الأكثر رغبةً من قبل الشركات المساهمة في جذبه ، ذلك للحرية التي يمنحها لإدارة الشركات في التصرف بأمواله ، وللمستثمر أهمية كبيرة لدى الأسواق المالية فهو البوصلة التي تقوم الشركات على تقديم أفضل ما تملكه لجذبه والاستثمار لديها ومن هنا تقوم إدارة الشركات بتقديم التقارير المالية والمحاسبية التي تدعم موقفها التنافسي والتي تعكس نجاحها في القيام بواجبها تجاه أموال المستثمرين .

من ناحية أخرى على المستثمر أن يبني قرار استثماره بناءً سليماً وقوياً لحمايته مستقبلاً من أية أخطار قد تحدث وذلك بتكوين هامش أمان لديه كما بينا في البحث السابق ، أما ما هو دور جودة المراجعة في التأثير على تكوين وتحديد هامش الأمان للمستثمر فقد وجد الباحث ضرورة لاستكمال المتطلبات البحثية وضع البحث التالي لتحديد الإجابة على السؤال المطروح.

المبحث الثاني :

أثر جودة المراجعة على هامش أمان المستثمر

(نتائج تحقق جودة المراجعة)

- المقدمة .
- جودة المراجعة وهامش الأمان .
- جودة المعلومات المحاسبية التي خضعت للمراجعة .
- جودة تقرير المراجعة .
- المساهمة في تضيق فجوة التوقعات .

المقدمة :

إن تحقق جودة المراجعة أو الوصول إلى مستوى من أداء الخدمة بجودة وفعالية ، ينعكس على العديد من المعطيات والمخرجات ، هذه المخرجات تعد بشكل أو بآخر مؤشرات على تحقق الجودة المطلوبة أغلب هذه المخرجات أو المعطيات تؤثر على هامش أمان المستثمر لكن تحتاج إلى وقت وزمن قد يطول لأكثر من دورة مالية واحدة ، فمثلاً أن لجودة المراجعة أثر في المساهمة في تضيق فجوة التوقعات لدى المستثمر لكن هذا الأثر لا يكون من أول عملية مراجعة تتم بجودة كبيرة وإنما يحتاج المستثمر لأكثر من عملية حتى يتم تغيير تفكيره واعتقاده إلى أن المراجعة تتم بالجودة المطلوبة ويتم الكشف عن أغلب الأخطاء الجوهرية، وخاصة أن تحقق المستثمر من ذلك لا يأتي مباشرةً عند إنهاء عملية المراجعة .

جودة المراجعة وهامش الأمان :

انطلاقاً من الدراسات¹ التي أشارت إلى جودة المراجعة بالمفهوم المهني وهي كم ستساهم جودة المراجعة الخارجية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية والتلاعبات المحاسبية. وانطلاقاً أيضاً من إشارة الباحث سابقاً في تحديد هامش أمان المستثمر على أنه مقدار الأمان والاطمئنان بأن القوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراره خالية من أية أخطاء جوهرية وأعمال غش ، وجد الباحث الرابط بين جودة المراجعة وهامش أمان المستثمر، وسيستند الباحث إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل أو بآخر وخاصة التي تناولت مصداقية القوائم المالية .

ففي دراسة للمشكلات² التي تواجه المراجعة في سوريا توصل أحد الباحثين إلى نتيجة مفادها " أنه إذا أرادت مهنة المراجعة تحقق إحدى وظائفها الاجتماعية والتي تتجلى في زيادة مصداقية القوائم المالية ، فإن على المراجعين أن يحسنوا من مستوى أدائهم وأن يخفضوا من حالات الإخفاق التي تواجهها المهنة اليوم، ولتحقيق ذلك يجب على المراجعين تطوير إجراءات المراجعة المتبعة كلما كان ذلك ضرورياً والتأكيد على مسألة الالتزام بتطبيق معايير المراجعة المقبولة عموماً " ³ .

تعتمد حركة التداول في سوق الأوراق المالية بشكل كبير على المعلومات الموثوق بها بحيث أن كل متخذ قرار من بيع أو شراء أو الاحتفاظ بحاجة إلى المعلومات الموثوق بها لاتخاذ القرارات الرشيدة ومن هنا تتضح أهمية جودة المراجعة في إضفاء مصداقية على البيانات والمعلومات المحاسبية بما يساعد متخذي القرارات بالاعتماد على هذه البيانات، وكذلك فترة توقيت نشر البيانات والمعلومات بحيث أن أي تأخير في عمليات المراجعة الخارجية سوف يؤثر ذلك على وقت نشر هذه المعلومات وهذا ما يؤكد أهمية التخطيط الجيد لعمليات المراجعة وإتمامها بإصدار التقرير الذي يحتوي على رأي المراجع الخارجي ⁴ .

¹ انظر في الفصل الأول – المبحث الأول – الإطار المفاهيمي لجودة المراجعة الخارجية – ص ص 23-25.
² الحلبي ، نبيل " المشكلات التي تواجه مهنة المراجعة و أثرها على الفائدة و الثقة بالقوائم المالية المنشورة من قبل الشركات السورية الخاصة " مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 22 ، العدد الثاني ، 2006 ، ص ص 211 – 248 .
³ المرجع السابق ، ص 235 .
⁴ الشوبكي ، مرجع سبق ذكره ، ص 272 .

توصل أحد الباحثين¹ بعد دراسة أثر جودة المراجعة على تراكم موثوقية الشركات المدرجة في سوق للأوراق المالية ، ودراسة عامل الثقة في البيانات المدرجة للشركات التي تمت مراجعتها من قبل مكاتب مراجعة ذات مستويات مختلفة في أداء المراجعة بالاعتماد على حجمها أو سمعتها ، إلى أن التراكم الخاص بالموثوقية مرتبط بجودة أعلى أكبر من التراكم الخاص للموثوقية في البيانات للشركات ذات الجودة الأقل وأن حجم مكتب المراجعة وتاريخه العلمي والعملي والاسم الذي بناه هي التي تعطي صورة عن جودة المراجعة الأعلى.

في دراسة أخرى² قام بها أحد الباحثين بدراسة أثر جودة المراجعة على القدرة التنبؤية للمستثمر بالأرباح وذلك بقياس أثر جودة المراجعة المقدمة من قبل الشركات الأربعة الكبار على قدرة المستثمر على التنبؤ بالمكاسب المستقبلية ، تبين أن البيانات المالية تكشف للمستثمر معلومات ذات قيمة تساهم في توقع الأرباح المستقبلية كما أن توقعات المستثمرين صائبة ومتزايدة عندما تكون البيانات المالية مدققة من قبل إحدى الشركات الأربعة الكبار، كما تبين أن المراجعة التي تتم من قبل شركات المراجعة الأربعة الكبرى تؤدي إلى جودة مراجعة فعلية ومحسوسة وأنه على الشركات أن تنتبه إلى الذي يراجع حساباتها لأن نتائج المراجعة تهم أصحاب الحصص الفعليين وهم المستثمرين والمحليلين الماليين وتساعدهم على اتخاذ قرارات الاستثمار.

يرى الباحث أن هامش أمان المستثمر يرتفع وحالة الاطمئنان والأمان بأن القوائم المالية والمعلومات المحاسبية خالية من التلاعب والأخطاء المحاسبية تزداد عندما تقوم مكاتب مراجعة ذات جودة عالية بمراجعتها مثل المكاتب الأربعة الكبار، لأن المستثمر يصبح مع مرور الزمن لديه قدرة على التنبؤ بالأرباح وبالتالي اتخاذ القرار الصائب من بيع أو شراء أو الاحتفاظ ، وهذا التنبؤ ناتج عن مصداقية القوائم المالية ومطابقة للوضع المالي الحقيقي للمنشأة وارتفاع جودة الأرباح (سيقوم الباحث بالتعرض لها آنفاً) نظراً لاستمرار الشركة في تحقيق الأرباح المتوقعة من قبل المستثمر والحد من التوسع في فجوة التوقعات من قبل المراجعين .

كما أنه يوجد العديد من الدراسات الأخرى التي تبين أثر جودة المراجعة على هامش أمان المستثمر فقد أوضحت إحدى الدراسات³ أن التقارير المالية المعتمدة من مراجعين يمارسون درجة عالية من الجودة لها محتوى أكبر على أسعار أسهم الشركة محل المراجعة مما لو تمت المراجعة بواسطة مراجعين يمارسون درجة جودة أقل ، كما أوضحت الدراسة أنه يجب على الشركة محل المراجعة أن تتخذ قرار اختيار مراجعين

¹ Salhi , mahdi , " An Investigation of the Effect Audit Quality on Accrual Reliability of Listed Companies Tehran Stock Exchange " Review of International comparative Management ,Vol .11, Issues 5 , December 2010 , pp 940 – 960 .

² - Hussainey, K. (2009). " The impact of audit quality on earnings predictability" . Managerial Auditing Journal, 24 , (4) , p p 340-351

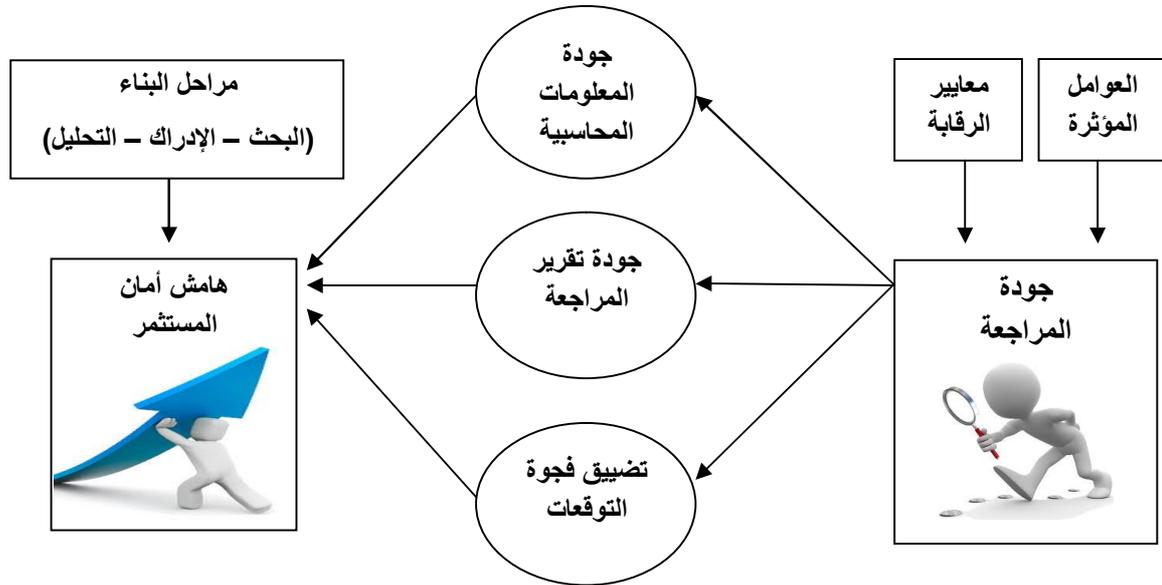
³ نور ، أحمد محمد ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 37 .

ذوي جودة معينة لزيادة جودة المراجعة مما ينعكس على المنفعة الإضافية للشركة محل المراجعة نتيجة زيادة ثقة الطرف الثالث في المعلومات القوائم المالية ذات درجة الخطر المرتفعة نسبياً .

مما سبق رأى الباحث أن يعرض أهم ما تقدمه جودة المراجعة من تأثيرات على هامش أمان المستثمر وهي¹:

- زيادة جودة المعلومات المحاسبية التي خضعت للمراجعة .
- رفع مستوى جودة تقرير المراجعة .
- المساهمة في تضيق فجوة التوقعات .

ويمكن توضيح ما سبق بالشكل الآتي:



شكل (2-2) يوضح تأثير جودة المراجعة على هامش أمان المستثمر

المصدر : الشكل من إعداد الباحث - فكرة الأستاذ المشرف

مصداقية المعلومات المحاسبية التي خضعت للمراجعة :

يتجلى أثر جودة المراجعة الخارجية في التأكد من توفير بعض العناصر الأساسية في البيانات والمعلومات المحاسبية والتي تؤثر بشكل كبير على قرار المستثمر حيث تؤكد المراجعة الخارجية على عرض هذه المعلومات عرضاً صحيحاً ودون تلاعب أو إخفاء أية معلومات مهمة ، وتنظيمها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستثمر قراءتها ببسر وسهولة .

¹ لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى: " دراسة جربوع 2004 " - الثانية " دراسة الشويكي 2006 " - الثالثة " الشريف 2009 " - الرابعة " دراسة غريب 2007 .

إن المستثمرين يقومون بدراسة كافة البيانات والمعلومات المحاسبية عن الشركات المتداول أسهمها في البورصة ، وذلك للوصول لمعلومات تمكنهم من معرفة الأسهم ذات القيم السوقية الأقل من قيمتها الحقيقية بهدف شرائها وتحقيق أرباح غير عادية .

ومن خلال استعراض دور البيانات والمعلومات المحاسبية يتضح دور المراجعة الخارجية وجودتها في توفيرها معلومات محاسبية ملائمة تتضمن المصداقية والعدالة حتى يتسنى الاعتماد عليها من قبل مستخدميها¹. كما أنّ نجاح سوق الأعمال والاستمرار في إدارة وظائفه يتوقف على مدى تحقيق المستثمرين لرغباتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية لذلك فإن المعلومات المحاسبية باعتبارها المحتوى الإعلامي للرسالة الإعلامية المحاسبية والتمثلة في مجموعة التقارير والقوائم المالية والمحاسبية تؤدي دوراً مهماً في تنشيط السوق وتحقيق ما تعرضه القوائم والتقارير المالية للشركات من مراكز مالية والأرباح المحققة والمتوقعة مستقبلاً حيث تسهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية لذلك ازداد اهتمام المحاسبين في السنوات الأخيرة بتوفير المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها المستخدمون لها من الفئات المتعددة² .

يرى الباحث أن جودة المراجعة توفر للمستثمر نوع من الاطمئنان والثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية وخاصة أن العديد من الباحثين ركزوا في مفهوم جودة المراجعة على أنها قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات والإفصاح عنها وكما أن الهدف الرئيسي للمراجعة هو خلق الثقة في القوائم المالية ، وتنتج هذه الثقة من خلوها من الأخطاء الجوهرية . ولعل أهم معلومة محاسبية يستند عليها المستثمر في بناء قراره الاستثماري هي الربحية ومقدار جودتها .

(جودة المراجعة وجودة الأرباح):

فقد ظهرت في الآونة الأخيرة العديد من الشركات الرابحة قامت بإعلان إفلاسها وانهارها في وقت قصير مما دفع المجتمع المالي وعلى رأسهم المستثمرين إثارة العديد من التساؤلات حول مصداقية هذه الأرباح وانعكاسها على رقم الربح أو صافي الدخل والتركيز على عناصر أخرى من أهمها جودة هذا الرقم المحقق لاتخاذ قراراتهم الرشيدة وخاصة المستثمرين طويلي الأجل .

يعرف (Hermanns 2006) جودة الأرباح بأنها³ " مدى استمرارية تدفق الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية وقدرة الأرباح الحالية على عكس الأداء الحالي والمستقبلي للشركة وتمثل الاستمرارية مدى قدرة الشركة في المحافظة على مستوى أرباحها في الأجل الطويل وقدرة الأرباح الحالية في إعطاء مؤشر جيد عن الأرباح المستقبلية " .

بشكل عام إذا اشتملت الأرباح المعلن عنها على بنود تعتمد بشكل كبير في تحقيقها على أساس الاستحقاق فإن جودة الأرباح تنخفض بما ينعكس على هامش أمان المستثمر سلباً، وذلك لوجود عامل المخاطرة والمتمثل

¹ الشويكي و آخرون " أثر المعلومات المحاسبية التي خضعت للمراجعة في تنشيط حركة الأسهم في بورصة عمان " مجلة بحوث جامعة حلب - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - العدد 44 - عام 2006 - ص 267

² ندا ، محمد صبري إبراهيم " أثر القوائم المالية المنشورة على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية في مصر " الجمعية العلمية - كلية التجارة - جامعة عين شمس - العدد الأول - سنة أولى - 1997 - ص 2

(1) Hermanns Severine , " Financial Information and Earning Quality a Literature Review " Working paper Faculties Universities , Notre-Dame , De la paix , 2006 , p 43 .

بعدم التحصيل النقدي أو عدم التدفق النقدي الداخل للشركة للأرباح المستحقة سابقاً، كما أن القدرة على استمرار الشركة في تحصيل أرباحها المعلن عنها يؤثر على جودة الأرباح المستقبلية ومنه تعكس جودة الأرباح الأداء الحالي للشركة .

تساهم التلاعبات المحاسبية وإدارة الربح دور كبير في تحديد رقم الربح وتقوم المراجعة الخارجية الدور المعاكس في كشف عن هذه التلاعبات المحاسبية والإشارة عليها في تقرير المراجع وبالتالي الحد من هذه الممارسات المحاسبية وخاصة إذا كان المراجع أو مكتب المراجعة على مستوى عالي من الأداء .

فقد توصلت بعض الدراسات¹ إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح وبين ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة وقد كانت هذه العلاقة عكسية نتيجة ممارسة الإدارة لبعض الممارسات والتلاعبات المحاسبية التي تزيد من الربح والاعتماد على مبدأ الاستحقاق بشكل كبير، كما أن هناك علاقة طردية بين جودة الأرباح وأداء لجنة المراجعة .

كما تم توضيح هذه العلاقة أيضاً من خلال دراسة قام بها (Li & Other 2009)² وذلك بدراسة تأثير جودة المراجعة على العلاقة بين جودة الأرباح وجودة المراجعة وبين التكلفة العادلة لرأس المال وتوصل إلى أنه توجد علاقة طردية بين جودة المراجعة وجودة الأرباح وذلك بقياس تصورات المستثمرين للأرباح عند انتقال مراجعة البيانات الخاصة بالشركات من مكاتب المراجعة العادية إلى مكاتب المراجعة الكبار في أمريكا وخاصة عند القيام بعملية المراجعة مراجعين متخصصين في صناعة تلك الشركات .

تثبت الدراسة السابقة وجود العلاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة وجودة الأرباح وبين هامش أمان المستثمر وهي علاقة طردية .

يرى الباحث ومن خلال العرض السابق أن لجودة المراجعة أثر كبير على جودة الأرباح، وذلك لما لها دور في الحد من التجاوزات التي تقوم بها الشركة في زيادة أرباحها بشكل وهمي وخاصة عند عدم توفير شروط التحصيل ويكمن ذلك في الإشارة الواضحة لكشف هذه التجاوزات من قبل مكتب المراجعة وإيداء الرأي تجاهها .

جودة تقرير المراجعة وأثرها على هامش أمان المستثمر :

يعد تقرير المراجع خلاصة عمل المراجع ووسيلة الاتصال بينه وبين مستخدم البيانات، ويبرز التقرير رأي الفني المحايد لمراجع الحسابات في مدى صحة الحسابات الختامية وعدالة المركز المالي والبيانات المالية بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

وتتبع أهمية تقرير مراجع الحسابات في درجة الثقة التي يضيفها على القوائم المالية المنشورة ، والتي يعتمد عليها مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، لهذا فقد ألزمت التشريعات المختلفة الشركات

¹ الشريف ، إقبال عدنان و عماد محمد أبو عجلة " العلاقة بين جودة الأرباح و الحاكمية المؤسسية " بحث مقدم إلى جامعة الزرقاء الخاصة – المؤتمر العلمي السابع – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – الأردن – 2009/11/11 – ص 38 .

(2) Li yang & Other " Audit Quality ,Earnings Quality and the Cost of Equity Capital " Working Paper to Research Centre By the Federal of Australia , University of NSW and Capital Markets CRC. January , 2009 .

التي تنشر قوائمها المالية أن تكون هذه القوائم مذيلة بتقرير مراقب الحسابات، كما تعد هذه الأهمية هي المبرر الأساسي في الطلب على خدمة مراجعة القوائم المالية من قبل مستخدمي هذه القوائم .

وقد أكدت لجنة كوهين¹ 1978 على أهمية تقرير مراجع الحسابات وأكدت أن تقرير المراجع يعد الوسيلة الرسمية الوحيدة المستخدمة لكل من تعليم وأعلام مستخدمي القوائم المالية المهتمين بوظيفة المراجعة ، كما أشارت اللجنة إلى أهمية وضع المهنة لتقرير موحد .

يختلف تقرير المراجعة من بلد لآخر حسب الطبيعة الخاصة بكل بلد وقامت الجمعيات المهنية بإصدار معايير خاصة للاسترشاد بها ومتفقة مع طبيعة البلدان وحسابات الشركات العامة فيها، ويختلف أيضا حسب طبيعة النشاط فيُعد تقرير المراجع الشرعي في البنوك الإسلامية المصدر الأساسي للمستثمرين في الحصول على المعلومات، فقد بينت بعض الدراسات² مدى اعتماد عملاء البنوك على تقرير المراجع الشرعي وأثر ذلك في زيادة استثمارات البنك ، وتوصلت إلى أن حوالي ثلثي عملاء البنك يعتبرون أن تقرير المراجع هو المصدر الرئيسي في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها وكلما كانت هذه المعلومات واضحة ومفهومة أدت إلى زيادة الاستثمارات من قبل العملاء .

يرى الباحث أنه للوصول إلى تقرير ذو جودة ومصداقية بالنسبة للمستثمرين يجب أن تكون جميع عمليات المراجعة التي تمت قبل وضع التقرير ذات جودة ومستوى أداء عالي حتى يتسنى للمراجع وضع رأيه الفني المحايد بدون أية ضغوط ولتكتمل معه الصورة الكاملة عن الوضع المالي للمنشأة ، وخاصة من ناحية حجم الاختبارات المناسبة إلى قوة نظام الرقابة الداخلية وصولاً إلى الحصول على أدلة إثبات كافية بما يزيد من مصداقية تقريره .

في حين قام أحد الباحثين³ بدراسة مدى إدراك واستجابة المستثمرين للمحتوى الإعلامي لتقرير مراقب الحسابات وأثره على قراراتهم الاستثمارية ومدى توفر الخصائص المرغوبة في تقرير مراجع الحسابات باعتباره قناة الاتصال الرسمية بين مراجع الحسابات ومستخدمي القوائم المالية ودرجة الثقة التي يعطونها للقوائم المالية المنشورة بناء على تقرير مراجع الحسابات وأثر المحتوى الإعلامي لهذا التقرير على هؤلاء المستخدمين عند اتخاذهم قرارات الاستثمار أو الإقراض، وتوصل إلى أن هناك اتفاق بين مستخدمي القوائم المالية على أن هناك العديد من الخصائص التي يجب توافرها بدرجة عالية في تقرير المراجعة هذه الخصائص تتمثل في : الموضوعية وعدم التحيز، السهولة في الفهم والإيضاح، تناسب صياغة التقرير مع مستوى إدراك مستخدميه، المرونة لمواجهة التغيرات التي تطرأ على محتوى التقرير، الدقة في الحكم على نتائج الشركة، توافره في الوقت المناسب، الشفافية والصدق في النتائج، اعتماده على معايير موضوعية وعلمية. كما يوجد اتفاق بين مستخدمي القوائم المالية أن هذه الخصائص لا تتوافر كما يجب في تقرير المراجعة بصفته الحالية، وأن تقرير المراجعة الذي يبدي فيه مراقب الحسابات رأياً متحفظاً له أثره السلبي

¹ AICPA 1978,SAS12, p 71

² أبو معمر ، فارس " دور تقارير المدقق الشرعي على عملاء البنك و قرارات الاستثمار " ، مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، يونيه ، 1997 ص ص 118 - 157 .

³ غريب ، عادل ممدوح " مدى إدراك واستجابة المستثمرين للمحتوى الإعلامي لتقرير مراجع الحسابات وأثره على قراراتهم الاستثمارية " - دراسة تطبيقية - كلية التجارة - جامعة الأزهر - عام 2007 .

المحدود على درجة ثقة مستخدميه، مقارنةً بالتقرير الذي يبدي فيه رأياً غير متحفظ حيث كان له أثره الإيجابي المحدود، ويرجع ذلك إلى أن الثقة في التقرير سلباً أو إيجاباً كانت محدودة وبالتالي انعكست على اتخاذ القرار .

يرى الباحث أن مصداقية وجودة تقرير مراجع الحسابات له أثر كبير على هامش أمان المستثمر والعلاقة بينهما علاقة طردية ذات أثر واضح ، حيث أنه كلما أعد تقرير المراجعة بجودة وكفاءة واحتوى على رأي مدعوم بإجراءات للمراجعة ذات جودة عالية زاد ذلك من هامش أمان واطمئنان المستثمر في اعتماده على البيانات المالية وخلوها من الأخطاء ووضوح الرؤية له في اتخاذ قراره الذي يراه الأمثل سواء بالاستثمار أو الإقراض من عدمه .

المساهمة في تضيق فجوة التوقعات :

قام المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بتشكيل لجنة مسؤوليات المراجعة أطلق عليها اسم Cohen وعهد إليها مجموعة من المسؤوليات منها بيان ما إذا كانت توجد فجوة توقعات بين احتياجات المجتمع المالي وتوقعاته من المراجعين وبين ما يمكن وما يجب على المراجعين القيام به للوفاء بتلك التوقعات والاحتياجات بطريقة معقولة وتحديد حجم الفجوة وتشخيصها ومعرفة أسبابها، وقد أصدرت اللجنة في عام 1978 تقريرها النهائي الدال على وجود فجوة توقعات فعلاً ، فضلاً عن التوصل إلى أن عبء تضيق هذه الفجوة لا يقع على عاتق مستخدمي القوائم المالية وإنما يقع على عاتق المراجعين والأطراف ذات العلاقة وبالتالي فإن فجوة التوقعات عبارة عن الفارق بين مستوى أداء متوقع للمراجعة من قبل مستخدمي التقارير المالية بالنسبة لمسؤوليات المهنة، ولا سيما باكتشاف الغش والتنبؤ بمستقبل المنشأة موضع المراجعة وغيرها من احتياجات مستخدمي التقارير المالية، وبين مستوى أداء الفعلي للمراجع يفرضه الواقع المهني من أخلاق ومعايير وموثيق مهنية .

يعرف (Lee) فجوة التوقعات بأنها التباين بين ما هو متوقع أن يحققه مراجعي الحسابات وبين الأداء الفعلي. ونلاحظ أن طرفي فجوة التوقعات هما المراجع ومستخدم القوائم المالية (وأهمهم المستثمر) ومنه تتكون فجوة التوقعات من فجوتين¹ :

فجوة المعقولة (وتتعلق بمستخدم القوائم المالية) وفجوة أداء (وتتعلق بمراجع الحسابات)

وتنشأ فجوة المعقولة بنتيجة مغالاة مستخدمي التقارير في توقعاتهم وذلك لما يمكن لمراجع الحسابات إنجازه .

أما المكون الثاني فهو فجوة الأداء فتظهر هذه الفجوة عندما تكون توقعات مستخدمي التقارير المالية معقولة إلى حد ما ، لكن هناك انخفاض في جودة أداء مراجع الحسابات .

كما عرفت لجنة Cohen بأنها " نتيجة الاختلافات بين الأداء المتوقع لمراجع الحسابات طبقاً لمعايير المراجعة وبين الأداء الفعلي لمراجع الحسابات"².

¹ Porter- 1993 – p50 .

² الحارس ، عبد الرحمن عمر ، " فجوة التوقعات في المراجعة الخارجية " رسالة ماجستير – جامعة تشرين – كلية الاقتصاد – 2009 – ص 14 .

وبالتالي تظهر جودة المراجعة الخارجية كطرف قوي ومؤثر في فجوة التوقعات ذلك أن الارتفاع في مستوى جودة المراجعة يؤدي تضيق هذه الفجوة .

فقد أثبت إحدى الدراسات¹ أن انخفاض جودة الأداء المهني للمراجع المسبب الرئيسي في اتساع هذه الفجوة وذلك بسبب الشك في استقلالية المراجع والتي تعد من أهم العوامل لمؤثرة في جودة التوقعات ، كما يجب تدعيم العوامل المؤثرة في جودة المراجعة مما ينعكس على أداء المراجع ككل وبالتالي نتائج مرضية لمستخدم القوائم المالية عامة والمستثمرين خاصة (وذلك له انعكاس على هامش أمان المستثمر بالزيادة وخاصة إذا كان أداء المراجع وفق توقعه أو أقرب إليه).

يرى الباحث أن لتضيق فجوة التوقعات أهمية كبيرة بالنسبة للمراجع ، وذلك بسبب أن توسعها يذهب عمل المراجع هباءً ويصبح لدى المستثمر قناعة أن عملية المراجعة لا تتم بالجودة المناسبة التي يرغبها وبالتالي عدم اعتماد نتائجها وخاصة تقرير المراجعة .

خاتمة المبحث :

إن العمل المؤدى بإتقان وجودة يعطينا مؤشرات قوية وصريحة تدل على وجود هذه الجودة ولا نستطيع إنكارها ، كذلك عملية المراجعة التي تتم على مستوى مناسب من الجودة لها مؤشرات على نجاحها لعل من أهمها تخفيض فجوة التوقعات ومصداقية المعلومات التي خضعت للمراجعة وجودة تقرير المراجعة ، هذه المؤشرات تؤثر بشكل مباشر في حماية المستثمر ونجاح قراره الاستثماري وتكوين هامش أمان له ضد أية أخطار غير متوقعة مستقبلاً .

خاتمة الفصل :

لقد أصبح المستثمر على دراية أكبر بما يستند عليه في اتخاذ قراره ، فحجم المعلومات والبيانات المحاسبية ليس مهماً بقدر نوعية وجودة هذه البيانات والمعلومات .

إن جودة المراجعة الخارجية تساهم بشكل كبير في زيادة نوعية وجودة البيانات والمعلومات وتساهم أيضاً في الحد من اتساع فجوة التوقعات بين المجتمع المالي وبين المراجع الخارجي فضلاً عن زيادة جودة خلاصة عمل المراجع النهائية متمثلة في تقريره النهائي المستقل .

يجب على المستثمر ولسلامة بناء قراره الاستثماري أن يتبع خطوات بناء هامش الأمان الذي يقدم له الحماية تجاه أية أخطار قد تحدث مستقبلاً ويعود عليه بالعائد المناسب.

بذلك يكون الباحث قد حقق الأهداف التالية التي حددها في منهجية البحث:

- تحديد مفهوم هامش أمان المستثمر ومراحل تكوينه وأنواع المستثمرين .
- بيان أثر مستوى جودة المراجعة الخارجية على هامش أمان المستثمر .

¹ جربوع ، يوسف محمود " فجوة التوقعات بين المجتمع المالي و مراجع الحسابات القانوني وطرق تضيق هذه الفجوة " - مجلة الجامعة الإسلامية - المجلد الثاني - عدد 2 - عام 2004 - ص ص 367-389 .

إن أكبر تهديد يحدّ من نجاح العلاقة بين جودة المراجعة وتكوين هامش أمان قوي ومتين للمستثمر هو أساليب التلاعب والتضليل المحاسبي التي تتبعها الشركات لتجميل مركزها المالي وتصوير وضعها بشكل الذي تريده الإدارة خدمة لمصالحها ومحاولة منها كسب العدد الأكبر من المستثمرين . يرى الباحث أنه واستكمالاً لمتطلبات الدراسة عرض مفهوم من مفاهيم التلاعب المحاسبي والذي كثر الحديث عنه في الآونة الأخيرة وهو مفهوم المحاسبة الإبداعية ودور المراجع الخارجي في الحد من انتشاره.

الفصل الثالث :

التأثير العلمي للمحاسبة الإبداعية وأثر جودة المراجعة في الحد من انتشارها

المبحث الأول :

الإطار المفاهيمي للغش والتلاعب المحاسبي والمحاسبة الإبداعية وعلاقته بالمفاهيم الأخرى :

- المقدمة .
- مفهوم الغش والتلاعب المحاسبي .
- مفهوم المحاسبة الإبداعية .
- علاقة مفهوم المحاسبة الإبداعية بالمفاهيم الأخرى .

المبحث الثاني :

دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية

- دوافع المحاسبة الإبداعية .
- أساليب المحاسبة الإبداعية :
- أ- من حيث شرعية الأساليب المستخدمة .
- ب- من حيث مكان انعكاس استخدامها :
- ✓ في قائمة الدخل .
- ✓ في قائمة المركز المالي .
- ✓ في قائمة التدفقات النقدية .
- ✓ في قائمة حقوق الملكية .

المبحث الثالث :

أثر جودة المراجعة في الحد من انتشار أساليب المحاسبة الإبداعية

- العلاقة بين جودة المراجعة وبين ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية .
- دور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .
- دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- المنظور الأخلاقي لممارسات المحاسبة الإبداعية.

المبحث الرابع :

حالة عملية (شركة الطاقة إنرون وعلاقتها بمكتب المراجعة آرثر أندرسون)

- دراسة حالة شركة الطاقة الأمريكية Enron .

المبحث الأول :

الإطار المفاهيمي للغش والتلاعب المحاسبي والمحاسبة الإبداعية
وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى

- المقدمة .
- مفهوم الغش والتلاعب المحاسبي .
- مفهوم المحاسبة الإبداعية.
- علاقة مفهوم المحاسبة الإبداعية بالمفاهيم الأخرى.

المقدمة :

تأتي أهمية نظام المعلومات المحاسبية من خلال اعتماد مخرجاته في اتخاذ العديد من القرارات من قبل أطراف عديدة مرتبطة بالمنشأة داخلية كانت أم خارجية ، ولعل سلامة التقارير وخلوها من الأخطاء الجوهرية يأتي في مقدمة ما يطلبه هؤلاء المرتبطون بالمنشأة كون أن الثقة التي بنوها في اتخاذ قراراتهم الصحيحة بُنيت على الثقة النابعة من خلو التقارير المالية والمحاسبية لأية أخطاء أو تلاعبات .

برزت في الآونة الأخيرة حالات إفلاس العديد من الشركات العالمية الكبرى وتورطت مكاتب مراجعة ذات سمعة طيبة آنذاك حيث كانت (الشركات) تقدم تقارير تفيد بعدم وجود أية مؤشرات تدل على وجود مشاكل مالية ، لذلك ركز العديد من الباحثين على جوانب التلاعب المحاسبي وخلو التقارير المالية والمحاسبية من الأخطاء الجوهرية .

قام الباحث في هذا الفصل بدراسة أهم مفاهيم التلاعب المحاسبي وهو مفهوم المحاسبة الإبداعية ونشأته وارتباطه بالمفاهيم الأخرى وأساليبه، ثم تأثير ذلك على الأطراف المرتبطة بالمنشأة وأهمها المستثمر ودور المراجع الخارجي في الحد من استخدام هذه الأساليب .

مفهوم الغش والتلاعب المحاسبي :

إن الغش والتلاعب المحاسبي ما هو إلا عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية وذلك باستغلال الطرق الأساسية والبدئية في عمليات القياس المحاسبي والتي أتاحتها المعايير المحاسبية وذلك لتغيير حقيقة وواقع القوائم المالية من الوضع الطبيعي والواجب أن يكون عليه شكل الإفصاح المحاسبي إلى وضع آخر مخالف لهذا الوضع وذلك لخدمة أهداف معدي القوائم و أهداف الإدارة¹ .

باعتبار أن التقارير المالية والمحاسبية الناتجة عن المنشأة تعد صلة الوصل الأساسية بين المنشأة وكافة الأطراف المرتبطة بها وهي خلاصة العمل المحاسبي في المنشأة كان التركيز الأكبر عليها .

قام العديد من الباحثين بدراسة أشكال التلاعب المحاسبي والوقوف على أساليبه وقامت المنظمات المهنية للمحاسبة والمراجعة بدراسة المعايير المحاسبية التي وضعتها والعمل على تطويرها للحد من التلاعب المحاسبي ، فقد فرق مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA في المعيار رقم 53 بين الغش والخطأ حيث عرف كلا منهما² :

الخطأ هو التحريف أو الحذف أو الإهمال غير المتعمد ومن أمثلته : الخطأ في معالجة البيانات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الخاطئة نتيجة سوء الفهم والخطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية ، أما الغش فهو التحريف أو الحذف أو الإهمال المتعمد ومن أمثلته : إعداد التقارير المالية المضللة واختلاس الأصول .

يكن الفرق الجوهرية في تعمد القيام بعملية التلاعب المحاسبي من قبل معد القوائم المالية أخذاً في اعتباره عدم اكتشاف ذلك التلاعب، على أن يكون القائم بهذه العملية على درجة عالية من الخبرة العلمية والعملية والاطلاع الشديد على المبادئ والمعايير والسياسات المحاسبية واكتشاف نقاط الضعف والثغرات التي يمكنه

¹ أحمد ، سامح محمد رضا رياض - " اكتشاف الغش و التلاعب في القوائم المالية " - معهد الإدارة العامة - الرياض - السعودية - عام

2010 - ص 35

www.aicpa.org - SAS No . 12 . 2

من خلالها القيام بعملية التلاعب دون كشفه ، مما يصل الأمر إلى مرحلة من مراحل الإبداع في التضليل المحاسبي ومن هنا ظهر تعبير المحاسبة الإبداعية (أو الاحتيالية أو الخلاقة ..) والتي تفرض أن يكون القائم بها على درجة عالية من الإبداع المحاسبي والذي يعد فن من فنون التضليل على الرغم من عدم أخلاقيته .

مفهوم المحاسبة الإبداعية :

إن المحاسبة الإبداعية ليست شيئاً جديداً ويرجع ظهورها في ثمانينيات القرن العشرين عندما كان هناك ضغطاً على الشركات الكبرى لإنتاج أرباح ودخول سوق التنافسية الوهمية في كبرى الأسواق المالية العالمية (البورصات) فبالرجوع إلى معظم الأبحاث والدراسات التي تناولت مفهوم المحاسبة الإبداعية أشارت إلى أن نشوء مفهوم المحاسبة الإبداعية كان مع تطور الثورة الصناعية ونشوء الشركات المساهمة ونشوء نظرية الوكالة بين الإدارة وباقي الأطراف وبالتالي محاولة الإدارة استخدام الثغرات الموجودة في السياسات المحاسبية لمصلحتها بالدرجة الأولى .

ازداد الاهتمام بهذا المفهوم في الآونة الأخيرة وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة والتي أدت إلى انهيار عدة شركات كانت رائدة في عملها على الرغم من سلامة الوضع المالي المقدم من قبلها وتصديقها من قبل مكاتب مراجعة ذات سمعة حسنة آنذاك ، وتعد قضية شركة الطاقة الأمريكية العملاقة ENRON وعلاقتها بمكتب المراجعة آرثر أندرسون من أكثر الأمثلة الواقعية الحية على مفهوم المحاسبة الإبداعية .

ذلك لأن المحاسبة الإبداعية تعد¹ من الممارسات غير الأخلاقية في اختيار التقديرات والسياسات المحاسبية المتاحة التي تتيح فرصة للتلاعب والغش مما ينتج عنها بيانات مالية غير صحيحة ومضللة ، كما أنها² من الإجراءات المحاسبية التي تلجأ إليها إدارات الشركات سعياً وراء إحداث تحسين شكلي إما في ربحها أو مركزها المالي وذلك عن طريق استغلال الثغرات المتواجدة في أساليب التدقيق بشكل عام ، أو الاستفادة من تعدد البدائل المتوفرة في السياسات والطرق المحاسبية التي تتيح المعايير المحاسبية للمنشأة إتباعها في أساليب القياس والإفصاح المتبعة في إعداد القوائم المالية مما يؤثر على نوعية البيانات المالية التي تظهرها القوائم المالية سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي ومن ثم على موثوقية البيانات المالية .

إن للمحاسبة الإبداعية³ مظهرين أولهما قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي وينتج من الاستفادة من الثغرات في القوانين والخيارات المتاحة في المعايير المحاسبية المعتمدة وثانيهما غير قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي تواطئاً ، وينتج من التلاعب والتحريف في الأرقام المحاسبية إظهارها بما يفضل أن تكون وليس ما يجب أن تكون عليه .

¹ حمادة ، رشا " دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية " - دراسة ميدانية - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية - المجلد 26- العدد الثاني - 2010 - ص 96

² الأغا ، عماد سليم " دور الحوكمة في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية " - دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية - رسالة ماجستير - كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية - جامعة الأزهر - غزة - 2011 - ص 80 .

³ مطر، محمد - ليندا سليمان الحلبي " دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية " - رسالة ماجستير - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا - الأردن - 2009 - ص 9 .

في حين يرى أحد الباحثين¹ أن المحاسبة الإبداعية تعمل بشكل ابتكاري في تقديم حلول ومعالجات محاسبية لمشاكل قائمة أو محتملة من أجل إكساب القوائم المالية بما يحتوي من قيم ، صورة قد تغاير الحقيقة أو الواقع ولكن لأهداف قد تكون مشروعة أو غير مشروعة وفقاً لنوايا من يقوم باستخدامها.

ولقد قام بعض الباحثين بوضع تعريف المحاسبة الإبداعية :

فقد عرفها (Mulford & Comiskey 2002) بأنها² "أية إجراءات أو خطوات التي يستخدمها معد البيانات للتلاعب بالأرقام المالية بما في ذلك الاختيار العدواني المتعمد في تطبيق المبادئ المحاسبية وإعداد التقارير المالية المضللة وأية إجراءات تتخذ باتجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل"

وعرفها (Amat & Gowthorpe 2004) فقد عرفها بأنها³ " تتضمن تحويل الحسابات المالية باستخدام الاختيارات والتقديرات والسياسات المحاسبية التي تتيحها المحاسبة الرسمية النظامية ."

وعرفها(الخشماوي والدوسري 2008) هي عبارة عن⁴ " الممارسات التي يقوم بها المحاسبين لتضليل قارئ البيانات المالية لأي هدف من الأهداف سواءً لتعزيز السهم في السوق أو تعظيم مكافآت مجلس الإدارة التنفيذيين أو غيره ."

من التعاريف السابقة نرى بأنها أغلبها تتقاطع في عدة نقاط :

- جميعها يرى بأن المحاسبة الإبداعية تهدف لتحقيق مصلحة أو غرض معين ولو كان على حساب المصالح الأخرى .

- ترى بأنها تستفيد من المرونة أو الثغرات التي تتيحها المعايير والسياسات والتقديرات المحاسبية .

- تتطلب من القائم بالعملية أن يكون من المفترض على درجة عالية من الخبرة العلمية والعملية والاطلاع على أحدث المعايير الصادرة .

يرى الباحث بأن المحاسبة الإبداعية هي مجموعة من الخطوات أو الإجراءات الإضافية التي يقوم بها معد القوائم المالية لتحقيق هدف مطلوب من قبل الإدارة لغاية التضليل غالباً ويتم تحقيقه في ظل تطبيق المبادئ والسياسات والمعايير المحاسبية وذلك بالاستفادة من الثغرات الموجودة فيها.

قد تمارس أساليب المحاسبة الإبداعية بالاتفاق مع المراجع الخارجي ويتم ذلك غالباً عندما يكون القائم بالعملية قد تجاوز حدود المرونة أو الثغرات التي تتيحها المعايير والسياسات المحاسبية، ولقد تنوعت أساليب المحاسبة الإبداعية إلا أن من أهمها هو أسلوب الانتقاء أو الاختيار بين السياسات أو الإجراءات مما يعطي لمعد البيانات الفرصة القانونية وانتقاء الإجراءات الذي يحقق الهدف المراد .

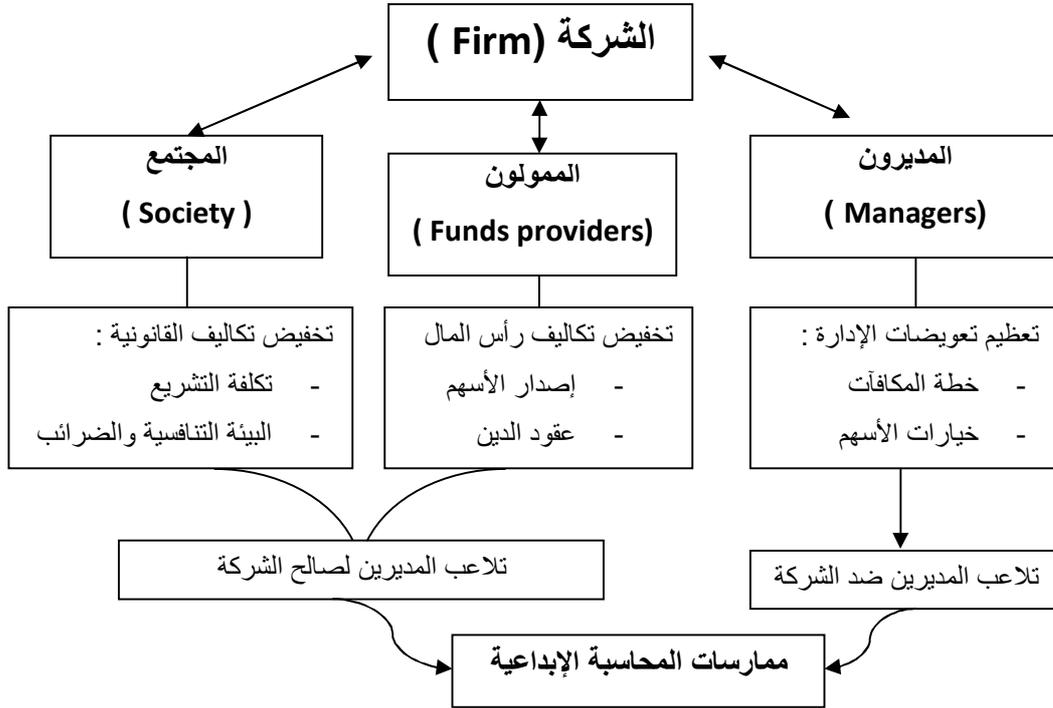
¹ البارودي ، شريف محمد " تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمركز المالية وأثرها على جودة المعلومات المالية بالقوائم المالية - مجلة الفكر المحاسبى- كلية التجارة- جامعة عين شمس - العدد الأول سنة 2002 ص 92-93 .

² Mulford , Charles w. and Eugene E.Comiskey " The Financial Numbers Game – Detecting Creative Accounting Practices " John Wiley & Sons Inc –New York – Copyright 2002 – p 15 .

³ Amat , Oriol and Catherine Gowthorpe – " Creative accounting : Nature, Incidence and Ethical Issues " – Journal of Economic Literature classification : M41 –Economic and biasness working paper No. 732 – p 5.

⁴ الخشماوي ، علي محمود – محسن ناصر الدوسري " المحاسبة الإبداعية و دور المدقق في التحقق من ممارستها و نتائجها " – بحث مقدم إلى مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة – الأردن – عمان – 2008 – ديوان المحاسبة الكويتي –

أوضحت إحدى الدراسات¹ العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية والأطراف ذوي المصلحة بالشكل التالي:



شكل(3-1) يوضح العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية والأطراف ذوي المصلحة

يرتبط مفهوم المحاسبة الإبداعية مع مفاهيم أخرى عدة ويتداخل مع بعضها الآخر مما قد يلبس على الباحثين المهتمين بالمحاسبة الإبداعية لذلك قام الباحث بعرض أهم هذه المفاهيم وآراء المتخصصين في مجال المحاسبة الإبداعية آنفاً.

علاقة مفهوم المحاسبة الإبداعية بالمفاهيم الأخرى :

يرتبط مفهوم المحاسبة الإبداعية بعدة مفاهيم ويتداخل مع بعضها الآخر ، ولعل من أهم المفاهيم المرتبطة به هو مفهوم إدارة الأرباح **Earning Management** ويشير مفهوم إدارة الأرباح في جوهره إلى أنه² "التحريف المتعمد للأرباح الذي يفضي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب ، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب إستراتيجية بل لمجرد التعديل على الأرباح" ، ومنه يرتكز مفهوم إدارة الأرباح على أهم رقم محاسبي في المنشأة وهو الربح والذي وجدت المنشأة من أجله غالباً. إلا أن بعض الباحثين توسع في مفهوم إدارة الأرباح ليشمل أي إجراءات أو خطوات هدفها تعديل رقم محاسبي سواء أكان رقم الربح أو غيره فقد رأى(الجهماني 2001) بأنه³ التدخل في عملية إعداد القوائم المالية للحصول على مكاسب خاصة أو الوصول إلى مبالغ محددة مقدماً تم وضعها

¹ Balaciu , Diana – " Is Creative Accounting a Form of Manipulation"- University of Oradea – Faculty of Economics – Department of Accounting – Journal accredited CNCIS-Category B+ - Tom xvii- 2008 –volume III- p 936 .

² أبو عجيله ، عماد محمد علي – " أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح [دليل من الأردن] " – بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي بعنوان " الأزمة المالية والاقتصادية الدولية " – كلية العلوم الاقتصادية – جامعة فرحات عباس – سطيف – الجزائر – 2009 – ص 6 .

³ احمد ، سامح محمد رضا رياض – " اكتشاف العش و التلاعب في القوائم المالية " مرجع سبق ذكره – ص 116.

بمعرفة الإدارة عن طريق وسائل مختلفة، مثل التلاعب في التقديرات المحاسبية وذلك بغرض تضليل بعض أصحاب المصالح عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة أو للتأثير على التدفقات التي تعتمد على التقديرات المحاسبية التي تم التقرير عنها ، وبذلك يتداخل مفهوم إدارة الأرباح ومفهوم المحاسبة الإبداعية مع بعضها . أما الباحث Amat المتخصص في المحاسبة الإبداعية فقد ذهب إلى أبعد من ذلك عندما أشار إلى أن المحاسبة الإبداعية هي نفسها إدارة الأرباح والفرق يكمن في البُعد الجغرافي بقوله¹ " المحاسبة الإبداعية تشير أيضاً إلى تمهيد الدخل - إدارة الأرباح - تمهيد الأرباح والهندسة المالية، الماليون في الولايات المتحدة الأمريكية يفضلون في الأدبيات تعبير إدارة الأرباح أما في أوربا يفضلون تعبير المحاسبة الإبداعية، لذلك سأعتمد تعبير المحاسبة الإبداعية لأنه يشمل التلاعب في الميزانية قبل إدارة الربح "، إن مفهوم إدارة الأرباح يصب اهتمامه على رقم الربح بالدرجة الأولى في حين أن المحاسبة الإبداعية تشمل كل إبداع أو ابتداء محاسبي لرقم محاسبي في القوائم المالية .

يرى الباحث بأن المحاسبة الإبداعية تشمل كلاً من إدارة الأرباح وتمهيد الدخل وأية خطوات أو إجراءات هدفها تعديل رقم محاسبي بهدف إظهاره بقيمة تختلف عن قيمته الحقيقية ويبين الجدول التالي أهم ما تشمله المحاسبة الإبداعية من مفاهيم :

جدول (3 - 1) جدول يوضح أهم ما تشمله المحاسبة الإبداعية من تعاريف .

المفهوم	التعريف
التقارير المالية المضللة Fraudulent Financial reporting	التحريف أو الحذف المقصود في القيم أو الإفصاحات في القوائم المالية بهدف خداع و غش مستخدمي القوائم المالية .
إدارة الأرباح Earning management	تتمثل في التلاعب في الأرباح للوصول إلى مبلغ معين محدد مسبقاً تم وضعه بمعرفة الإدارة ، أو عن طريق تنبؤات المحللين الماليين أو لتحقيق دخل مستقر
تمهيد الدخل Income Smoothing	يمثل شكلاً من أشكال إدارة الإرباح صمم لتخفيف حدة التغيرات في الأرباح ، بحيث يتم العمل على تخفيض وتخزين الأرباح في السنوات الجيدة لاستخدامها في السنوات الأقل نشاطاً .
المحاسبة المتعسفة Aggressive Accounting	تتمثل في الاختيار المقصود لمجموعة من المبادئ المحاسبية المطبقة من أجل تحقيق نتائج مرغوب فيها، وبالتحديد مكاسب جارية مرتفعة سواء كانت الممارسات المتبعة تتوافق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو لا .
ممارسات المحاسبة الإبداعية Creative accounting practices	تشمل أي وكل الخطوات والطرق المستخدمة في لعبة الأرقام المالية شاملة كل الأساليب السابقة

المصدر : Mulford , Charles w. and Eugene E.Comiskey " The Financial Numbers Game – Detecting Creative Accounting Practices "OP-cit – p 3.

¹ Amat , Oriol and Catherine Gowthorpe – " Creative accounting : Nature, Incidence and Ethical Issues " op-cit - p 4

من ناحية أخرى يرتبط مفهوم المحاسبة الإبداعية مع مفهوم الإبداع المحاسبي Accounting creative ارتباطاً وثيقاً ذلك أن منشأ المحاسبة الإبداعية هو من الإبداع المحاسبي ، ويمكن الإبداع المحاسبي في قدرة المحاسب المبدع على حل المشاكل المحاسبية التي تواجه الإدارة وذلك باستخدام معارفه وخبرته ، كما يعتبر الإبداع المحاسبي ضرورة من ضرورات تطوير علم المحاسبة ومواكبته جميع المستجدات اللاحقة ، وقد رأى (الزعيبي والجريري 2007) أن الإبداع المحاسبي¹ "استخدام أساليب أو طرق أو إجراءات أو مفاهيم أو معايير أو نظريات جديدة غير مألوفة يمكن استخدامها لتفسير أو تحليل أو حل مشكلة محاسبية تواجه الإدارة حيث يتمتع المحاسب المبدع بقدرات مميزة" ، وعليه تعد المحاسبة الإبداعية نتيجة من نتائج الإبداع المحاسبي كون أن المحاسب المبدع يستخدم قدراته وخبراته الإبداعية في تحقيق هدفه مطلوب منه لتحقيق مصلحة الإدارة غالباً وكما ذكرنا سابقاً إن المحاسبة الإبداعية تعد فن من فنون التضليلي (على الرغم من عدم أخلاقيته).

يرى الباحث أن كل خطوة أو إجراء أو مبدأ تم وضعه أو نظرية أو معيار أو أي شيء جديد في علم المحاسبة يعدّ إبداعاً محاسبياً (على النطاق الواسع)، أما المحاسبة الإبداعية فهي تسخير وتخصيص هذا الإبداع المحاسبي لخدمة أطراف معينة ولتحقيق غاية بعينها (على النطاق الضيق) .

خاتمة البحث :

يعد الإبداع المحاسبي ضرورة من ضرورات التقدم العلمي في المجال المحاسبي، أما عندما يسخر لخدمة مصلحة ما على حساب المصالح الأخرى ينقلب إلى فن من فنون التضليل المحاسبي على الرغم من عدم أخلاقيته، كما يجب على الباحثين والمبدعين في المجال المحاسبي الالتزام بالمعايير والأخلاقيات التي توصي بها الجمعيات والمنظمات المهنية المحلية والدولية العاملة على رفع مستوى مهنة المحاسبة والمراجعة، مما يصب في النهاية في مصلحة جميع الأطراف وتحقيق الشفافية والعدالة في عرض القوائم المالية. للعمل على الحد من انتشار أساليب المحاسبة الإبداعية يرى الباحث أن الاطلاع على هذه الأساليب وأنواعها ومكان انعكاسها من شأنه رفع مستوى أداء المراجع على اكتشافها وبالتالي الحد من استخدامها، مما يتطلب من الباحث دراسة دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في المبحث التالي.

¹ الزعيبي ، علي فلاح - ماجد عبد العزيز الجريري - " دور الإبداع المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية الاقتصادية في مؤسسات المال والأعمال الأردنية " بحث علمي مقدم الى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة فيلادلفيا- 5 تموز 2007 - ص 14.

المبحث الثاني

دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية

- دوافع المحاسبة الإبداعية .

- أساليب المحاسبة الإبداعية :

أولاً: من حيث شرعية الأساليب .

ثانياً: من حيث مكان انعكاس استخدامها :

✓ في قائمة الدخل .

✓ في قائمة المركز المالي .

✓ في قائمة التدفقات النقدية .

✓ في قائمة حقوق الملكية .

دوافع استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية :

بالنظر إلى ممارسات المحاسبة الإبداعية فنجد أنها لها دافعين من الناحية الأخلاقية¹ :

- (1) دافع انتهازي: غير أخلاقي لتحقيق منافع ذاتية للإدارة والإضرار وتضليل مستخدمي القوائم المالية.
- (2) دافع كفاءة المنشأة: هدفه التأثير على مستخدمي القوائم المالية ولتحقيق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة بهدف ضمان بقاء واستمرار المنشأة .

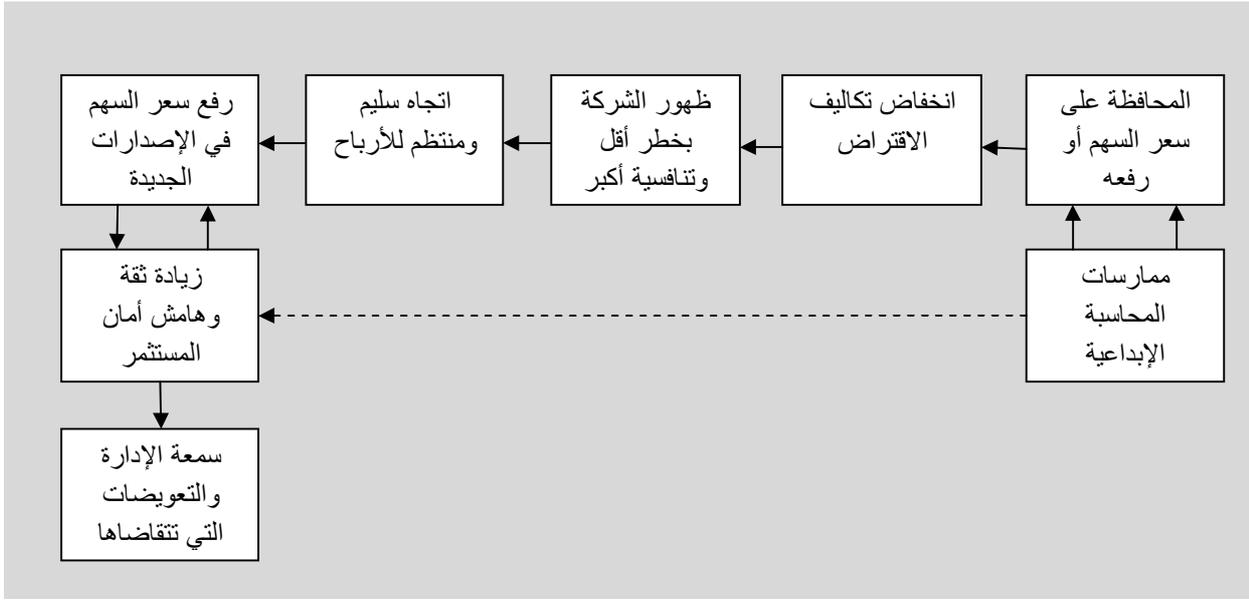
إن الدافع الأول يُعد الأخطر لأن تحقيق أي منفعة على حساب ضرر الآخرين يعد غير مقبول قانونياً، لكن مهما كانت الدوافع تعد ممارسات المحاسبة الإبداعية غالباً (وخاصة التي لا تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً) تلاعبات مكروهة، فهي ليست عادلة وتحقق مصلحة على حساب المصالح الأخرى، كما تعد خرق للأعراف والمعايير والقوانين الموضوعية والمتعارف عليها، وأن منبع الأخلاق هو المحاسب نفسه قبل إدارة ومنه يجب حماية مهنة المحاسبة وإعطاء مرجعية للمحاسبين عند ممارسة أية ضغوط تمارس عليهم من قبل الإدارة وذلك بإنشاء النقابات المهنية التي تحميهم وتدافع عن حقوقهم ضد أي ضغوط تمارس عليهم، أما من يبرر لنفسه ممارسة إجراءات المحاسبة الإبداعية لضمان استمرار وبقاء المنشأة (كما في الإشارة إلى الدافع الثاني) فيرى الباحث أن هذه الممارسات تعكس أرباح وهمية ناتجة عن عمليات غير واقعية ملموسة على أرض الواقع وتعكس مركز مالي سليم وهمي مما يتسبب في النهاية إلى الوصول إلى حالات انهيار مالي، (كما في حالة شركة الطاقة الأمريكية Enron) .

وفي هذا الصدد أشار أحد الباحثين إلى دوافع الإدارة لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية يمكن عرضها كما يلي² :

- جزء كبير من مكافآت الإدارة المتمثل في العلاوات والمكافآت وخيارات الأسهم والحوافز الأخرى تتوقف قيمتها على تحقيق المنشأة لأهداف متعسفة فيما يتصل بالنتائج التشغيلية .
 - اهتمام الإدارة بالحفاظ على زيادة أسعار الأسهم أو أرباحها من خلال ممارسات المحاسبة الإبداعية .
 - إتباع الإدارة لأسلوب الاستعانة بالمحللين أو الدائنين أو أطراف ثالثة أخرى لتحقيق تنبؤات غير واقعية ومواكبة ذلك باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية .
 - إتباع أساليب المحاسبة الإبداعية لتقليل الإيرادات لأسباب ضريبية مثلاً .
 - تراجع شديد في عدد عملاء المنشأة .
 - ممارسة ضغوط كبيرة للحصول على رأس المال الإضافي اللازم للبقاء في ظل المنافسة.
- يتفق الباحث مع اعتبار أن أهم دافع من دوافع الإدارة لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية هو المحافظة أو رفع سعر السهم الناتج من زيادة ثقة المستثمر الحالي والمرتقب في أداء المنشأة التي تقودها تلك الإدارة مما ينعكس على تعويضاتها وسمعتها ويمكن عرض هذا الدافع كما في الشكل الآتي :

¹ فرج ، سهى السيد حسن - " خطر ممارسات المحاسبة الإبداعية و اخفاق المراجعة في مواجهته " - مجلة البحوث المالية و التجارية - كلية التجارة - جامعة بور سعيد - عدد 2 - 2009 - ص 282 .

² حماد ، طارق عبد العال " موسوعة معايير المراجعة " - الدار الجامعية - القاهرة - 2004 - ص ص 421 - 423 .



شكل (2-3) يوضح دوافع الإدارة لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية

المصدر : الباحث

تلجأ الإدارة أحياناً لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية لغايات التهرب الضريبي وتقديم المعونات الحكومية وكسب تأييد النقابات المهنية والمجتمع بزيادة المصاريف المتعلقة بها زيادة وهمية ، فضلاً عن غايات التصنيف الائتماني للحصول على مصادر تمويل جديدة كالقروض .

أساليب المحاسبة الإبداعية :

تم تصنيف أساليب المحاسبة الإبداعية عدة تصنيفات حسب الرؤية التي رآها الباحثون والكتاب يمكن عرضها كما يلي :

أولاً : من حيث شرعية الأساليب¹:

- أساليب تتفق مع المعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً : ذلك أن أغلب المبادئ المحاسبية تتيح الاختيار بين السياسات المحاسبية المختلفة مثل الاختيار بين طرق تسعير المخزون السلعي (الوارد أولاً صادر أولاً أو المتوسط المرجح ...) ، أو الاختيار بين سياسة إهلاك نفقات التطوير مباشر أو على مدار عمر المشروع ، فضلاً عن التقدير لعمر الإنتاجي لأصل لأغراض حساب الإهلاك ، مما يتيح للإدارة اختيار الأسلوب المنسجم مع أهدافها ومصالحها .
- أساليب لا تتفق مع المعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً : هنا تخرج هذه الأساليب عن نطاق المعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً مثل كإجراء القيود المزيفة وتأجيل الاعتراف بإيراد معين أو مصروف معين لفترة قادمة مما يتعارض مع مبدأ استقلال الدورات المالية، أو بيع البضاعة بالأمانة وإدخال ربحها ثم تسجيلها كمرتجع مبيعات لاحقاً .

¹ الخشماوي ، علي محمود – محسن ناصر الدوسري " المحاسبة الإبداعية و دور المدقق في التحقق من ممارستها و نتائجها " – مرجع سبق ذكره ص 10 .

يرى الباحث في هذه الحالة أن المعايير والمبادئ المحاسبية تقف عاجزة بعض الشيء تجاه هكذا أساليب ومنه يأتي دور المراجع الخارجي في كشف هذه الأساليب والإشارة إليها في إبداء رأيه الفني المحايد فضلاً عن تطوير المعايير المحاسبية للعمل على الحد من انتشار هكذا أساليب .

ثانياً : من حيث مكان انعكاس استخدامها :

- أساليب ينعكس استخدامها في قائمة الدخل¹ : وهي أساليب يصب اهتمامها غالباً على رقم الربح حيث يمكن للإدارة أن تمارس سياسات المحاسبة الإبداعية في مجال التلاعب بأرقام قائمة الدخل والتي تخص على سبيل المثال:

- ✓ مصاريف الاهتلاك عند التملك .
- ✓ الاعتراف المبكر بالإيراد .
- ✓ تقليل المصاريف مستحقة الدفع .
- ✓ تضخيم المبيعات والربح الإجمالي بالقيود والعمليات المزيفة .
- ✓ تقييم الأرصدة بالعملات الأجنبية .

- أساليب ينعكس استخدامها في قائمة المركز المالي²: وهي أساليب يصب اهتمامها على أهداف تحققها الإدارة لأغراض التصنيف الائتماني أو الحصول على قروض ويمكن القول على تحسين صورة المركز المالي تجاه جميع الأطراف ومنها على سبيل المثال:

- ✓ التضخيم في حسابات الأصول المدينة .
- ✓ تقليل الالتزامات .
- ✓ تضخيم الممتلكات والمعدات .
- ✓ تضخيم المستحقات الاختيارية.
- ✓ زيادة الاحتياطات.
- ✓ التلاعب في مخصصات الديون.
- ✓ التلاعب في طرائق تقييم الأدوات المالية.

- أساليب ينعكس استخدامها في قائمة التدفقات النقدية: تعكس قائمة التدفقات النقدية قدرة المنشأة على توليد نقد سائل من أنشطتها التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية خلال دورة مالية معينة وبالتالي سلامة وضع المنشأة تجاه أي عسر مالي قد تواجهه ، وعليه تقوم الإدارة بانتقاء أساليب تضمن لها سلامة واستمرارية الوضع النقدي للمنشأة أو ما يعكس صورة السلامة النقدية تجاه الأطراف المختلفة ومنها على سبيل المثال³ :

- ✓ تصنيف بعض العمليات الاستثمارية على أنها تشغيلية أو بالعكس .
- ✓ زيادة التدفقات الداخلة بالتحصيلات الوهمية .

¹ الحمادة ، رشا - مرجع سبق ذكره - ص ص 97 - 98 .

² الحمادة ، رشا - مرجع سبق ذكره - ص ص 98 - 99 .

³ الحلبي ، ليندا حسين - مرجع سبق ذكره - ص 44 .

✓ لغايات التهرب الضريبي عند تخفيض إيراد بيع الاستثمارات لدى الغير .

- أساليب ينعكس استخدامها على قائمة التغيرات في حقوق الملكية :

تتألف قائمة التغيرات في حقوق الملكية من ثلاثة عناصر رئيسة وهي رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطيات والخسائر المتراكمة وكل عنصر من العناصر السابقة معرضة للتلاعب المحاسبي سواء بالزيادة أو التخفيض وخاصة رأسمال العملات الأجنبية وأسعار صرفها .

يرى الباحث بأن أغلب الأساليب المستخدمة لها تأثير مزدوج فأي إجراء يقوم به المحاسب له انعكاس على أكثر من قائمة (خاصة قائمة الدخل وقائمة المركز المالي معاً) وفي ذلك يود الباحث أن يورد المثال التالي :

عند إنفاق مبلغ لتطوير وإصلاح أصل ثابت يوجد إجرائيين مختلفين :

الأول : اعتماد هذه النفقة مصروف جاري مما يؤدي إلى زيادة المصروفات وبالتالي تخفيض الأرباح وعدم زيادة بقيمة الأصل الثابت (انعكاس على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) .

الثاني : اعتماد هذه النفقة مصروف رأسمالي مما يؤدي إلى تخفيض المصروفات وبالتالي عدم تخفيض الأرباح بأية مصروفات وبنفس الوقت زيادة قيمة الأصل الثابت .

خاتمة المبحث :

توجد عدة دوافع لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية لكن من الملاحظ أن هذه الدوافع خاصة بالإدارة فقط والسبب في ذلك أن أساليب المحاسبة الإبداعية تمارس من قبل الإدارة أو بطلب منها مما تسخرها لتصب في مصلحتها .

يجب على المنظمات والجمعيات المهنية مراعاة المرونة التي تتيحها في تطبيق المعايير الصادرة عنها والتي تصبح موضع استغلال من قبل الإدارة لمصلحتها كما يجب على المراجع الخارجي الاطلاع على هذه الأساليب والإشارة إليها في تقريره حيث سيقوم الباحث بعرض أهم الإجراءات التي يجب أن يتبناها المراجع للحد من انتشارها في المبحث التالي .

المبحث الثالث :

أثر جودة المراجعة في الحد من ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية

- العلاقة بين جودة المراجعة وبين أساليب المحاسبة الإبداعية.
- دور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .
- دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- المنظور الأخلاقي لممارسات المحاسبة الإبداعية .

العلاقة بين جودة المراجعة وبين أساليب المحاسبة الإبداعية :

يمكن الربط بين جودة المراجعة وبين أساليب المحاسبة الإبداعية في كون هدف الأولى الحد والكشف عن ممارسات الثانية، فكما أشار الباحث سابقاً بأن جودة المراجعة هي قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات الجوهرية في القوائم المالية (بالمفهوم البسيط)، وبالتالي من المنطقي أن يكون معد هذه القوائم المالية قد وضع باعتباره هذه القدرة على اكتشاف التجاوزات والإجراءات التي يحاول القيام بها، لذلك يحاول أن يستخدم إيداعه المحاسبي في محاولة إخفاء ما قام به من تجاوزات، وبالتالي محاولة التقليل والابتعاد عن ممارسات هذه الأساليب قدر الإمكان لتجنب كشفه لاحقاً. (وذلك على النطاق الضيق بين المراجع ومعد القوائم المالية) ، كما أثبت بعض الدراسات أن زيادة مستوى جودة المراجعة المقدمة من شأنه أن يحد من لجوء إدارة الشركات إلى القيام بأساليب التلاعب المحاسبية (على النطاق الواسع).

أشارت إحدى الدراسات¹ (Tendeloo 2005) بأنه كلما زاد مستوى جودة المراجعة وحماية المستثمر يتم إعاقه إدارة الشركات على استخدام أساليب التلاعب المحاسبي. وتوصلت إلى تلك النتيجة بالمقارنة بين الشركات التي تقوم بمراجعة حساباتها مكاتب المراجعة الأربعة الكبار والشركات التي تقوم بمراجعة حساباتها باقي مكاتب المراجعة .

في حين توصلت دراسة أخرى² أنه كلما كانت عملية المراجعة تمارس أنشطتها بشكل فعال كلما كان لها الدور الأكبر في الكشف عن استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية والعمل على الحد من انتشارها .

قام أحد الباحثين³ بدراسة جودة عملية المراجعة التي جرت فعلياً (التي قام بها مكتب المراجعة وانتهى منها) وذلك بدراسة حالات الفشل لمكاتب المراجعة وعلاقتها بإدارة الأرباح وتوصل لنتيجة مفادها أن حالات الفشل في الوصول إلى جودة المراجعة المطلوبة وفشلها يرتبط بمستويات عالية من إدارة الأرباح .

تثبتت دراسة أخرى⁴ هدفها بيان أثر جودة المراجعة الخارجية على مستوى الأرباح المحققة المعتمدة على الاستحقاقات الاختيارية (الائتمان)، أن الاستحقاقات الاختيارية لدى عملاء مكاتب المراجعة الكبيرة الستة أقل منها لدى عملاء مكاتب المراجعة الأخرى والغرض من زيادة الاستحقاقات هو زيادة الأرباح والتلاعب بها .

الجدير بالذكر أن أساليب المحاسبة الإبداعية لا يمكن حصرها كون مرتبطة بمصدر إيداعي متجدد(المحاسب المبدع) والذي قادر على إيجاد الحلول والتغرات المحاسبية والاستفادة من المرونة التي تتيحها بعض المعايير المحاسبية ، لكن يرى الباحث أنه يمكن الاستئناس ببعض تلك الأساليب وكيفية الحد منها وكشفها وذلك ببيان دور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية .

¹ Tendeloo B.,V., "Earning Management And Audit Quality in Europe : Evidence from the Private Client Segment Market " Ann Vanstraelen – University of Antwerp –Faculty of Applied Economics- Maastricht – 2005.

² مبارك، الرفاعي ابراهيم " دور جودة أنشطة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح " دراسة تطبيقية – جامعة الملك سعود – 2008 .

³ Dang, li " Assessing Actual Audit Quality " Thesis Doctor of Philosophy – Drexel University – May – 2004 .

⁴ Becker et al, "The Effect of Audit Quality on Earning Management" Contemporary Accounting Research . Vol15 – No. 1:1:21 1998 .

دور المراجع الخارجي في الحدّ من ممارسات المحاسبة الإبداعية :

توجد عدة صعوبات تواجه المراجع الخارجي في الحد من انتشار أساليب المحاسبة الإبداعية منها ما يتعلق بالمنشأة موضوع المراجعة مثل حجم المنشأة واعتمادها على أدلة إثبات إلكترونية وأجور مراجعة غير متناسبة مع الجهد المبذول فضلاً عن حالات التواطؤ بين العاملين في المنشأة ، ومنها ما هو متعلق بالمعايير المحاسبية والمرونة التي تتيحها في التطبيق العملي لها ، ومنها ما هو متعلق بالمراجع نفسه واستقلاليته والمعايير التي تحد من مسؤولياته في اكتشاف الأخطاء والغش ..

قبل عرض أهم الإجراءات الواجب إتباعها للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية لابد من الإشارة إلى أن المراجع الخارجي تتحصر مسؤوليته في كشف هذه الممارسات والإشارة لها في تقرير المراجعة النهائي وليس القيام بتعديل حسابات المنشأة موضوع المراجعة ، لكن على المراجع أن يكون ملماً بكيفية إجراء التلاعب المحاسبي وكأنه هو الذي أعد التقارير المالية والمحاسبية حتى يستطيع الكشف عن أية تلاعبات محاسبية .

فيما يلي عرض لبعض الإجراءات التي يمكن للمراجع الخارجي إتباعها للحد واكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية¹ (على سبيل المثال) :

جدول (3- 2) جدول يوضح بعض أساليب المحاسبة الإبداعية والإجراءات التي يمكن أن يتبعها المراجع الخارجي .

البند	الإجراء المحاسبي المبتدع	الإجراء المضاد المطلوب من المرجع أو ما يجب أن يكون عليه الإجراء الصحيح.
المبيعات	إجراء صفقات بيع وهمية قبل نهاية العام ليصار إلى إلغائها لاحقاً	التحقق من فواتير البيع وخاصة المعدة من قبل شركات ذات علاقة مثل الشركات التابعة والشقيقة..
	إجراء صفقات بيع حقيقية لكن بشروط سهلة غير مضمونة التحصيل	التحقق من شروط الائتمان وخاصة شروط التحصيل والسداد والخصم وكفاية المخصصات .
	تسجيل البضاعة المرسله بالأمانة كمبيعات	التحقق من مستندات الشحن ومطابقتها مع تحصيلات الوكلاء وأرصدة النقدية لديهم
تكلفة البضاعة المباعة	قيام المنشأة بتسييل مخزونها السلعي الذي سبق تقييمه بطريقة Lifo	التحقق من أن صفقات البيع حقيقية لا وهمية
	تغيير غير مبرر في الطريقة المتبعة في تقييم المخزون	الإشارة في التقرير أثر هذا التغيير على البيانات المالية والسبب وراء التغيير
	تضمين كشوف الجرد أصنافاً ركنة	التحقق من تكوين مخصص لهبوط الأسعار
مصرفات التشغيل	تأجيل إثبات فواتير مشتريات تتم في نهاية العام الجاري إلى العام التالي	مراجعة مستندية لفواتير الشراء
	رسملة مصروف إيرادي ، مثل رسملة مصروف إعلان أو صيانة آلات	التحقق من مدى توفر شروط الرسملة في ذلك المصروف

¹ محمد مطر – التحليل المالي والانتمائي - " أثر إجراءات المحاسبة الخلاقة " – عام 2005 . مع تعديل بعض البنود من قبل الباحث .

التحقق من الأثر المترجم المترتب عليه في البيانات المالية وعلى ربحيتها بشكل خاص والإشارة لذلك في تقرير المراجعة النهائي .	إجراء تغيير غير مبرر في طرق استهلاك الأصول الثابتة أو في طرق اطفاء الأصول غير الملموسة .	
إعادة احتساب مصروف الاستهلاك وفقاً للمعدلات المتعارف عليها	استخدام معدلات أو نسب استهلاك أو إطفاء أقل من النسب المتعارف عليها في الصناعة التي تعمل فيها المنشأة .	
إعادة إعداد قائمة الدخل لإظهار أثر إغلاق هذا الخط على نتيجة الأعمال .	عدم الإفصاح في قائمة الدخل عن الأثر المترتب على قرار إغلاق لاحق لخط إنتاجي خصوصاً إذا كانت مساهمة هذا الخط جوهرية في نتيجة أعمال المنشأة .	نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة
احتساب الربح التشغيلي بعد استبعاد تلك البنود .	تضمين ربح التشغيل مكاسب ناتجة عن بنود استثنائية أو بنود غير عادية دون الإفصاح عن طبيعة تلك البنود .	البنود الاستثنائية و البنود غير العادية
إعادة احتساب نتيجة الأعمال وذلك بعد الإفصاح عن ذلك النصيب في بند مستقل .	دمج نصيب الشركة الأم من أرباح شركاتها التابعة أو الزميلة دون الإفصاح عنها .	
استبعاد النقدية المقيدة من النقدية العامة بدراسة شروط الائتمان الممنوحة للمنشأة وأوراق الدفع .	عدم الإفصاح عن بنود النقدية المقيدة .	النقدية
التحقق من صحة أسعار صرف العملات عند تاريخ إعداد القوائم المالية .	التلاعب في أسعار صرف المستخدمة في ترجمة العملات الأجنبية .	
التحقق من أسعار السوق المالية في تاريخ إعداد القوائم المالية وشروط التصنيف وأغراض شراء الاستثمارات (بغرض المضاربة أم الاستثمار ...)	التلاعب في أسعار السوق عند تقييمها وتصنيف الطويل الأجل إلى قصير الأجل	الاستثمارات القصيرة الأجل
طلب كشف الأعمال للمدينين وإجراء مطابقات مع الزبائن والتأكد من الديون المشكوك في تحصيلها .	عدم الكشف عن الديون المتعثرة بقصد تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها وعدم الكشف عن الحسابات الراكدة .	الذمم المدينة
الكشف عن التعاملات بين الشركة الأم و الشركات التابعة لها واستبعاد الذمم المسجلة لها على أنها ذمم مدينة والإفصاح عنها في بند مستقل .	تضمين رقم المدينين للشركات التابعة أو ذات الصلة أو الزميلة .	
التحقق الفعلي من أصناف المخزون وخاصة التي لم تجرى عليها أية عملية بيع من فترة طويلة .	تضمين كشوف الجرد بنود بضاعة راكدة أو متقادمة أو غير صالحة .	المخزون
التأكد من أسعار الأصناف الفعلية بالاتصال مع الموردين المماتلين والإشارة لتغيير طرق صرف المخزون في التقرير .	تعتمد التلاعب بأسعار السوقية للمخزون وتغيير طريقة صرف المخزون	
التحقق من مبررات التحويل والإشارة إلى التأثير النابع عن التحويل في تقرير المراجعة .	تغيير في الطريقة المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات كتحويل من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية .	الاستثمارات طويلة الأجل
إعادة تعديل رقم الربح بقيمة هذه الخسائر مع وضعها ببند مستقل .	تجنب إظهار نصيب الشركة الأم من خسائر الشركة التابعة	

عدم القيام باستبعاد العمليات المتبادلة الوهمية مثل المبيعات المتبادلة والقروض المتبادلة .	استبعاد تلك العمليات و إظهار آثارها المترتبة على قائمتي الدخل والمركز المالي فضلاً عن الإشارة لذلك في تقرير المراجعة .
تملك أحد أصول الشركة التابعة بطريقة دمج حقوق المساهمين أي بقيمتها الدفترية ثم بيع هذا الأصل و تسجيل المكاسب في رقم الربح .	استبعاد تلك المكاسب من رقم صافي الربح ومتابعة خاصة لعمليات بيع وشراء الأصول بين الشركتين .
إعادة تقييم الأصول وتسجيل الفائض كربح والتلاعب بنسب الإهلاك وطريقة الإهلاك وعدم الإفصاح عن الأصول المرهونة	إعادة تقييم الأصول الثابتة ومراجعة نسب الإهلاك المتعارف عليها والإشارة عند تغيير طريقة الإهلاك وأثر هذا التغيير ودراسة شروط القروض الممنوحة
المبالغة في تقدير الأصول غير الملموسة بما يخالف القواعد المنصوص عليها في المعايير أو التلاعب بنسب إطفاء الأصول .	التحقق من صحة الأسس المتبعة في التقييم وأثر تغيير نسب الإطفاء وإجراء التعديل اللازم لذلك .
عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام من القروض الطويلة الأجل ضمن القروض القصيرة الأجل	دراسة شروط وتفاصيل منح القروض .
تسديد القروض قصيرة الأجل عن طريق الاقتراض طويل الأجل بهدف تحسين نسب السيولة وصافي رأسمال العامل .	دراسة أثر ذلك على نسب الرفع المالي والهدف من كل عملية اقتراض جديدة .
إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح الجاري .	معالجة مكاسب السنوات السابقة ضمن الأرباح المحتجزة
معالجة مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف المرتبطة بمعاملات تمت بعملات أجنبية في حقوق المساهمين .	يجب معالجة هذه المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل ضمن بند مستقل .
إثبات موجودات محتملة قبل التأكد من شروط تحققها مثل : إثبات أصل أو إيراد متوقع تحصيله من دعوى قضائية قبل إبرام الحكم فيها .	يجب التأكد من اكتمال شروط وخصائص الأصول قبل إثبات أي أصل.
إهمال الإفصاح عن التزامات طارئة أو مشروطة (كتعثر في سداد قرض مرهون بعقار أو دعوى قضائية مرفوعة على الشركة) .	دراسة أثر ذلك على تقييم المركز المالي للشركة وهل ستواجه إعسار مالي كما يجب الإفصاح عن أية التزامات محتملة والإشارة إليها في تقرير المراجعة

يرى الباحث أنه يجب على المراجع الخارجي الاطلاع قدر الإمكان على هذه الأساليب مما يعطيه فكرة مسبقة عما قد يقوم به معد البيانات من خطوات لتحسين صورة المركز المالي وبالتالي كشفه والإشارة إليها في تقريره النهائي، بما يعكس على جودة أدائه المهني وتحقيق الهدف الرئيسي من عملية المراجعة (اكتشاف الأخطاء الجوهرية) .

دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات أساليب المحاسبة :

نتيجة للانهيارات المالية التي حدثت للعديد من الشركات، جاءت فكرة إنشاء لجنة مراجعة تتكون من المديرين الأعضاء غير التنفيذيين، مهمتها الأساسية تحقيق الترابط والانسجام التام بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، حيث تعمل على تحديد أتعاب المراجع الخارجي وإجراءات التعاقد معه والعمل على زيادة استقلال المراجع ودراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمه (العوامل المؤثرة في جودة المراجعة).

يعد قانون ساربنس أوكسلي 2002 (Sarbanes-Oxley) من القوانين الهامة والتي ألزمت جميع الشركات بتكوين لجنة مراجعة مهمتها الأساسية العمل على منع حدوث أية انهيارات مالية مفاجئة قد تحدث للشركة.

قامت إحدى الدراسات¹ بتوضيح المهام الرئيسية للجنة المراجعة حيث توصلت إلى أن لجنة المراجعة تعمل على دعم وظيفة المراجعة الخارجية بشكل عام وذلك من خلال:

- وضع شروط ترشيح وتعيين المراجع الخارجي ذوي الخبرة والكفاءة الملائمة .
- تحديد أتعاب المراجع الخارجي تحديداً يتناسب مع الجهد المبذول.
- العمل على خلق بيئة تساعد المراجع على أداء مهامه والمحافظة على استقلاله .
- العمل على حل النزاعات التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي .
- ضمان تحقيق التنسيق الكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية .

كما أنه يجب تحديد مرجعية للمحاسبين تضمن استقلاليتهم قدر الإمكان وعدم التدخل بعملهم من قبل إدارة المنشأة .

أما من ناحية دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية فقد أشار القرار الصادر عن هيئة الأوراق المالية السورية² رقم (31) لعام 2008 أنه " من مهام لجان المراجعة دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على ما يلي :

- أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة .
- أي تغيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات المراجعة أو نتيجة لمقترحات مراجع الحسابات الخارجي".

قامت دراسة أخرى³ بتوضيح دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وذلك من خلال:

- الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها .
- دعم وظيفة المراجعة الخارجية .
- دعم وظيفة المراجعة الداخلية .
- دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمها .
- دعم حوكمة الشركات.
- إدارة المخاطر في الشركات.

¹ بالتصرف - درويش ، محمد مسلم - " دور لجان المراجعة في زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية " - دراسة ميدانية - رسالة ماجستير - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - 2009 - ص 34 .

² WWW.DSE.SY تاريخ الزيارة 2013-9-13

³ الحمادة ، رشا " دور لجان المراجعة في الحد من انتشار أساليب المحاسبة الإبداعية " مرجع سبق ذكره ص104.

يرى الباحث أنه للجنة المراجعة دور كبير في تحقيق جودة المراجعة المطلوبة نظراً للترابط الكبير بين مهامها والعوامل المؤثرة على جودة المراجعة فضلاً عن دورها في الحد من ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية (الوقاية) لكن تتميز جودة المراجعة عليها في الكشف عن هذه الممارسات في حال وجودها.

المنظور الأخلاقي لممارسات المحاسبة الإبداعية :

الإبداع المحاسبي والمحاسبة الإبداعية وجهان لعملة واحدة مع اختلاف الهدف فالإبداع المحاسبي هو أمر مطلوب وشرعي وحتى ضروري لمواكبة علم المحاسبة لأية مشكلات أو حالات جديدة تواجه المحاسب ، فهو التفكير العلمي السليم والصحيح والأكاديمي للباحثين ، حتى أن كل بحث يُجرى في علم المحاسبة يضيف شيئاً جديداً يُعد إبداعاً محاسبياً .

إن الإبداع المحاسبي يأتي من الموهبة والاجتهاد والعمل الدؤوب وبعد ضرورة من ضرورات علم المحاسبة ، أما المحاسبة الإبداعية فهي تنشأ عند توجيه الإبداع المحاسبي لخدمة أطراف على حساب أطراف أخرى أو لتحقيق هدف أو مصلحة معينة، لذلك تعمل المنظمات المهنية على ضبط عملية الإبداع المحاسبي وتوجيهها إلى الطريق السليم بإصدار التشريعات والمعايير والقوانين¹ .

تمر حالياً مهنة المحاسبة والمراجعة بأزمة ثقة حادة ناتجة عن المفاجآت المالية التي تحدث لشركات كانت تقوم بتقديم تقارير مالية ومحاسبية تضمن سلامة مركزها ووضعها المالي وتقديم تقارير مراجعة تثبت ذلك لذلك رأى بعض باحثين أن القوانين والمعايير لوحدها لا تكفي لحل الأزمة وإنما الحل يكمن في التكامل بينها وبين القائمين على تطبيقها ومن هنا جاءت الدراسات والأبحاث عن أخلاقيات المهنة وضرورات وجودها .

أشارت إحدى الدراسات² (Amat et al.,1999) والتي هدفت إلى استعراض مفهوم المحاسبة الإبداعية والجوانب الأخلاقية ذات العلاقة بممارسات المحاسبة الإبداعية بأن هناك العديد من العوامل التي تدفع المديرين لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية وأنه على الرغم من أن المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية لا تمنع بشكل مباشر من استخدام هذه الأساليب، إلا أن البيانات المالية والمحاسبية يجب أن يتم الإفصاح عنها بشكل واضح وصريح وبالتالي فإن ممارسة هذه الأساليب يشكل تحدياً أخلاقياً للقائمين على تطوير مهنة المحاسبة وممارستها .

وفي دراسة أخرى³ (ابراهيم 2006) هدفت إلى إظهار دور أخلاقيات الإدارة في الحد من التلاعب بالطرق والسياسات المحاسبية للتخلص من المكاسب الشخصية التي تؤدي إلى تحريف الدخل المحاسبي وتضليل أنشطة تلك المنظمات، توصلت إلى أن إدارة هذه المنظمات تلجأ إلى التلاعب في الدخل المحاسبي لتحقيق مصالح ذاتية على حساب الملاك ، كما أن حدة التلاعب في المكاسب تتفاقم بفعل ممارسات المحاسبية الخاطئة والإبداعية .

¹ الباحث

² Amat, O. Blake, J. Dowds, J. " The ethics of Creative Accounting"- Journal of Economic Literature-Vol(62)-1999-pp 161-196.

³ إبراهيم، محمد زيدان " السلوك الأخلاقي للإدارة عن قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال" - دراسة اختبارية - جامعة المنوفية - مصر - 2006 .

يرى الباحث بأنه لا يوجد مبرر أخلاقي لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية فالإدارة ليس لها الحق في تضليل قرارات المستثمرين بالتلاعب بالقوائم المالية ، يجب أن تعكس القوائم المالية الواقع الفعلي وأن تكون هناك مستوى مقبول من جودة الأرباح المصرح عنها وللمستثمرين الحرية في اتخاذ قراراتهم. كما ينبغي على كل شخص (حتى الإدارة) أن يتحلى بأخلاقيات المهنة التي يعمل بها. ولما كانت نتائج عمل المحاسب تنعكس على أطراف عدة كان المنظور الأخلاقي لعمله موضع اهتمام كثيراً من الباحثين .

خاتمة البحث :

إن الإبداع المحاسبي ضرورة من ضرورات التقدم العملي في المجال المحاسبي لكن يجب عدم تسخير خدمته مصلحة أطراف على المصالح الأخرى ، ولعل من يساهم وبشكل كبير في نجاح ذلك هو مراجع الحسابات الخارجي وذلك بالقيام بعمله بأتم وجه وتحقيق الجودة المطلوبة والشرعية والتي تحقق العدالة وتحد بدورها من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

تعكس حالة شركة الطاقة ENRON أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على قرارات المستثمرين وكيفية تواطؤ مكتب من أشهر مكاتب المراجعة في أمريكا في التأثير على قرارات المستثمرين، مما استوجب على الباحث في البحث القادم دراسة حالة شركة الطاقة إنرون وذلك بهدف توضيح متغيرات الدراسة بشكل أكبر للدراس قبل الدخول في الفصل الميداني التحليلي .

المبحث الرابع :

حالة عملية

دراسة حالة شركة الطاقة الأمريكية Enron

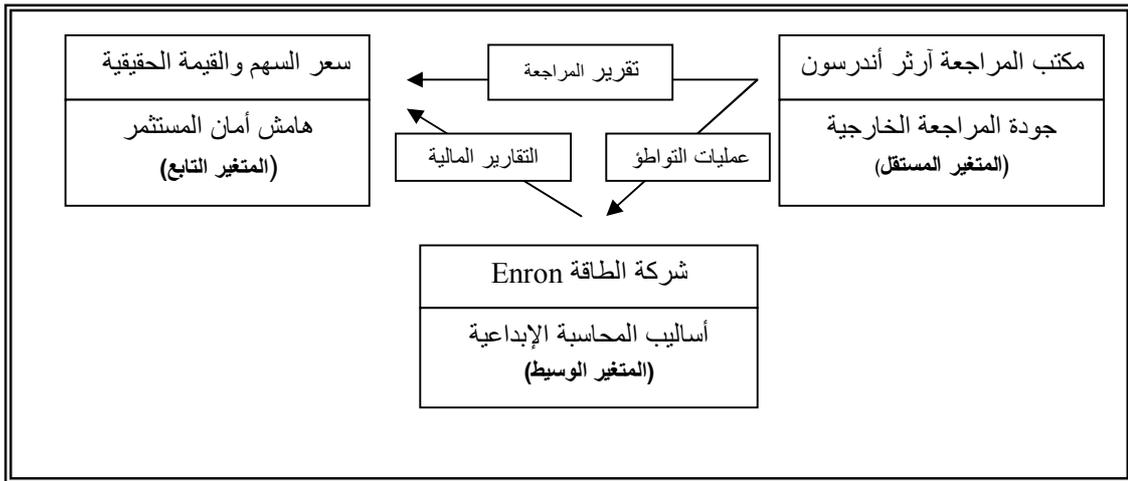
دراسة حالة شركة إنرون ENRON

(حالة عملية تعكس " أثر جودة المراجعة على هامش أمان المستثمر في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية ")

المقدمة :

رأى الباحث أنه ولتهيئة الدارس للدخول للدراسة العملية أن تتم توضيح متغيرات الدراسة بشكل أكبر له فاستعان بحالة شركة الطاقة إنرون والتي أشار إليها أكثر من مرة خلال عرضه للبحث في الفصول السابقة .

تعد حالة شركة الطاقة العملاقة Enron ومكتب المراجعة آرثر أندرسون وحاملي الأسهم خير مثال عن أثر جودة المراجعة على هامش أمان المستثمر في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية، يوضح الشكل التالي العلاقة بين متغيرات الدراسة :



شكل(3-3) شكل يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة

المصدر : الشكل من إعداد الباحث

قام الباحث بعرض كل متغير وما يمثله في حالة شركة الطاقة إنرون بشيء من التفصيل وما هي طبيعة العلاقة التي تجعل تغييره يؤثر على باقي المتغيرات وذلك كما يلي :

أولاً : مكتب المراجعة آرثر أندرسون ARTHUR ANDERSEN (المتغير المستقل):

لمحة عن المكتب:

إحدى مكاتب المراجعة الكبار وهو مكتب مراجعة يقوم بتقديم خدمات المراجعة والاستشارات المالية وكان يتمتع بالنمو المستمر من سنة التأسيس عام 1913 م حيث كان عائداتها حتى عام 2001 م 903 مليون دولار ، كما تقدم خدمات التأمين وتقدير الضرائب والاستشارات المالية والقانونية وتستخدم حوالي 85000 موظف في 84 دولة حول العالم ، كما ارتبطت المنشأة بعلاقات قوية مع كبار السياسيين والإداريين في العالم.

بداية تأثر مستوى جودة الخدمة المقدمة (تحرك المتغير):

لعل من الغريب أن مكتب المراجعة العالمي الكبير تقاضى مبلغ 25 مليون دولار كأتعاب لقيامه بمراجعة حسابات شركة إنرون عن عام 2000 ، في حين تقاضى مبلغ 27 مليون دولار لقيامه بأعمال استشارية لنفس الشركة في نفس العام وهو الأمر الذي يعد دليلاً آخر على أن استقلال المراجع وحياده يصبح مهدداً إذا جمع بين هاتين المهمتين (أحد أهم عوامل جودة المراجعة) ، ولذلك قررت بقية المكاتب بعد الحادثة التوقف عن جمع بين هاتين الخدمتين لنفس العميل، وهو الأمر الذي تم إقراره بعد ذلك عبر قانون ساربنس أوكسلي لعام 2002 (Sarbanes-oxley Act) والذي وصف بأنه أكثر التشريعات أهمية وتأثيراً في حوكمة الشركات والإفصاح المالي وممارسة مهنة المراجعة منذ قانون تداول الأوراق المالية الأمريكي خلال الثلاثينيات من القرن الماضي¹، بل إن آرثر أندرسون كان يقوم بالإضافة للمهمتين السابقتين بمهمة المراجعة الداخلية لنفس الشركة ، من هنا تأثرت جودة الخدمة التي يقدمها، فقد توصلت إحدى الدراسات² إلى تأثر سمعة مكتب آرثر أندرسون للمراجعة بشكل كبير (أحد عوامل جودة المراجعة) بعد فضيحة إنرون لدرجة تأثرت معها سمعة باقي المكاتب الكبرى للمراجعة وقيام SEC هيئة تداول الأوراق المالية لزيادة إجراءات الرقابية عليها بناءً على طلب المجتمع المالي .

¹ المعتاز ، احسان بن صالح – " أخلاقيات مهنة المراجعة و المتعاملين معها : انهيار شركة إنرون و الدروس المستفادة " – مرجع سبق ذكره – ص 7 - 8

² Doogar, R., Hong Xie " Auditor Credibility Impairment Spillovers - Evidence from Three Andersen Engagements"- University of Illinois- Syracuse University-USA- October, 2007.

ثانياً : شركة الطاقة العملاقة Enron (المتغير الوسيط):

لمحة عن الشركة:

هي شركة من كبريات الشركات الأمريكية المتخصصة في مجال الطاقة، في عام 1985م قرر kennethlay رئيس شركة هيوست- الغاز الطبيعي - بدمج شركته مع شركة أخرى للغاز الطبيعي وليعلن عن تشكيل ما يسمى بعلاقة الطاقة الأمريكية Enron .

وهذه الشركة التي تحتل المركز السابع (وثالث أكبر إفلاس) شركة أمريكية تقوم ببيع ونقل الغاز الطبيعي ويعمل لديها 21 ألف موظف في 40 دولة حول العالم ، وتتبع Enron حوالي 12 شركة تابعة لها في مجالات مختلفة للطاقة .

ولكن في أواخر التسعينات بدأت مشكلة Enron تظهر على السطح إذا لم تحقق المكاسب التي كانت تسعى إليها من الاستثمارات والتوسعات التي كانت قد أعلنت عنها مسبقاً ، إلى أن تفجر الوضع المالي للشركة وأعلنت إفلاسها في ديسمبر 2001 م .

بداية ظهور آثار ممارسات المحاسبة الإبداعية في شركة إنرون :

قام مجلس إدارة شركة Enron بتشكيل لجنة تحقيق للوقوف على حقيقة ما حدث بالضبط وقد قدمت اللجنة فعلاً تقريرها الضخم¹ الذي ألقى الضوء على العمليات التي تمت بين شركة Enron وبعض شركات الاستثمار والتي كانت مدارة من قبل Andrew S. Fastow، الذي كان يعمل كذلك في منصب مساعد رئيس مجلس الإدارة ورئيس القسم المالي لشركة Enron.

في 2001/10/16 أعلنت شركة Enron بتخفيض أرباحها بمبلغ 544 مليون دولار والنتيجة عن التعاملات مع شركات استثمارية (LJM1 & LJM2) . مع العلم بان تلك الشركات تعد شركات شراكة مع Enron والتي تم إنشائها وإدارتها من قبل Fastow. وأعلنت كذلك عن تخفيض حقوق ملكية المساهمين بمبلغ 1.2 بليون دولار والمرتبطة بنفس العمليات السابقة.

المشكلة الحقيقية بدأت بعد بضعة أشهر من الإعلان، حيث أعلنت شركة Enron بإعادة هيكلة قوائمها المالية للفترة الواقعة بين الأعوام 1997-2001 معللة ذلك بأخطاء محاسبية والمتعلقة بشركات الشراكة الاستثمارية والمدارة من قبل Fastow و Kopper (موظف سابق في Enron ومالك لشركة Chew Co.) والشركات هي (Chew Co., LJM1, and LJM2)

من الجدير بالذكر إن إعادة هيكلة القوائم المالية للفترة الواقعة 1997-2001 بينت تخفيضات فاقت الإعلان الأول في 2001/10/16 اذ يوضحها الجدول التالي²:

¹Original Documents (Enron Financial Statements for 5 years and Powers Report), (Department of accounting, college of business administration, university of Illinois at Chicago), April 4, 2002.

² القشي ، ظاهر شاهر " انهيار بعض الشركات العالمية و أثرها في بيئة المحاسبة " - المجلة العربية للإدارة - جامعة الدول العربية -المجلد 25 - العدد الثاني - القاهرة - 2005 - ص 6

جدول (3 - 3) جدول يوضح إعادة هيكلة بعض القيم المالية للفترة الواقعة بين 1997 - 2001 .

العام	الأرباح قبل التخفيض	مقدار تخفيض الأرباح	مقدار تخفيض حقوق الملكية	مقدار زيادة المديونية
1997	105 مليون	28 مليون	258 مليون	711 مليون
1998	703 مليون	133 مليون	391 مليون	561 مليون
1999	893 مليون	248 مليون	710 مليون	685 مليون
2000	979 مليون	99 مليون	754 مليون	628 مليون
	مجموع التخفيض	508 مليون	2.113 بليون	2.585 بليون

في تلك الفترة قامت شركة Enron بالكشف على أن Fastow تلقى مبلغ 30 مليون دولار من شركتي LJM1 و LJM2 .

إعادة الهيكلة بالشكل السابق ذكره ومعلومة المبالغ التي تلقاها Fastow جعلت السوق يفقد الثقة بشركة Enron مما أدى إلى انهيارها بأقل من شهر وإعلان إفلاسها.

يرى الباحث (من خلال النظر إلى حجم مقدار التخفيض الكبير وخاصة على حقوق الملكية) أنه ليس فقط القيمة السوقية غير حقيقية وإنما حتى القيمة الدفترية لا تعكس القيمة الحقيقية مما يعكس صعوبة كبيرة للمستثمرين في إيجاد هامش الأمان و بالتالي السعر الأنسب للشراء .

ملخص ما اكتشفته لجنة المراجعة (اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية)¹:

أوضحت اللجنة بأن إدارة Enron استخدمت الشركات الاستثمارية في عمليات عديدة لم يكن من الواجب أو الضرورة الدخول فيها أصلاً. إذ أن أغلب تلك العمليات صممت بشكل متقن بهدف التلاعب وإظهار القوائم المالية بشكل جيد يخدم مصالح خاصة وابتعدت تلك العمليات عن هدف المنفعة الاقتصادية أو التحوط لمخاطر مستقبلية، وبعض هذه العمليات صممت بشكل مدروس ولم يتبع بها الإجراءات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ونتيجة لعدم إتباع تلك المبادئ لم يتم إظهار تلك الشركات الاستثمارية في قوائم شركة Enron المالية كأصول والتزامات.

كما انه هنالك عمليات أخرى تم تطبيقها بشكل غير لائق وغير صحيح وبموافقة المستشارين الماليين إذ تم إطفاء بعض الخسائر الناتجة عن عمليات التحوط الوهمية مع العلم بان تلك العمليات لو كانت صحيحة لكان يجب أن ينتج عنها أرباح لشركة Enron إذ أن Enron هي المتحوطة وبالتالي كان يجب على الشركات الاستثمارية تعويض الخسائر. ولكن كيف يمكن ذلك إذا كانت شركة Enron هي المالكة لتلك الشركات وهذه الملكية تم إخفائها بشكل متقن ولم تظهر إلا عند حدوث الحدث، تعد هذه العملية هي أخطر عملية تمت وساهمت بانهيار الشركة إذ أنها أظهرت في الأعوام السابقة أرباحاً وهمية بلغت بليون دولار عن الربح الحقيقي.

¹ القشي - ظاهر الشاهر - مرجع سبق ذكره - ص 7 .

لقد اتضح للجنة وبعد الفحص والتحري بأن العمليات المحاسبية الأصلية بالتعامل مع شركات LJM و LJM1 و Chew Co. والتي أدت إلى الانهيار كانت عمليات ذات هيكلية مغلوبة ومخالفة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. مع العلم بأن تلك العمليات تمت تحت موافقة وإشراف مراجعو ومستشارو الشركة الخارجيين Anderson والدليل على ذلك المبلغ المدفوع لهم مقابل تلك الاستشارات والبالغ 27 مليون دولار، والذي جاء ذكره ضمن تقرير مجلس الإدارة، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن تلك العمليات المغلوبة تتعلق بهيكلية عمليات ما يسمى (شركات ذات الأهداف المحددة) Special Purpose Entity . تنص القوانين والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بأن الشركة المتعاملة مع هذا النوع من الشركات يمكنها أن تعاملها كجهات مستقلة إذا ما تحقق الشرطين التاليين¹ :

- أن يكون أحد مالكي الشركة المتعاملة مع تلك الشركات مالكا فيها بما لا يقل عن 3% من أصولها ويجب أن ينظر لهذه النسبة بأنها تحتوي بعض المخاطر عند إجراء أي عملية مع ذلك النوع من الشركات.
 - يجب أن يكون للمالك المستقل لتلك الشركة السيطرة الكاملة عليها.
- إذا ما تحقق الشرطان فيمكن للشركة المتعاملة مع هذا النوع من الشركات إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن هذا التعامل ولا يتم تضمين أصول أو التزامات تلك الشركات في القوائم الموحدة للشركة المتعاملة، بغض النظر عن العلاقة الوثيقة بينها .
- يرى الباحث أنه عند تحليل العمليات سابقاً سنجد أن Enron خالفت القواعد المنصوص عليها وبشكل متعمد ومبيت مسبقاً وأقدمت على ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية.

ثالثاً : السوق المالي: هامش أمان المستثمرين (المتغير التابع):

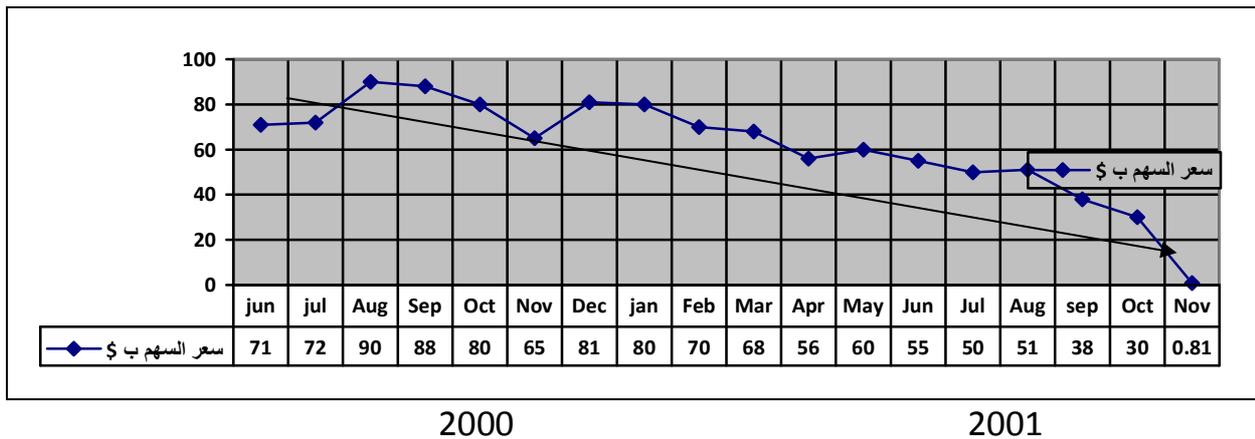
بعد سلسلة النجاحات التي حققتها هذه الشركة العملاقة ووصولها إلى المركز السابع في تصنيف أكبر المنشآت الاقتصادية في العالم سقطت الشركة سقوطاً اهتزت له أعمدة أسواق المال ، حيث شهدت أوضاع الشركة انهياراً كاملاً في نهاية عام 2001 م ، وبدأت أولى المشاكل عندما بدأ المراقبون الماليون يلاحظون تغيرات غامضة وغريبة في حسابات الشركة مما جعل لجنة المراقبة المالية الأمريكية تفتح ملف التحقيق وتبين باعتراف الشركة بأن أرباحها بين عامي 1997-2000 كانت 600 مليون دولار وليس كما ادعت 979 مليون دولار ويبين الجدول التالي أهم القيم المالية لشركة إنرون (www.enron.com) :

¹ القشي ، ظاهر الشاهر – حازم الخطيب – " الحاكمية المؤسسية بين المفهوم و إمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية " – مجلة اربد للبحوث العلمية – المجلد العاشر – العدد الأول – 2006 – ص 10 .

جدول (4-3) جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أهم القيم المالية لشركة إنرون :

1998	1999	2000	البيان
31260	40112	100789	الإيرادات (بالمليون)
105	893	979	صافي الربح (بالمليون)
1.01	1.1	1.12	ربح السهم (بالنسبة المئوية)
29350	33381	65503	إجمالي الأصول (بالمليون)
22302	23811	54033	إجمالي الالتزامات (بالمليون)
7048	9570	11470	حق الملكية (بالمليون)

وصلت القيمة السوقية في أوائل 2001 إلى 70 بليون دولار والقيمة السوقية للسهم 90 دولار الأمر الذي يعني أن القيمة السوقية/القيمة الدفترية تعادل 6.1 مرة. نتيجة لهذه المؤشرات الحادة إيجابياً ونتيجة لأن الشركة قد برعت في تداول الأدوات المالية وابتكار الجديد منها قامت الشركة بتأسيس العديد من الوحدات ذات الهدف الخاص حتى وصل عددها إلى ما يقرب من 13 شركة ذات مسئولية محدودة وتابعة. ولم تكن هذه الشركات أو الوحدات تابعة مباشرة لشركة إنرون، لكنها كانت تأخذ شكل تنظيم من علاقات التبعية من شركة بحيث لا يتبع إنرون مباشرة إلا ثلاث شركات متبوعة بخمسة أخرى. معظم هذه الشركات تخصصت في توفير التمويل للشركة الأم والشركات الوسيطة. وأهم مصادر التمويل كان تملك الشركات ذات الأهداف الخاصة لأسهم شركة إنرون والأدوات المالية الأخرى المكملة والاقتراض بضمانها. ولقد حافظت شركة إنرون على أن يكون لكل مستثمر خارجي نسبة من رأس مال الشركة الخاصة لا تقل عن 3%. يجب التنويه بأن القيمة السوقية لشركة إنرون بدأت الانخفاض حتى قبل إعلان الإفلاس والانهيار المالي الكبير لها ويمكن تبين حركة الإغلاق اليومي لسعر سهم إنرون بالمخطط التالي علماً أن الإعلان عن التخفيض كان في الشهر 11 عام 2001 :



شكل (4-3) يوضح حركة أسعار سهم شركة الطاقة إنرون خلال عامي 2000-2001

وصل سهم إنرون لأعلى سعر في تاريخ 23-8-2000 بسعر 90 دولار في حين وصل في تاريخ 26-11-2001 لسعر أقل من دولار واحد .

بينت إحدى الدراسات مقدار تورط الأشخاص (الذين كان من المفترض فيهم حماية حقوق المساهمين وبقية الأطراف الأخرى) في استلام مكافآت ضخمة من الشركة ، كما أنهم كانوا يمتلكون حصص كبيرة من أسهم الشركة وقاموا ببيعها بطريقة مثيرة للريبة بمبالغ مرتفعة وكأنهم كانوا يتوقعون ما سيحدث للشركة من انهيار حاد في قيمة أسهمها ، ومما يثبت على أن الأطراف الداخلية تطلع على تفاصيل لا تطلع عليها باقي الأطراف وهذه التصرفات يمكن عرضها بالجدول التالي¹:

جدول (3- 5) بعض التصرفات التي قام بها الأطراف الداخلية في شركة الطاقة إنرون .

المنصب	التصرف الذي قام به
المدير المالي (Robert Belfer)	باع أكثر من مليون سهم
عضو لجنة التعويضات (Norman Blake)	باع 1.7 مليون سهم في عام 2000
مدقق مالي (Ronnie Chan)	إعلان استقالة في 13-11-2002
مدير تنفيذي (John Duncan)	باع أكثر من 2 مليون سهم في 5-2001
رئيس لجنة المراجعة (Robert Jaedicke)	باع 841 ألف سهم
رئيس لجنة سياسات الشركة (Jon Title)	دفع له 12 مليون دولار في عام 2000 كاستشارات وضارب بـ 123 مليون دولار ثم حصل على مكافأة 10,6 مليون في عام 2001 وباع أسهم بقيمة 50 مليون في نفس العام
كبير المدراء التنفيذيين بالشركة (Jeff Skilling)	دفع له 1,9 مليون كمكافأة و4,6 مليون كمكافأة أيضاً وباع أسهم بقيمة 62 مليون عام 2000
مسؤول مالي في الشركة	باع أسهم في الشركة بقيمة 268 مليون بسعر 72 دولار للسهم الواحد تقريباً

هذه التصرفات كشفت عن معلومات داخلية حصلوا عليها لم تكن قد ظهرت لباقى الأطراف وذلك باستغلال المركز الوظيفي في الشركة .

توصلت دراسة أخرى² إلى أن أثر فضيحة إنرون على مكتب المراجعة آرثر أندرسون امتدت لتصل إلى مستثمري الشركات الأخرى التي تقوم بمراجعتها ، وأن المستثمرين لديهم ردة فعل قوية تجاه التقارير الخاصة بالعقوبات التنظيمية المفروضة على مكاتب المراجعة ، مما يثبت أن جودة المراجعة التي كانت يتمتع بها مكتب المراجعة انهارت بانهاض العوامل التي أشار إليها الباحث في الفصل الأول .

يرى الباحث أن هامش أمان المستثمرين كان مزيفاً والسبب الحقيقي يكمن في بُعد القيمة السوقية للسهم عن القيمة الحقيقية وعدم إتباع أي إستراتيجية للكشف عن القيمة الحقيقية للسهم فضلاً عن وجود تلاعبات قاتلة ذات خلفية إبداعية ومتواطئة مع مكتب المراجعة .

¹Tonge , Alyson - & other " The Enron Story : you can fool some of the people some of the time " – Business Ethics: A European Review – Vol 12 – No. 1- jan 2003 – p 11 & p 13 .

²Doogar, Rajib & Hong Xie " Auditor Credibility Impairment Spillovers : Evidence from Three Andersen Engagement" University of Illinois- USA – October 2007 – p32 .

خاتمة البحث :

من خلال العرض للحالة العملية السابقة يرى الباحث أن متغيرات الدراسة أصبحت أكثر وضوحاً حيث تبين لنا أثر جودة المراجعة المقدمة من مكتب المراجعة (المتغير المستقل) على هامش أمان المستثمرين ممثلة بالقيمة السوقية والقيمة الحقيقية (المتغير التابع) في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية (المتغير الوسيط) في شركة Enron للطاقة .

خاتمة الفصل :

لقد أضحت مفهوم المحاسبة الإبداعية موضع اهتمام الكثير من الباحثين وذلك للأهمية التي اكتسبها في الآونة الأخيرة ولارتباطه بالعديد من المفاهيم الأخرى ، وبما أن أساليب المحاسبة الإبداعية أصبحت تمارس من قبل إدارات الشركات بشكل كبير (وذلك للدوافع والغايات التي أشرنا إليها سابقاً) ، كان لزاماً على الهيئات والمنظمات المهنية المحلية والدولية ضرورة الإسراع في الحد من هذا الانتشار وذلك بإصدار المعايير الرقابية والنشرات التوجيهية والدورات التدريبية التي ترفع من مستوى المهنة وتؤكد على أخلاقيات ممارستها.

تحقيقاً لجودة المراجعة الخارجية يجب على المراجع الخارجي الالتزام بمعايير التدقيق الدولية وبقواعد السلوك المهني والأخلاقي للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ومراعاة الالتزام بأخلاقيات المهنة كونها العماد الذي تبنى عليه مهنة المراجعة (مهنة الثقة والحارس الأمين) .

بذلك يكون الباحث قد حقق الأهداف التالية التي حددها في منهجية البحث:

- دراسة أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المحاسبية .
 - بيان أثر جودة المراجعة الخارجية في الحد من انتشار ممارسات المحاسبة الإبداعية .
 - المنظور الأخلاقي الذي يجب أن يلتزم به القائم على إعداد القوائم المالية والمحاسبية .
- تعد مهنة المراجعة من أكثر المهن التي تتجح وتزداد جودتها بالتركيز على مكوناتها المعنوية أكثر من المادية منها (فما قيمة حجم مكتب المراجعة وكثرة فروعها أمام عامل استقلال المراجع في أداء عمله)، فهي مهنة رأسمالها الثقة والعدالة وعدم التحيز.

الفصل الرابع :

الدراسة الميدانية على سوق دمشق للأوراق المالية

- لمحة عن سوق دمشق للأوراق المالية .
- وصف مجتمع البحث وأسباب الاختيار .
- وصف عينة البحث .
- وصف أداة البحث (البناء - الصدق) .
- التحليل الإحصائي واختبار فروض البحث .

أولاً : لمحة عن سوق دمشق للأوراق المالية¹ :

التشريعات :

بتاريخ 2006/10/1 صدر المرسوم التشريعي رقم (55) والذي ينص على إنشاء سوق للأوراق المالية في سورية تعرف باسم سوق دمشق للأوراق المالية ، كما نص المرسوم على أن تكون السوق تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وهي ترتبط بهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتعمل تحت إشرافها، وبحيث يكون المقر الرئيسي للسوق مدينة دمشق، كما نص قانون السوق على أنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء تحويل السوق إلى شركة مساهمة مملوكة من قبل أعضاء السوق عند توفر المناخ الملائم لذلك على أن تبقى خاضعة لإشراف الهيئة.

إدارة السوق :

يدير السوق مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء يسمّى بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح مجلس المفوضين، وبحيث يتضمن ممثلين اثنين عن الشركات المساهمة، وممثلين اثنين عن شركات الخدمات والوساطة المالية، وثلاثة أعضاء من أصحاب الخبرة والمؤهلات في الأسواق المالية يختارهما مجلس مفوضي الهيئة، بالإضافة إلى ممثل عن الهيئة وممثل عن مصرف سورية المركزي .

بالإضافة إلى مجلس الإدارة، يتم تعيين مدير تنفيذي ونائبه من قبل رئيس مجلس الوزراء بناءً على توصية من مجلس المفوضين واقتراح من مجلس إدارة السوق، للقيام بالمهام التنفيذية التي يتطلبها عمل السوق.

موارد السوق :

- بدلات انتساب واشتراكات الأعضاء السنوية.
- العمولات التي تستوفيها السوق لقاء عمليات البيع والشراء.
- الاعتمادات التي تخصصها لها الدولة.
- المنح والهبات التي تحصل عليها السوق من أية جهة توافق عليها الهيئة.
- الغرامات المتحققة عن المخالفات المرتكبة لأنظمة السوق.
- أي موارد أخرى تقررها الهيئة.

¹ WWW.DSE.SY

العضوية :

العضوية في السوق إلزامية لجميع الشركات المدرجة وشركات الوساطة والخدمات المالية المرخصة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

الأوراق المالية

يتم حالياً تداول أسهم الشركات المساهمة السورية المدرجة في السوق حيث تمثل عدداً من المصارف وشركات التأمين، بالإضافة إلى بعض الشركات المساهمة الأخرى في قطاعات الاتصالات والخدمات والصناعة.

وبالإضافة للأسهم ستقوم السوق بإدراج الأوراق المالية الحكومية الصادرة عن الجمهورية العربية السورية (أذونات - سندات)، كما سيكون هنالك نظام يسمح بتداول وحدات صناديق الاستثمار المشترك والصكوك الإسلامية، وأدوات الدين التي تصدر عن الشركات المساهمة السورية والوحدات الاستثمارية الصادرة عن صناديق وشركات الاستثمار.

كما يمكن إدراج أية أوراق مالية أخرى سورية أو غير سورية، متعارف عليها على أنها أوراق مالية، ويتم اعتمادها كذلك من قبل مجلس مفوضي الهيئة.

تجدر الإشارة إلى أن سوق دمشق للأوراق المالية تشتمل على **السوق النظامية** وهي التي يتم من خلالها تنظيم التعامل بأسهم شركات تحكمها شروط إدراج خاصة تتعلق بتوفر شروط الربحية والرسملة وعدد المساهمين وغيرها، وسوق أخرى هي **السوق الموازية** والتي يتم فيها تنظيم التعامل بأسهم شركات تحكمها شروط إدراج ميسرة خاصة بهذه السوق وتعمل على توفير السيولة المبكرة للأوراق المالية المدرجة وذلك إلى حين توفر الشروط الخاصة بإدراجها في السوق النظامية. كما تجدر الإشارة إلى إمكانية انتقال الشركات من وإلى السوق الموازي بحسب الحالة والظروف ، وتؤكد السوق على أن قيود الملكية المدونة في سجلات السوق وحساباتها، سواء كانت خطية أو إلكترونية، وأي وثائق صادرة عنها هي الدليل القانوني على تداول الأوراق المالية المبيّنة فيها بتاريخ تلك السجلات أو الحسابات أو الوثائق ما لم يثبت عكس ذلك.

التداول

يتم التداول في السوق حالياً أيام الاثنين والثلاثاء والخميس، وساعات التداول ميدئياً محددة بساعتين ونصف في كل جلسة تداول وستقوم السوق بزيادة عدد أيام التداول مع تطور السوق وازدياد حجم التداول.

يتم تداول الأسهم وفقاً للمزاد المستمر (Continuous Auction) بينما يتم تداول السندات وفقاً لنظام التسعير (Quote Driven).

إن عملية شطب الأوامر وإلغاء تنفيذها مسموحة وبما يتناسب مع أنظمة السوق أما بالنسبة للبيع الآجل والبيع على الهامش أو إقراض واقتراض الأسهم فهو غير مسموح به حالياً.

ثانياً : وصف مجتمع البحث :

قام الباحث بتقسيم مجتمع البحث إلى أربعة فئات وذلك بما يخدم البحث وبما يمثل متغيرات الدراسة وتمثل الفئات كما يلي :

- الفئة الأولى الشركات السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وعددها الإجمالي (22) شركة¹: تعكس هذه الفئة متغير أساليب المحاسبة الإبداعية كونها تتم غالباً في أروقة حسابات الشركات وبما يخدم الإدارات ومعد القوائم المالية .
- نلاحظ قلة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وخاصة في القطاع الصناعي والزراعي ويعود ذلك برأي الباحث إلى عدة أسباب لعل من أهمها :
- قلة الوعي بأهمية السوق المالية .
- كثرة الشركات العائلية والتضامنية في السوق السورية بشكل عام وقلة الندوات والمؤتمرات التي تحضها على تغيير وضعها إلى نمط الشركات المساهمة .
- حداثة عهد سوق دمشق للأوراق المالية .
- الفئة الثانية : شركات الوساطة والمستشارين الماليين والذين حصلوا على أمر المباشرة في العمل في السوق المالي وعددها (10) شركات² : وتعكس هذه الشركات متغير هامش أمان المستثمر كونها تساهم بشكل كبير في تقدير سعر السهم الحقيقي وتقديم النصح والمشورة للمستثمر وإعطائه هامش أمان ضد أية أخطار قد تواجهه مستقبلاً .

¹ انظر في الملحق رقم 2 لمعرفة أسماء الشركات المدرجة.

² انظر في الملحق رقم 2 لمعرفة أسماء شركات الوساطة .

- **الفئة الثالثة :** مراجعي الحسابات الخارجيين : وتشمل هذه الفئة مكاتب المراجعة المرخص لها العمل في السوق المالي السوري وعددهم (22) مراجع معتمد في تاريخ 2010-12-31 والذين يعملون كمراجعين خارجيين والذين يدققون حسابات الشركات المساهمة السورية ، ويعود سبب اختيار هذه الفئة كونها تعكس هذه الفئة متغير جودة المراجعة الخارجية حيث يقوم الباحث بدراسته كمتغير مستقل وأثره على هامش أمان المستثمر .
- **الفئة الرابعة :** فئة المشرفين والقائمين على السوق المالي ويقدر عددهم 18 مشرف (9 رؤساء مراكز و9 أعضاء مجلس الإدارة): وتشمل هذه الفئة العاملين في السوق المالي والمسؤولين على رفع سوية العلمية والعملية للسوق المالي، وزيادة خصائص السوق المالية السورية كزيادة كفاءة السوق والشفافية المالية والحد من التلاعب ونشر الإشاعات ، وتقوم هذه الفئة على إصدار التعليمات والقوانين التنظيمية الخاصة بالسوق المالي وإقامة الندوات والحوارات ونشر الوعي للمستثمر، ويعود سبب اختيار الباحث لهذه الفئة كونها فئة حيادية يمكن أن ترى متغيرات البحث من زاوية أخرى لا تمثل أية متغيرات .

ثالثاً : وصف عينة البحث :

يبين الجدول التالي مقدار التناسب بين مجتمع البحث وبين عينة البحث

جدول (1-4) جدول يوضح مقدار التناسب بين مجتمع البحث وعينة البحث

النسبة	عدد عينة البحث	عدد فئة المجتمع المدروس	البيان
% 46	10	22	شركة مدرجة
% 50	5	10	شركة وساطة
%73	16	22	مراجع معتمد
% 72	13	18	مشرف مالي
% 61	44	72	الإجمالي

المصدر : الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي .

تم تحديد خصائص عينة البحث من حيث عدد سنوات الخبرة والاختصاص العملي والمؤهل العلمي والشخصية الاعتبارية والمسمى الوظيفي وفق الجدول التالي :

جدول (4- 2) جدول يوضح الخصائص الديموغرافية لعينة البحث

المؤهل العلمي			سنوات الخبرة			البيان				
دكتوراه	ماجستير	تعليم جامعي	أكثر من 20	من 10 إلى 20	أقل من 10					
8	23	33	4	11	49	العدد				
الشخصية الاعتبارية				التخصص العلمي						البيان
مشرف مالي	شركة وساطة	شركة مدرجة	مكتب مراجعة	أخرى	إحصاء	مالية	اقتصاد	إدارة	محاسبة	
13	14	21	16	6	4	19	8	5	22	العدد
المسمى الوظيفي							البيان			
أخرى ¹	مدير تنفيذي	مشرف في السوق	محاسب الشركة	مدير مالي	مدير حسابات	مراجع خارجي				
3	7	13	5	11	9	16	العدد			

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي .

¹ مدير إداري – رئيس قسم ...

في حين يوضح الجدول التالي العدد الإجمالي لقوائم الاستقصاء الموزعة على المجتمع المدروس والمستلمة والقابلة للتحليل :

جدول (4 - 3) جدول يوضح العدد الإجمالي لقوائم الاستقصاء الموزعة على عينة البحث .

الشخصية الاعتبارية	العدد الموزع	العدد المستلم	العدد المستبعد	القابل للتحليل
شركة مدرجة 1	4	4	-	4
شركة مدرجة 2	4	3	1	2
شركة مدرجة 3	5	3	-	3
شركة مدرجة 4	1	1	-	1
شركة مدرجة 5	4	3	-	3
شركة مدرجة 6	3	2	1	1
شركة مدرجة 7	3	1	-	1
شركة مدرجة 8	4	3	1	2
شركة مدرجة 9	2	2	-	2
شركة مدرجة 10	5	3	1	2
إجمالي الفئة الأولى	35	25	4	21
شركة وساطة 1	3	3	-	3
شركة وساطة 2	3	2	-	2
شركة وساطة 3	2	2	-	2
شركة وساطة 4	5	5	1	4
شركة وساطة 5	5	4	1	3
إجمالي الفئة الثانية	18	16	2	14
مكتب مراجعة	17	17	1	16
إجمالي الفئة الثالثة	17	17	1	16
مشرف في السوق	15	14	1	13
إجمالي الفئة الرابعة	15	14	1	13
إجمالي الفئات	85	72	8	64

المصدر : الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي .

رابعاً : وصف أداة البحث :

- البناء :

اعتمد الباحث على نموذج الاستمارة (الاستبيان) لاستخلاص البيانات والمعلومات ولتحقيق أهداف الدراسة البحثية ، حيث تم تصميم الاستمارة اعتماد على ما يلي :

- الدراسات والأبحاث التي تطرقت لموضوع جودة المراجعة أو موضوع هامش أمان المستثمر أو أساليب المحاسبة الإبداعية بشكل نظري .

- الدراسات والأبحاث التي تناولت متغيرات الدراسة بشكل مستقل أو حاولت الربط فيما بينها (مثل متغير جودة المراجعة أو متغير هامش أمان المستثمر ...)

تتألف الاستمارة من قسمين رئيسيين و فق الآتي :

أ- **قسم خصائص العينة** : وهو مكون من عدة أسئلة تتعلق بالخصائص الديموغرافية عن أفراد العينة وقد احتوى هذا القسم على عدة فقرات وهي: الخبرة والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والمسمى الوظيفي والشخصية الاعتبارية .

ب- **القسم الثاني : قسم متغيرات الدراسة** :

تم التأكد من أن الاستمارة المعدة لهذا البحث صالحة لقياس ما اعتدت لقياسه وأنها تتضمن كافة العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل ووضوح فقراتها بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وذلك من خلال:

1- **الصدق الظاهري** :

للتأكد من صدق استمارة البحث، تم عرضها على عدد من الأساتذة المحكمين في كلية الاقتصاد في جامعة حلب، للاسترشاد بأرائهم حول مدى دقة ووضوح فقراتها، وبناءً على ملاحظاتهم تم تعديل صياغة بعض الفقرات من حيث البناء، إلى أن تم التوصل إلى الاستمارة في صورتها النهائية، وأصبح في مقدور الباحث توزيعها على أفراد عينة الدراسة في سوق دمشق للأوراق المالية (موضحة في الملحق رقم 1) .

2- **ثبات أداة القياس (الموثوقية) Reliability** :

تم إجراء اختبار الثبات على عبارات الاستمارة باستخدام معامل **Alpha Cronbach** ألفا كرونباخ ويقصد بثبات أداة القياس " الاتساق الداخلي بين عباراتها ولثبات الأداة جانبيين ، الأول هو استقرار المقياس كأن يتم

الحصول على النتائج إذا قيس المتغير مرات متتالية ، أما الجانب الثاني للثبات هو الموضوعية أي أن يتم الحصول على ذات الدرجة بغض النظر عن الشخص الذي يطبق نتائج الاختبار أو الذي قان بتصميمه ، إن قيمة معامل الارتباط ألفا كرونباخ تتراوح بين (0 - 1) وحتى يتمتع المقياس بالثبات يجب ألا يقل الحد الأدنى لقيمة معامل الارتباط عن (0,70) ويوضح الجدول الآتي نتائج التحليل الإحصائي لمعامل الارتباط مستخدمة برنامج التحليل الإحصائي SPSS 18 لكل من محاور الاستمارة :

جدول (4 - 4) جدول يوضح قيمة معامل ثبات أداة القياس (ألفا كرونباخ) .

عدد العبارات	تقييم الثبات	قيمة المعامل	المحور
21	مقبول	0,705	محور جودة المراجعة الخارجية
21	عالٍ	0,888	محور أساليب المحاسبة الإبداعية
18	عالٍ	0,886	محور هامش أمان المستثمر
60	عالٍ جداً	0.937	جميع المحاور

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي .

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط تتراوح بين (0,705) لمحور جودة المراجعة الخارجية و(0,888) لمحور أساليب المحاسبة الإبداعية ، أي أن جميع المحاور تميزت بالاتساق الداخلي بين عباراتها وذلك عند مقارنتها بالمعيار الأساسي أكبر من (0,70) وعند إجراء اختبار معامل الارتباط على جميع المحاور ظهرت النتيجة (0,937) و هي أكبر من (0,70) مما يدل على اتساق داخلي عالٍ جداً بين عبارة الاستمارة مما يجعلها صالحة لقياس ما اعتدت له .

خرجت الاستمارة في نهاية المطاف متضمنة لـ 60 عبارة تمثل متغيرات الدراسة ويقابل كل عبارة خمس خيارات وفق مقياس ليكرت الخماسي وهو المقياس المستخدم في استمارة الدراسة وقد تم ترميز هذا المقياس كما يلي:

جدول (4 - 5) يوضح ترميز مقياس ليكرت الخماسي .

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5 درجات	4 درجات	3 درجات	2 درجات	1 درجة

في حين يمكن تقسيم درجة الموافقة والتأثير بمقارنة المتوسط الحسابي للعبارات مع الجدول التالي :
جدول (4 - 6) يوضح درجات الموافقة .

المتوسط الحسابي	أقل من 2	2 إلى أقل من 3	3 إلى أقل من 3.75	3.75 إلى أقل من 4.5	أكثر 4.5
الدرجة	ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

وتتكون الاستمارة من ثلاث محاور وهي:

المحور الأول : ويعكس المتغير المستقل (جودة المراجعة الخارجية) وقد احتوى على (21) فقرة (الفقرات من 1 - 21) وتناولت موضوع جودة المراجعة الخارجية بخطواتها بدءاً من المفهوم (5 فقرات) ثم عوامل المؤثرة على تكوينها (12 فقرة) ومن ثم نتائج تحققها (4 فقرات) وتم إعطاء قيمة كل من عبارتها من ناحية تأثيرها على هامش أمان المستثمر.

جدول (4 - 7) يوضح عبارات المحور الأول .

المتوسط الحسابي	العبارة	التسلسل
المفهوم : تتمثل جودة المراجعة الخارجية بـ		
4.16	التزام المراجع بمعايير المراجعة وقواعد وآداب السلوك المهني.	1
4.33	الاكتشاف والإفصاح عن الأخطاء والتلاعبات الجوهرية في القوائم المالية .	2
3.75	تقليل الخطر الكلي للمراجعة.	3
4.11	زيادة حالة الأمان والثقة لمستخدمي القوائم المالية	4
4.31	زيادة جودة المعلومات والبيانات في القوائم المالية المنشورة	5
العوامل : إن ما يلي هي من العوامل التي تؤثر على جودة المراجعة الخارجية:		
4.17	حجم مكتب المراجعة المؤدي للخدمة وفروعه الكثيرة في مختلف البلدان .	6
4.25	سمعة مكتب المراجعة وقلة الدعاوى القضائية المرفوعة عليه	7
3.94	تخصص مكتب المراجعة في صناعة الشركة موضوع المراجعة .	8
3.47	زيادة رقم الأتعاب والأجور الذي يتقاضاه مكتب المراجعة بما يتناسب مع الجهد المبذول .	9
4.16	التقدم التكنولوجي والوسائل العلمية التي يتبعها مكتب المراجعة وعوامل أخرى مرتبطة بمكتب المراجعة.	10
3.64	استقلال فريق المراجعة بقراره وعمله.	11
4.09	خبرة فريق المراجعة والشهادات التي يحملها .	12
4.09	حجم الشركة موضوع المراجعة وتعقد عملياتها وتعدد فروعها وشركاتها التابعة لها .	13
3.34	نظام الرقابة الداخلية الخاص بالشركة موضوع المراجعة وقوته والضبط الداخلي للعمليات .	14
4.06	مستوى الوعي الذي يتميز به مستخدم القوائم المالية وفهمه وإدراكه لبنود القوائم المالية.	15
3.45	التقدير الأقرب لتوقعات مستخدمي القوائم المالية من أداء عملية المراجعة .	16
3.23	حجم الشركة موضوع المراجعة وتعقد عملياتها وتعدد فروعها وشركاتها التابعة لها .	17
نتائج تحقق جودة المراجعة : إن ما يلي يُعد من المؤشرات على نجاح وتحقيق جودة المراجعة :		
4.02	عندما تساهم عملية المراجعة في تضيق فجوة التوقعات الكائنة بين المراجع الخارجي وبين مستخدمي القوائم المالية	18

19	عند المساهمة في زيادة خصائص جودة المعلومات المحاسبية.	3.75
20	عند المساهمة في زيادة جودة الأرباح وذلك بمصادقية رقم الربح مستقبلاً و عدم وجود أية أرباح وهمية أو ناتجة عن عملية بيع غير مضمونة .	3.98
21	عند المساهمة في زيادة جودة تقرير المراجعة و إتباع القواعد والمعايير العامة في إعداده .	3.69
المتوسط العام		3.90

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لعبارات المحور الأول مقدار (3.90) بانحراف معياري صغير (0.32) مما يشير إلى عدم تشتت إجابات عينة الدراسة وصلاحيّة المتوسط الحسابي وجودته ليعطي مؤشراً عام عن وجود أثر جودة المراجعة على هامش أمان المستثمر (وليس مقدار الأثر) وبمقارنة المتوسط الحسابي المحتسب (3.90) مع الجدول (4-5) جدول تقسيم درجات الموافقة نجد أن درجة التأثير مرتفعة حيث بلغت بين 3.75 و 4.5 مما يدل على وجود تأثير لجودة المراجعة الخارجية على هامش أمان المستثمر بشكل عام .

المحور الثاني : ويعكس المتغير الوسيط (أساليب المحاسبة الإبداعية) وقد احتوى على (21) فقرة (الفقرات من 22 - 42) وتناولت موضوع أساليب المحاسبة الإبداعية وقد عكسها الباحث من خلال 21 أسلوب منتقى منها ما هو معكوس في قائمة الدخل ومنها ما معكوس في قائمة المركز المالي ، وتم إعطاء قيمة كل من عبارته من ناحية تأثير جودة المراجعة الخارجية على أساليب المحاسبة الإبداعية (على العبارات).

جدول (4 - 8) جدول يوضح عبارات المحور الثاني .

المتوسط الحسابي	العبارة	التسلسل
	إن ما يلي يعد أسلوب من أساليب المحاسبة الإبداعية ¹	
4.48	إعداد فواتير شراء وبيع لعمليات وهمية .	1
4.38	التساهل في شروط الائتمان كالتخيم وشروط السداد وكفاية مخصص الديون .	2
3.98	احتساب مخصص غير عادل لهبوط الأسعار.	3
3.72	اعتماد نسب متدنية لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي المدينين .	4
3.69	عدم الإفصاح عن أثر إغلاق خط إنتاجي في قائمة الدخل بشكل مستقل .	5
3.70	تضمين الربح التشغيلي مكاسب من البنود غير العادية .	6
3.97	عدم الإفصاح عن النقدية المقيدة واستبعادها عند احتساب نسب السيولة .	7
4.52	اعتماد أسعار صرف غير صحيحة لترجمة و تسوية المعاملات بعملة أجنبية .	8
4.56	اعتماد أسعار سوق غير عادلة لتقييم محفظة الأوراق المالية.	9
4.34	التلاعب بتصنيف الذمم قصيرة و طويلة الأجل.	10
4.16	تصنيف بنود محفظة الأوراق المالية بشكل مخالف للقواعد الواردة في معايير المحاسبة الدولية .	11
4.09	إدراج البضاعة التالفة ضمن المخزون السلعي .	12

¹ الحلبي ، ليندا " دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية " مرجع سبق ذكره - قائمة الاستقصاء الثانية .

4.14	تضخيم القيمة السوقية للمخزون السلعي مقارنة بالأسعار الجارية في السوق .	13
3.83	تغيير طريقة صرف المخزون السلعي دون مبررات مقبولة .	14
3.81	احتساب مصروف الاستهلاك بمعدلات غير المتعارف عليها	15
3.64	تغيير طريقة الاستهلاك دون مبررات مقبولة .	16
3.80	المبالغة في تقييم القيم العادلة للأصول المالية .	17
4.03	احتساب إطفاء الأصول غير الملموسة بما لا يتناسب مع توجهات معايير المحاسبة الدولية المعتمدة .	18
3.98	عدم إدراج أقساط مستحقة من القروض .	19
3.63	الحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية العام لدعم صافي رأسمال العامل .	20
4.06	إثبات مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الاستثمارات غير المخصصة للمتاجرة ضمن حساب البضاعة المشتراة أو المباعة .	21
4.02	المتوسط العام	

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لعبارات المحور الثاني مقدار (4.02) بانحراف معياري صغير (0.29) مما يشير إلى عدم تشتت إجابات عينة الدراسة وصلاحيّة المتوسط الحسابي وجودته ليعطي مؤشراً عام عن وجود أثر جودة المراجعة على أساليب المحاسبة الإبداعية (وليس مقدار الأثر) وبمقارنة المتوسط الحسابي المحتسب (4.02) مع الجدول (4-5) جدول تقسيم درجات الموافقة نجد أن درجة التأثير مرتفعة حيث بلغت بين 3.75 و 4.5 مما يدل على وجود تأثير لجودة المراجعة الخارجية على أساليب المحاسبة الإبداعية بشكل عام.

المحور الثالث: ويعكس المتغير التابع (هامش أمان المستثمر) وقد احتوى على (18) فقرة (الفقرات من 43 - 60)، وتناولت موضوع هامش أمان المستثمر وقد عكسه الباحث من خلال مراحل بناء هامش أمان المستثمر وهي مرحلة البحث 5 فقرات والجانب السلوكي 6 فقرات والجانب التحليلي 7 فقرات ، وتم إعطاء قيمة لكل عبارة من عبارات المحور وذلك في ضوء أثر أساليب المحاسبة الإبداعية عليها .

جدول (4 - 9) جدول يوضح عبارات المحور الثالث.

المتوسط الحسابي	العبارة	التسلسل
	يقوم المستثمر بالإجراءات التالية لاتخاذ قرار الاستثمار بما يحقق له هامش أمان :	
	أولاً : المرحلة الأولى : مرحلة البحث :	
3.88	يقوم المستثمر بدراسة الأسواق المالية و انتقاء السوق المناسبة له .	1
3.94	يقوم المستثمر بدراسة كفاءة السوق و قوة استجابته لأية معلومات جديدة.	2
3.98	يهتم المستثمر باختيار القطاع المالي الذي يكون قادراً على فهمه (كقطاع البنوك أو الطاقة أو المواد الأولية أو الخدمات) .	3
3.73	يقوم المستثمر بدراسة كافة الشركات المدرجة في القطاع الذي قام باختياره ودرجة المنافسة.	4
4.41	يقوم المستثمر باختيار الشركة التي تتميز تقاريرها المالية بالجودة و المصادقية من باقي الشركات المدرجة .	5

ثانياً: المرحلة الثانية: الجانب السلوكي: إن ما يلي يزيد من حالة الأمان والاطمئنان لدى المستثمر وبما يخفف من عنصر المخاطرة لديه:		
6	جودة التقارير المالية و المحاسبية وخلوها من أية أخطاء أو تلاعبات جوهرية .	4.39
7	جودة خصائص المعلومات المحاسبية.	4.20
8	جودة تقرير مراجع الحسابات .	4.23
9	قيام المراجع ببذل العناية المهنية وذلك باكتشافه كافة الأخطاء والتلاعبات الجوهرية (فجوة التوقعات)	4.52
10	الإفصاح في التقارير المالية عن حقيقة الوضع المالي للشركة وقيامها بتحصيل الأرباح المستحقة والمحقة سابقاً (جودة الأرباح) .	4.64
11	الحصول على العائد المتوقع نتيجة صفقة سابقة .	4.16
ثالثاً : المرحلة الثالثة: الجانب التحليلي: إن ما يلي يساعد المستثمر على معرفة القيمة الحقيقية للسهم ووضع هامش أمان له ضد الأخطار المتوقعة أو غير المتوقعة.		
12	القيمة السوقية الحالية للسهم.	4.53
13	معرفة القيمة الدفترية للسهم.	4.11
14	حركة سعر السهم التاريخية في السوق المالي .	4.33
15	استخدام التحليل الفني لتقدير هامش الأمان .	4.03
16	استخدام التحليل المالي لمعرفة القيمة الحقيقية للسهم .	4.13
17	ثبات مستوى الأرباح التي تحققها الشركة بما يساعد ذلك على تحديد نسبة هامش الأمان .	4.03
18	الاعتماد على المعلومات العامة عن الشركة .	3.97
4.18	المتوسط العام	

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لعبارات المحور الثالث مقدار (4.18) بانحراف معياري صغير (0.24) مما يشير إلى عدم تشتت إجابات عينة الدراسة وصلاحيّة المتوسط الحسابي وجودته ليعطي مؤشراً عام عن وجود أثر لأساليب المحاسبة الإبداعية على هامش أمان المستثمر (وليس مقدار الأثر) وبمقارنة المتوسط الحسابي المحتسب (4.18) مع الجدول (4-5) جدول تقسيم درجات الموافقة نجد أن درجة التأثير مرتفعة حيث بلغت بين 3.75 و 4.5 مما يدل على وجود تأثير لأساليب المحاسبة الإبداعية على هامش أمان المستثمر بشكل عام.

خامساً : التحليل الإحصائي واختبار الفروض :

التحليل الإحصائي لمقدار معامل الارتباط و لقياس معنوية نماذج الانحدار :

- تم استخدام معامل الارتباط Regression واستخراج مقدار الارتباط وقوته وإشارته ونسبة التأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع .
- تم استخدام تحليل التباين (ANOVA) من أجل معرفة فيما إذا كانت نماذج الانحدار المستخدمة في البحث معنوية أم لا وذلك عن مستوى معنوية 0,05 وتحديد الثوابت وكتابة معادلات الانحدار الخطية .

- الاعتماد على F-Test و T-Test لتحديد معنوية معادلات الانحدار واختبار الفروض الخاصة بالبحث.
 أولاً : الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الخارجية وبين هامش أمان المستثمر.

للإجابة على الفرضية الأولى قام الباحث بإعداد الجدولين التاليين باستخدام برنامج SPSS 18 باستخدام تحليل الانحدار كما يلي :

جدول (4 - 5) جدول يوضح معامل الارتباط والتحديد للفرضية الأولى .

المؤشر	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	F	SIG
القيمة	0,841	0,708	150.042	0,000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

جدول (4 - 6) جدول يوضح نموذج الانحدار لاختبار الفرضية الأولى .

النموذج	معاملات الانحدار غير المعيارية		معاملات الانحدار المعيارية	قيمة T المحسوبة	Sig . المعنوية	الدلالة الإحصائية
	B ثابت	الخطأ				
(الثابت)	0,203 -	0,359	-----	0,566-	0,573	-----
جودة المرجعة	1.122	0,092	0,841	12.249	0,000	معنوي

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي .

يتضح من الجدولين السابقين :

- إن قيمة F تساوي (150.042) وهي معنوية عند مستوى (0,05) مما يعني أن المتغير المستقل (جودة المراجعة الخارجية) صالح للتنبؤ بالمتغير التابع (هامش أمان المستثمر).

- بلغت قيمة معامل الارتباط R (0,841) وبمستوى دلالة 0,000 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني أن العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وبين هامش أمان المستثمر علاقة إيجابية طردية وقوية لأنها قريبة من (1) وهذا يعني أن جودة المراجعة ينعكس إيجابياً على هامش أمان المستثمر .
- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.708) وهذا يعني أن المتغير المستقل (جودة المراجعة) يفسر ما نسبته 70.8 % من التغير الإيجابي الحاصل في المتغير التابع (هامش أمان المستثمر) وأن ما نسبته 29.2 % ترجع إلى متغيرات أخرى لم تكن موضوع الدراسة أو إلى أخطاء ناتجة عن دقة اختيار العينة وغيرها من العوامل .
- كما بلغت درجة التأثير B (-0.203) كثابت وللمتغير (1.122) أي أن التغير الحاصل في جودة المراجعة الخارجية سيؤدي إلى تغير إيجابي في هامش أمان المستثمر وبقيمة مضروبة بـ 1,122 مطروح منها 0.203 يمكن تبيان ذلك من خلال معادلة الانحدار التالية :

$$Y = - 0.203 + 1.122 X$$

- يتضح أيضاً من الجدول الثاني قيمة معنوية Sig تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد في البحث .

من خلال التحليل السابق وبناءً على النتيجة الأخيرة يتم رفض فرضية العدم والتي تنص : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الخارجية وبين هامش أمان المستثمر وقبول الفرضية البديلة والتي تنص : يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الخارجية وبين هامش أمان المستثمر .

ثانياً: الفرضية الثانية : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الخارجية وبين ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية .

للإجابة على الفرضية الثانية قام الباحث بإعداد الجدولين التاليين باستخدام برنامج SPSS 18 باستخدام تحليل الانحدار كما يلي :

جدول (4 - 7) جدول يوضح معامل الارتباط والتحديد للفرضية الثانية .

المؤشر	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F	SIG
القيمة	- 0.74	0,547	74.825	0,000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

جدول (4 - 8) جدول يوضح نموذج الانحدار لاختبار الفرضية الثانية .

الدلالة الإحصائية	Sig . المعنوية	قيمة T المحسوبة	معاملات الانحدار المعيارية	معاملات الانحدار غير المعيارية		النموذج
			Beta	الخطأ	B ثابت	
----	0,573	0,253-	-----	0,481	0.122	(الثابت)
معنوي	0,000	8,650	- 0,74	0,123	-1.062	جودة المرجعة

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي .

يتضح من الجدولين السابقين :

- إن قيمة F تساوي (74,825) وهي معنوية عند مستوى (0,05) مما يعني أن المتغير المستقل (جودة المراجعة الخارجية) صالح للتنبؤ بالمتغير التابع (أساليب المحاسبة الإبداعية).
- بلغت قيمة معامل الارتباط R (-0,74) وبمستوى دلالة 0,000 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني أن العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وبين أساليب المحاسبة الإبداعية علاقة سلبية عكسية وقوية لأنها قريبة من (1) وهذا يعني أن زيادة جودة المراجعة تعكس سلباً على أساليب المحاسبة الإبداعية .
- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.547) وهذا يعني أن المتغير المستقل (جودة المراجعة) يفسر ما نسبته 54.7 % من التغير الحاصل في المتغير التابع (أساليب المحاسبة الإبداعية) وأن ما نسبته 45.3 % ترجع إلى متغيرات أخرى لم تكن موضوع الدراسة أو إلى أخطاء ناتجة عن دقة اختيار العينة وغيرها من العوامل .
- كما بلغت درجة التأثير B (0.122) أي أن التغير الحاصل في جودة المراجعة الخارجية سيؤدي إلى تغير عكسي في أساليب المحاسبة الإبداعية بمقدار قيمة مضروبة بـ (-1.062) مضافاً إليها 0.122 يمكن تبيان ذلك من خلال معادلة الانحدار التالية :

$$Y1 = 0.122 - 1.062 X$$

- يتضح أيضاً من الجدول الثاني قيمة معنوية Sig تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد في البحث .

من خلال التحليل السابق وبناءً على النتيجة الأخيرة يتم رفض فرضية العدم و التي تنص :لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الخارجية وبين أساليب المحاسبة الإبداعية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الخارجية وبين ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية.

ثالثاً: الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب المحاسبة الإبداعية وبين هامش أمان المستثمر.

للإجابة على الفرضية الثالثة قام الباحث بإعداد الجدولين التاليين باستخدام برنامج SPSS 18 باستخدام تحليل الانحدار كما يلي :

جدول (4 - 9) جدول يوضح معامل الارتباط والتحديد للفرضية الثالثة .

المؤشر	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	F	SIG
القيمة	- 0.758	0,574	83.655	0,000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

جدول (4 - 10) جدول يوضح نموذج الانحدار لاختبار الفرضية الثالثة .

النموذج	معاملات الانحدار غير المعيارية		معاملات الانحدار المعيارية	قيمة T المحسوبة	Sig . المعنوية	الدلالة الإحصائية
	B ثابت	الخطأ				
(الثابت)	1,345	0,312	-----	4.307	0,000	-----
جودة المرجعة	-0,704	0,077	0,758	9,146	0,000	معنوي

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي .

يتضح من الجدولين السابقين :

- إن قيمة F تساوي (83,655) وهي معنوية عند مستوى (0,05) مما يعني أن المتغير المستقل (أساليب المحاسبة الإبداعية) صالح للتنبؤ بالمتغير التابع (هامش أمان المستثمر).
 - بلغت قيمة معامل الارتباط R (-0,758) وبمستوى دلالة 0,000 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني أن العلاقة بين أساليب المحاسبة الإبداعية وبين هامش أمان المستثمر علاقة سلبية عكسية وقوية لأنها قريبة من (1) وهذا يعني أن زيادة استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية تعكس سلباً على هامش أمان المستثمر .
 - بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.574) وهذا يعني أن المتغير المستقل (أساليب المحاسبة الإبداعية) يفسر ما نسبته 57.4 % من التغير الحاصل في المتغير التابع (هامش أمان المستثمر) و أن ما نسبته 42.6 % ترجع إلى متغيرات أخرى لم تكن موضوع الدراسة أو إلى أخطاء ناتجة عن دقة اختيار العينة و غيرها من العوامل .
 - كما بلغت درجة التأثير B (1.345) أي أن التغير الحاصل في أساليب المحاسبة الإبداعية سيؤدي إلى تغير عكسي في هامش أمان المستثمر بمقدار قيمة مضروبة بـ (-0,704) مضافاً إليها 1.345 يمكن تبيان ذلك من خلال معادلة الانحدار التالية :
- $$Y_2 = 1.345 - 0.704 X$$
- يتضح أيضاً من الجدول الثاني قيمة معنوية Sig تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد في البحث .
- من خلال التحليل السابق وبناءً على النتيجة الأخيرة يتم رفض فرضية العدم و التي تنص :لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب المحاسبة الإبداعية وبين هامش أمان المستثمر وقبول الفرضية البديلة والتي تنص: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب المحاسبة الإبداعية وبين هامش أمان المستثمر .

رابعاً: الفرضية الرابعة: لا تؤثر أساليب المحاسبة الإبداعية على العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وبين هامش أمان المستثمر:

للإجابة عن هذه الفرضية قام الباحث بدراسة معامل الارتباط بين جودة المراجعة الخارجية وبين هامش أمان المستثمر بشكل مستقل (كما في الفرضية الأولى) ثم بدراسته تأثير وجود متغير أساليب المحاسبة الإبداعية على هذا الارتباط ويوضح الجدول التالي والاعتماد ذلك على نتائج التحليل الإحصائي ذلك :

جدول (4 - 11) جدول يوضح معامل الارتباط بين المتغيرات وكيفية تغيره .

البيان	بدون وجود أساليب المحاسبة الإبداعية	مع وجود أساليب المحاسبة الإبداعية
العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية و بين هامش أمان المستثمر	معامل الارتباط R	معامل الارتباط R
	0.841	0,639
الدلالة	0.000	0.000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يتبين لنا من الجدول السابق أن معامل الارتباط بين جودة المراجعة و بين هامش الأمان كان بمقدار (0,841) وهو قوي وقريب من (1) لكن بدخول متغير أساليب المحاسبة الإبداعية انخفض ليصبح (0,639) وهذا يدل على أن استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية يؤثر على قوة الارتباط بين جودة المراجعة و بين هامش أمان المستثمر فتقوم بإضعافها مع بقاء مستوى المعنوية ذو دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الخارجية و بين هامش أمان المستثمر (الدلالة أقل من 0.05) .

وبالتالي نرفض فرضية العدم والتي تنص: لا تؤثر أساليب المحاسبة الإبداعية على العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية و بين هامش أمان المستثمر ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص تؤثر أساليب المحاسبة الإبداعية على العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية و بين هامش أمان المستثمر .

النتائج والتوصيات :

أولاً : النتائج :

توصل الباحث استناداً إلى الدراسة الميدانية إلى النتائج التالية أنه:

- 1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الخارجية وبين هامش أمان المستثمر، وهذا يعني أن أداء عملية المراجعة الخارجية بجودة وفعالية من قبل المراجع من شأنه زيادة هامش أمان المستثمر ، ويتم ذلك بالالتزام بالمراجع بالمعايير الدولية في المحاسبة والمراجعة الصادرة عن المنظمات والجمعيات المهنية وكذلك مراعاة العوامل التي تؤثر على جودة المراجعة وخاصة التي تخص المراجع كالاستقلال بقراره ، مما ينعكس على هامش أمان المستثمر كون البيانات التي تنتج خالية من أية أخطاء جوهرية وبالتالي يتوضح لديه قيمة السهم الحقيقية وحساب هامش أمانه بدقة أكبر، من ناحية أخرى أداء عملية المراجعة بجودة من شأنه تضيق فجوة التوقعات بين المراجع وبين المستثمر مما يزيد من ثقة المستثمر في أداء المراجع في اكتشاف الأخطاء .
- 2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الخارجية وبين أساليب المحاسبة الإبداعية ، وهذا يعني أن أداء عملية المراجعة الخارجية بجودة وفعالية من قبل المراجع من شأنه الحد من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية ، ذلك أن هدف جودة المراجعة الخارجية الرئيسي هو اكتشاف الأخطاء الجوهرية والتلاعب في القوائم المالية والمحاسبة ، إن أداء عملية المراجعة بالجودة المناسبة يجعل مُعد البيانات يضع في اعتباره أن أية خطوة إضافية أو تلاعب قد يقوم به يصبح احتمال كشفه أكبر من قبل المراجع مما يلزمه بعدم استخدام أية أساليب أو الاستفادة من المرونة التي تتيحها بعض المعايير .
- 3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب المحاسبة الإبداعية وبين هامش أمان المستثمر ، وهذا يعني أن زيادة ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية من شأنه تخفيض هامش أمان المستثمر، عندما يقوم معد القوائم المالية باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية يضل على المستثمر معرفة القيمة الحقيقية للسهم وبالتالي يقوم المستثمر بحساب هامش أمانه على أساس قيمة حقيقية وهمية مما يزيد من احتمال تعرضه للأخطار المستقبلية غير المتوقعة، إن هدف الرئيسي لإستراتيجية هامش أمان المستثمر هو تكوين درع سعري له لحماية المستثمر من أية مخاطر مستقبلية غير متوقعة ويكون ذلك بتكوين هامش أمان بين

القيمة الحقيقية والقيمة التي يطلبها السوق منه ، وبممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية من قبل الشركات من شأنه عدم تحقيق الهدف الرئيسي التي يتطلع له المستثمر .

4- تؤثر أساليب المحاسبة الإبداعية على العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وبين هامش أمان المستثمر أي أن استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية من قبل معد البيانات يضعف العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وبين هامش أمان المستثمر، ويتم ذلك بالتأثير أولاً على الهدف الرئيسي لجودة المراجعة الخارجية وهو اكتشاف الأخطاء والتلاعب في القوائم المالية ، ثم بالتأثير على العوامل المؤثرة على جودة المراجعة كالتأثير على استقلال المراجع في حال عدم كشفه لبعض التلاعبات ، ثم بالتأثير على نتائج تحقق جودة المراجعة كالمساهمة في زيادة فجوة التوقعات القائمة بين المراجع وبين المجتمع المالي ، فضلاً عن تأثيرها على هامش أمان المستثمر، إن استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية من شأنه أن يضع المستثمر في حسبانته عدم قدرة المراجع الخارجي على كشفها وبالتالي التأثير على الثقة المتبادلة بين المستثمر وبين المراجع الخارجي .

كنتيجة علمية تتعلق بشخص الباحث سوف يقوم الباحث في المستقبل بوضع نموذج مقترح لقياس جودة المراجعة والحكم على أداء مكتب المراجعة من خلاله (دراسة تطبيقية) .

ثانياً : التوصيات :

يوصي الباحث بما يلي :

- 1- يجب على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية العمل على تغيير مراجع الحسابات كل فترة زمنية لأن طول الفترة الزمنية تؤثر على استقلال المراجع.
- 2- ضرورة التزام مكاتب المراجعة العاملة في سوريا بالمعايير الدولية الصادرة عن المنظمات والجمعيات المهنية لما لها من أثر على زيادة جودة الخدمة المقدمة من قبلها، وبما ينعكس عليها بالعديد من النتائج الإيجابية أهمها إخلاء المسؤولية تجاه الأطراف المختلفة وزيادة سمعتها الحسنة والاحتمك إليها في قضايا كبرى على مستوى الدولة.
- 3- ضرورة أن تقوم الشركات المساهمة وخاصة المدرجة في السوق المالي باختيار مكتب المراجعة الذي يقدم خدمة ذات جودة وذو سمعة حسنة ، كون أن ذلك الاختيار يهيم العديد من الأطراف المرتبطة بالشركة وخاصة المستثمرين منها .

- 4- يجب على مكتب المراجعة والشركة موضوع المراجعة تحديد أتعاب المراجعة المناسبة بما يتناسب مع الجهد المبذول وعدم لجوء الشركة للمكتب الذي يقدم خدمة بسعر أقل مع عدم مراعاة العوامل الأخرى، كما يجب على المنظمات المهنية أن تصدر تعليمات عامة تحدد مقدار الأتعاب المناسبة وذلك استناداً لبعض الخصائص كنوع النشاط الذي تقوم به الشركة وحجمها في السوق وتعدد فروعها .
- 5- ضرورة تفعيل دور لجان المراجعة في سوريا لما لها انعكاس كبير على الحد من انتشار التلاعبات المحاسبية .
- 6- يجب على المراجع الالتزام بأخلاقيات المهنة والتي لا يمكن أن يضبطها أي قانون بما يساهم في حل أزمة الثقة على عمله المعروف بالحارس الأمين.

قائمة المراجع :

المراجع العربية :

أولاً : الكتب :

- 1-أحمد، سامح محمد رضا رياض " اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية " معهد الإدارة العامة - الرياض - السعودية - عام 2010 .
- 2-الاتحاد الدولي للمحاسبين "معايير التدقيق ورقابة الجودة الدولية " طبعة عام 2009 .
- 3-الصبان ، محمد سمير و عبد الله هلال " لأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات " الإسكندرية - الدار الجامعية- عام 1998
- 4-البدوي منصور - وشحاتة السيد شحاتة " دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة" الدار الجامعية- الإسكندرية - 2002 / 2003 .
- 5-الزعيبي، محمد بلال ، وعباس الطلافحة " النظام الإحصائي SPSS " الجامعة الأردنية - عمان - دار وائل للنشر - عام 2000 .
- 6- " الدروس المستفادة من انهيار شركة إنرون" منشورات بورصتي القاهرة والاسكندرية- عام 2005 .
- 7-السقا ،السيد أحمد - ومدثر طه أبو الخير" مشاكل معاصرة في المراجعة " كلية التجارة - جامعة طنطا - طنطا - بدون تاريخ .
- 8-بكري ، علي حاج " أصول مراجعة الحسابات " منشورات جامعة حلب - كلية الاقتصاد - 2004 .
- 9-توماس ولیم - وأمرسون هنكي " المراجعة بين النظرية والتطبيق " دار المريخ - الرياض - عام 1986 .
- 10-حمود، خضير كاظم " إدارة الجودة الشاملة " الطبعة الأولى - دار المسيرة للنشر- عام 2000
- 11- حلوة حنان، رضوان " النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير " دار وائل للنشر - الطبعة الأولى - عام 2003.
- 12-حماد ، طارق عبد العال " موسوعة معايير المراجعة"- الدار الجامعية- القاهرة - 2004.
- 13-كبيبة ، محمد ، وماهر بدوي " الإحصاء التطبيقي " منشورات جامعة حلب - كلية الاقتصاد - 2003 .
- 14-"مرافبة ومراجعة داخلية" - المؤسسة العامة للتدريب الفني و التدريب المهني مجلس الإدارة العامة - 247 حسب - السعودية - عام 2008.
- 15-مطر ، محمد " إدارة الاستثمارات " - عمان - الأردن - عام 1993 .
- 16-مطر، محمد " أثر إجراءات المحاسبة الخلاقة "- التحليل الائتماني - بدون دار نشر - 2003 .
- 17-نور، أحمد محمد ، وآخرون " دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات " الدار الجامعية - الإسكندرية - عام 2007 .

ثانياً : الدوريات :

- 18- إبراهيم، محمد زيدان " السلوك الأخلاقي للإدارة عن قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال" - دراسة اختبارية - جامعة المنوفية - مصر - 2006.
- 19- أبو معمر، فارس " دور تقارير المدقق الشرعي على عملاء البنك و قرارات الاستثمار " مجلة الجامعة الإسلامية - المجلد الخامس - العدد الثاني - يونيه - 1997.
- 20- أحمد، زياد جمال إبراهيم " العوامل المؤثرة في جودة التدقيق من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة ببيئة التدقيق " دراسة تحليلية - 2003.
- 21- البارودي ، شريف محمد " تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمركز المالية وأثرها على جودة المعلومات المالية بالقوائم المالية " مجلة الفكر المحاسبي- كلية التجارة- جامعة عين شمس - العدد الأول - سنة 2002 .
- 22- التويجري ، عبد الرحمن علي ، وحسين محمد النفاعي " جودة خدمة المراجعة - دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين " مجلة جامعة الملك عبد العزيز - كلية الاقتصاد والتجارة - م 22 ، ع1 - 2008.
- 23- الجبر، يحيى بن علي "العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والمراجع الخارجي"-دراسة تطبيقية-مجلة البحوث المحاسبية -الجمعية السعودية للمحاسبة-المجلد 11-العدد2-2012.
- 24- الحلبي ، نبيل " المشكلات التي تواجه مهنة المراجعة و أثرها على الفائدة و الثقة بالقوائم المالية المنشورة من قبل الشركات السورية الخاصة " مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 22 - العدد الثاني - 2006
- 25- الشوبكي و آخرون " أثر المعلومات المحاسبية التي خضعت للمراجعة في تنشيط حركة الأسهم في بورصة عمان " مجلة بحوث جامعة حلب - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - العدد 44 - عام2006.
- 26- الشاطري، إيمان حسين ، وحسام عبد المحسن العنقري " انخفاض مستوى أتعاب المراجعة وآثاره على جودة الأداء المنهي " دراسة ميدانية - مجلة جامعة الملك عبد العزيز - كلية الاقتصاد والتجارة - م20، ع1.
- 27- القشي ، ظاهرالشاهر - حازم الخطيب " الحاكمة المؤسسية بين المفهوم و إمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية " مجلة اربد للبحوث العلمية - المجلد العاشر - العدد الأول - 2006 .
- 28- القشي ، ظاهر شاهر" انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة " المجلة العربية للإدارة - جامعة الدول العربية -المجلد 25 - العدد الثاني - القاهرة 2005.
- 29- حمادة ، رشا " دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية " دراسة ميدانية-مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 26- العدد الثاني - 2010.

- 30- جربوع ، يوسف محمود " فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق تضيق هذه الفجوة " مجلة الجامعة الإسلامية - المجلد الثاني عشر - العدد - عام 2004.
- 31- صبيحي ، محمد حسي عبد الجليل " دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الداخلي في البنوك التجارية" المجلة العلمية للدراسات التجارية-كلية التجارة - جامعة زقازيق - العدد 2 بنها - عام 2001.
- 32- فرج ، سهى السيد حسن " خطر ممارسات المحاسبة الإبداعية واخفاق المراجعة في مواجهته " مجلة البحوث المالية والتجارية - كلية التجارة - جامعة بور سعيد- عدد 2-2009.
- 33- مصطفى ، صادق حامد " تحليل كفاءة و فعالية عملية المراجعة الخارجية في اكتشاف غش الإدارة " مجلة جامعة الملك عبد العزيز - كلية الاقتصاد والتجارة - م 15 ، ع 1 - الرياض - 2001 .
- 34- مبارك، الرفاعي ابراهيم " دور جودة أنشطة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح " دراسة تطبيقية - جامعة الملك سعود - 2008.
- 35- محمد ، ثناء عطية ، وأمال كمال إبراهيم "تحو إطار لتحسين جودة الأداء المهني للمراجعة والرقابة عليها " - دراسة تطبيقية - المجلة المصرية للدراسات التجارية-كلية التجارة - جامعة المنصورة - المجلد الثامن عشر- العدد الرابع - 1994.
- 36- ندا ، محمد صبري إبراهيم " أثر القوائم المالية المنشورة على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية في مصر " الجمعية العلمية - كلية التجارة - جامعة عين شمس - العدد الأول - سنة أولى - 1997.
- 37- يونس، محمود حلمي " مراجعة النظر لمكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر كأداة رقابية لتحسين جودة الأداء المهني " دراسة ميدانية استطلاعية - المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة- جامعة عين شمس - العدد الثالث - 1997.

ثالثاً: المنشرات والمؤتمرات:

- 38- أبو عجيبة ، عماد محمد علي " أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح [دليل من الأردن] " بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي بعنوان " الازمة المالية والاقتصادية الدولية " - كلية العلوم الاقتصادية - جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر - 2009.
- 39- المعتاز ، احسان بن صالح " أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها : انهيار شركة إنرون والدروس المستفادة " بحث مقدم للمؤتمر الحادي عشر لسبل تطوير المحاسبة - جامعة الملك سعود - الرياض - المملكة العربية السعودية - 2006 .
- 40- الشريف ، إقبال عدنان و عماد محمد أبو عجلة " العلاقة بين جودة الأرباح و الحاكمية المؤسسية " بحث مقدم إلى جامعة الزرقاء الخاصة - المؤتمر العلمي السابع - كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية - الأردن - 2009/11/11.
- 41- الخشماوي ، علي محمود - محسن ناصر الدوسري " المحاسبة الإبداعية و دور المدقق في التحقق من ممارستها و نتائجها " بحث مقدم إلى مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة - الأردن - عمان - 2008 - ديوان المحاسبة الكويتي - www.sabq8.org .

42- الزعبي ، علي فلاح - ماجد عبد العزيز الجريبي " دور الإبداع المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية الاقتصادية في مؤسسات المال والأعمال الأردنية " بحث علمي مقدم الى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة فيلادلفيا- 5 تموز 2007.

43- ربابعة ، عبد الرؤوف - سامي حطاب " التحليل المالي و تقييم الأسهم و دور الإفصاح في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية " دليل من هيئة الأوراق المالية و السلع - الإمارات العربية المتحدة - أبو ظبي - مارس 2006 .

رابعاً: الرسائل العلمية :

44- الآغا ، عماد سليم " دور الحوكمة في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية " دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية - رسالة ماجستير-كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الأزهر - غزة - 2011 .

45- الأهدل عبد السلام " العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية " رسالة ماجستير كلية التجارة - جامعة أسيوط - عام 2002.

46- أبو الهين - إياد حسن " العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين " رسالة ماجستير - الجامعة الإسلامية - غزة - كلية التجارة - 2005.

47- الحارس ، عبد الرحمن عمر " فجوة التوقعات في المراجعة الخارجية " رسالة ماجستير جامعة تشرين - كلية الاقتصاد - 2009.

48- الخزندار ، أية جار الله عثمان " مدى تأثير التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله " رسالة ماجستير - كلية التجارة - الجامعة الإسلامية - غزة - 2008.

49- الشامي ، أكرم يحيى علي " أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك العاملة في الجمهورية اليمنية " رسالة ماجستير - جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا - كلية العلوم المالية والإدارية - اليمن - 2008 .

50- القشي، ظاهر شاهر يوسف " مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية " رسالة دكتوراه-جامعة عمان للدراسات العليا - كلية الدراسات الإدارية والمالية-عام 2003 .

51- القري، ميسون بنت محمد علي " دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية " دراسة ميدانية لنيل درجة الماجستير - كلية الاقتصاد و التجارة - جامعة الملك سعود - عام 2010 .

52- حمدان ، محمد "مدى تطبيق المدقق القانوني للإجراءات اللازمة للتوقع بالفشل والصعوبات المالية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، 1996.

53- درويش ، محمد مسلم - " دور لجان المراجعة في زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية " دراسة ميدانية - رسالة ماجستير- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق- 2009 .

- 54- دهمش ، رلى " مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في الأردن " دراسة ميدانية - رسالة ماجستير - كلية الإدارة - الجامعة الأردنية - عمان - عام 1994.
- 55- غريب ، عادل ممدوح " مدى إدراك واستجابة المستثمرين للمحتوى الإعلامي لتقرير مراجع الحسابات وأثره على قراراتهم الاستثمارية " دراسة تطبيقية - كلية التجارة جامعة الأزهر - عام 2007 .
- 56- فراش ، رباب عبد الملك " أثر الخبرة على أداء المراجع الخارجي " رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والتجارة - جامعة الملك عبد العزيز - السعودية - عام 2001.
- 57- ليندا سليمان الحلبي " دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية " رسالة ماجستير - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية-جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا-الأردن- 2009 .
- 58- مصطفى محمود مصطفى " دور معايير المراجعة في تضيق فجوة التوقعات " رسالة ماجستير - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - 2008 .
- 59- واكد ، سامي صبحي سليم " الفجوة بين توقعات مستخدمي القوائم المالية و طبيعة عمل المراجع " دراسة ميدانية - رسالة ماجستير - كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية - جدة - عام 2003.

المراجع الانكليزية :

أولاً: الكتب : The BOOKS :

- 1 - Swensen, David & other " Benjamin Graham, David L. Dodd – Security analysis " Foreword By Warren E. Buffett – The Mc Graw Hill Companies – USA – New York – Sixth Edition – 2009.
- 2- Dorsey , Pat – " The Five Rules for Successful Stock investing "- John Wiley & Sons, Inc – Hoboken- New Jersey - USA - 2004 .
- 3 - Mulford , Charles w. and Eugene E.Comiskey " The Financial Numbers Game – Detecting Creative Accounting Practices " John Wiley & Sons Inc – New York – Copyright 2002.
- 4 - Klarman , seth A – " Margin of Safety " – Harper Business – published October 28th – 1991.
- 5- M.Bragg ,Steven " Accounting Reference Desktop " US – GAAP- John Wiley & Sons Inc –New York – copyright 2002 .
- 6 - AICPA . SAS . No4 . 1974.

ثانياً : الدوريات : Periodicals :

- 7- DeAngelo , E " Auditor Size and audit quality " , Journal of Accounting and Economics , Vol . 3 ,1981, p 183 .
- 8 - Polmrose, Zoe-Vonna " An Analysis of Auditor litigation and Audit Service Quality "The Accounting Review , Vol LXIII- No 1 , January , 1988 , p 186 .

- 9 - Knapp, C. Michael, "Factors That Audit Committee Members Use as Surrogates for Audit Quality" *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, (Vol.10, No.1, Spring, 1991) p 38 .
- 10 - Davidson, R., and Neu, D., 1993, "A Note on Association Between Audit Firm Size and Audit Quality", *Contemporary Accounting Research*, (Vol. 9, No. 2),1993 - P 479 .
- 11 - Carcello Joseph and Other " Audit Quality Attributes The perceptions of Partners Prepares and Financial Statement User " T.M.C Garth , 1992 . p6 .
- 12- Jang, Hwee-Yong Jonathan and Lin, Chan-Jane, " Audit Quality and Trading Volume Reaction: A study of Initial public Offering of Stocks", *Journal of Accounting and Public Policy*,(Vol.12, No. 3, Fall, 1993), pp 263-287 .
- 13 - Chaney, Paul - Kirkl, Philipcn , " Shredded Reputation : The Cost of Audit Failure " , *Journal of Accounting Research* ,(Vol 40 , No 4 , USA , 2002) , p p 1221-1245 .
- 14 - Paulc . schaur " The Effects of Industry Specialization on Audit Quality " , *Bowling Green State University* , USA , 2000, p22 .
- 15 - www.aicpa.com " Firm's System of Quality Control " – 1 –January – 2012- pp 3249- 3281 .
- 16 - *Managerial Finance / J . F . Weston ., E . F . Brigham . Managerial Accounting / Harold Bieman . – P 422.*
- 17 - Hermanns Severine , " Financial Information and Earning Quality a Literature Review " *Working paper Faculties Universities* , Notre-Dame De la paix , 2006 , p 43 .
- 18 - Li yang & Other " Audit Quality ,Earnings Quality and the Cost of Equity Capital " *Working Paper to Research Centre By the Federal of Australia* , University of NSW and Capital Markets CRC. January , 2009
- 19 - Salhi , mahdi ," An Investigation of the Effect Audit Quality on Accrual Reliability of Listed Companies Tehran Stock Exchange " *Review of International comparative Management* ,Vol .11, Issues 5 , December 2010 , pp 940 – 960 .
- 20 - Hussainey, K." The impact of audit quality on earnings predictability" . *Managerial Auditing Journal*, (24) (4) (2009), p p 340-351
- 21 - Amat , Oriol and Catherine Gowthorpe – " Creative accounting : Nature, Incidence and Ethical Issues " – *Journal of Economic Literature classification : M41 –Economic and biasness working paper No. – p 732*
- 22 - Balaciu , Diana – " Is Creative Accounting a Form of Manipulation"- *University of Oradeor – Faculty of Economics – Department of Accounting – Journal accredited CNCSIS-Category B+ - Tom xvII- 2008 –volume III- p 936*

- 23 - Original Documents " Enron Financial Statements for 5 years and Powers Report", Department of accounting, college of business administration, University of Illinois at Chicago, April 4, 2002.
- 24 -Tonge , Alyson - & other " The Enron Story : you can fool some of the people some of the time " – Business Ethics: A European Review – Vol 12 – No. 1- jan 2003 – p 11 & p 13
- 25 - Doogar, Rajib & Hong Xie " Auditor Credibility Impairment Spillovers : Evidence from Three Andersen Engagement" University of Illinois- USA – October 2007 – p32.
- 26- Kerstin Bernoth & Gentram b wolf "Fool The Markets? Creative Accounting , Fiscal Transparency and Sovereign Risk Premia CESIFO organization – Germany- April – 2006 .
- 27 - Paulc . schaur " The Effects of Industry Specialization on Audit Quality " , Bowling Green State University , USA , 2000, p22
- 28- Tendeloo B.,V., "Earning Management And Audit Quality in Europe : Evidence from the Private Client Segment Market " Ann Vanstraelen – University of Antwerp –Faculty of Applied Economics- Maastricht – 2005.
- 29- Becker et al, "The Effect of Audit Quality on Earning Management" Contemporary Accounting Research . Vol15 – No. 1:1:21 1998
- 30- Amat, O. Blake, J. Dowds, J. " The ethics of Creative Accounting"- Journal of Economic Literature-Vol(62)-1999-pp 161-196
- 31- Doogar, R., Hong Xie " Auditor Credibility Impairment Spillovers - Evidence from Three Andersen Engagements"- University of Illinois- Syracuse University-USA- October, 2007.

ثالثاً : الأطروحات : **Dissertation :**

- 32- Holt, Travis P. " The Effects of Internal Audit Role and Reporting Relationships on Investor Perception of Disclosure Credibility" Dissertation for the degree of Doctor philosophy Accounting The University of Alabama – USA- 2009 .
- 33- Dang, li " Assessing Actual Audit Quality " Thesis Doctor of Philosophy – Drexel University – May – 2004.

بعض المواقع المعتمدة في البحث :

- موقع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA :

www.aicpa.org

- موقع سوق دمشق للأوراق المالية :

www.dse.sy

الملاحق



الجمهورية العربية السورية

جامعة حلب

كلية الاقتصاد

ماجستير محاسبة

يقوم الباحث بإجراء بحث بعنوان

" أثر جودة المراجعة الخارجية على هامش أمان المستثمر في ظل

تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية "

(دراسة ميدانية)

ويعهد فيكم القيام بالإجابة على الاستبانة المقدمة لكم راجياً الدقة الكاملة في الإجابة ومقدياً جزيل شكره وامتنانه على تعاونكم الكامل علماً أن هذه المعلومات ستبقى سرية ولأغراض البحث العلمي فقط .

وجزاكم الله تعالى خيراً

إشراف الدكتور : خالد أومري

الباحث: سامر دواردة

جودة المراجعة الخارجية: هي قدرة مراجع الحسابات على اكتشاف التلاعب والأخطاء الجوهرية في التقارير المالية المحاسبية وذلك بالتزامه بالمعايير الدولية في المحاسبة والمراجعة .

هامش أمان المستثمر : هي إستراتيجية يتبعها المستثمر لشراء أسهم بأقل من قيمتها الحالية وتكوين هامش لديه ضد الأخطار المستقبلية .

أساليب المحاسبة الإبداعية : هي مجموعة من الخطوات الإضافية التي يقوم بها معد القوائم المالية بطلب من الإدارة غالباً لجعل صورة المركز المالي للمنشأة سليمة وإمكانية استمرار وبقاء المنشأة .

أولاً : المعلومات الشخصية عن عينة الدراسة :

الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الإجابة :

1- سنوات الخبرة :

()	أقل من 10 سنوات	()	من 10 إلى 20 سنة	()	أكثر من 20 سنة
-----	-----------------	-----	------------------	-----	----------------

2- المؤهل العلمي :

()	تعليم جامعي	()	ماجستير	()	دكتوراه
-----	-------------	-----	---------	-----	---------

3- التخصص العلمي :

()	محاسبة	()	إدارة أعمال	()	اقتصاد
()	علوم مالية و مصرفية	()	إحصاء	()	أخرى اذكرها

4- الشخصية الاعتبارية :

()	مكتب	()	شركة مدرجة اذكرها	()	سوق دمشق المالي	()	شركة وساطة اذكرها
()	مراجعة	()	()	()

5- المسمى الوظيفي :

()	مراجع خارجي	()	مدير حسابات	()	مدير مالي
()	محاسب الشركة	()	مشرف في السوق المالي	()	مدير تنفيذي
()	أخرى اذكرها	()	()

ثانياً : اختبار الفرضيات :

الرجاء اختيار العبارة التي تعبر عن وجهة نظركم بالتأشير بعلامة (✓) في الخانة المناسبة علماً أن الباحث يقوم بدراسة جودة المراجعة الخارجية (المفهوم-العوامل-نتائج تحققها) وأثرها على هامش أمان المستثمر (مرحلة البحث - الجانب السلوكي - الجانب التحليلي) في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية (ممارسات المحاسبة الإبداعية) .

- المحور الأول: جودة المراجعة الخارجية وفق ما يلي :

الرجاء اختيار قيمة كل من العبارات التالية من ناحية تأثيرها على هامش أمان المستثمر :

ت	الفقرة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير بشدة
المفهوم : تتمثل جودة المراجعة الخارجية بـ						
1	التزام المراجع بمعايير المراجعة وقواعد وآداب السلوك المهني.					
2	الاكتشاف والإفصاح عن الأخطاء والتلاعبات الجوهرية في القوائم المالية.					
3	تقليل الخطر الكلي للمراجعة.					
4	زيادة حالة الأمان والثقة لمستخدمي القوائم المالية					

					5	زيادة جودة المعلومات والبيانات في القوائم المالية المنشورة
العوامل : إن ما يلي هي من العوامل التي تؤثر على جودة المراجعة الخارجية:						
					6	حجم مكتب المراجعة المؤدي للخدمة وفروعه الكثيرة في مختلف البلدان .
					7	سمعة مكتب المراجعة وقلة الدعاوى القضائية المرفوعة عليه
					8	تخصص مكتب المراجعة في صناعة الشركة موضوع المراجعة .
					9	زيادة رقم الأتعاب والأجور الذي يتقاضاه مكتب المراجعة بما يتناسب مع الجهد المبذول .
					10	التقدم التكنولوجي والوسائل العلمية التي يتبعها مكتب المراجعة وعوامل أخرى مرتبطة بمكتب المراجعة .
					11	استقلال فريق المراجعة بقراره وعمله.
					12	خبرة فريق المراجعة والشهادات التي يحملها .
					13	التواصل الجيد فيما بين فريق المراجعة وبين الفريق والشركة موضوع المراجعة .
					14	حجم الشركة موضوع المراجعة وتعقد عملياتها وتعدد فروعها وشركاتها التابعة لها .
					15	نظام الرقابة الداخلية الخاص بالشركة موضوع المراجعة وقوته والضبط الداخلي للعمليات .
					16	مستوى الوعي الذي يتميز به مستخدم القوائم المالية وفهمه وإدراكه لبنود القوائم المالية.
					17	التقدير الأقرب لتوقعات مستخدمي القوائم المالية من أداء عملية المراجعة .
نتائج تحقق جودة المراجعة : إن ما يلي يُعد من المؤشرات على نجاح وتحقيق جودة المراجعة :						
					18	عندما تساهم عملية المراجعة في تضيق فجوة التوقعات الكائنة بين المراجع الخارجي و بين مستخدمي القوائم المالية
					19	عند المساهمة في زيادة خصائص جودة المعلومات المحاسبية.
					20	عند المساهمة في زيادة جودة الأرباح وذلك بمصادقية رقم الربح مستقبلاً و عدم وجود أية أرباح وهمية أو ناتجة عن عملية بيع غير مضمونة .
					21	عند المساهمة في زيادة جودة تقرير المراجعة و إتباع القواعد والمعايير العامة في إعداده .

المحور الثاني : أساليب المحاسبة الإبداعية : وفق ما يلي :

الرجاء اختيار قيمة كل من العبارات التالية من ناحية أثر جودة المراجعة الخارجية عليها:

ت	الفقرة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	إن ما يلي يعد أسلوب من أساليب المحاسبة الإبداعية:					
22	إعداد فواتير شراء وبيع لعمليات وهمية .					
23	التساهل في شروط الائتمان كالتخمس وشروط السداد وكفاية مخصص الديون .					
24	احتساب مخصص غير عادل لهبوط الأسعار .					
25	اعتماد نسب متدنية لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي المدينين .					
26	عدم الإفصاح عن أثر إغلاق خط إنتاجي في قائمة الدخل بشكل مستقل .					
27	تضمن الربح التشغيلي مكاسب من البنود غير العادية .					
28	عدم الإفصاح عن النقدية المقيدة واستبعادها عند احتساب نسب السيولة .					
29	اعتماد أسعار صرف غير صحيحة لترجمة و تسوية المعاملات بعملة أجنبية .					
30	اعتماد أسعار سوق غير عادلة لتقييم محفظة الأوراق المالية.					
31	التلاعب بتصنيف الذمم قصيرة و طويلة الأجل.					
32	تصنيف بنود محفظة الأوراق المالية بشكل مخالف للقواعد الواردة في معايير المحاسبة الدولية .					
33	إدراج البضاعة التالفة ضمن المخزون السلعي .					
34	تضخيم القيمة السوقية للمخزون السلعي مقارنة بالأسعار الجارية في السوق .					
35	تغيير طريقة صرف المخزون السلعي دون مبررات مقبولة .					
36	احتساب مصروف الاستهلاك بمعدلات غير المتعارف عليها					
37	تغيير طريقة الاستهلاك دون مبررات مقبولة .					
38	المبالغة في تقييم القيم العادلة للأصول المالية .					
39	احتساب إطفاء الأصول غير الملموسة بما لا يتناسب مع توجهات معايير المحاسبة الدولية المعتمدة .					
40	عدم إدراج أقساط مستحقة من القروض .					
41	الحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية العام لدعم صافي رأسمال العامل .					
42	إثبات مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الاستثمارات غير المخصصة للمتاجرة ضمن البضاعة المشتراة أو المباعة .					

المحور الثالث : هامش أمان المستثمر : وفق ما يلي :

الرجاء اختيار قيمة كل من العبارات التالية من ناحية أثر أساليب المحاسبة الإبداعية عليها :

ت	الفقرة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	يقوم المستثمر بالإجراءات التالية لاتخاذ قرار الاستثمار بما يحقق له هامش أمان :					
أولاً : المرحلة الأولى : مرحلة البحث :						
43	يقوم المستثمر بدراسة الأسواق المال وانتقاء السوق المناسب له					
44	يقوم المستثمر بدراسة كفاءة السوق و قوة استجابته لأية معلومات جديدة.					
45	يهتم المستثمر باختيار القطاع المالي الذي يكون قادراً على فهمه (كقطاع البنوك أو الطاقة أو المواد الأولية أو الخدمات).					
46	يقوم المستثمر بدراسة كافة الشركات المدرجة في القطاع الذي قام باختياره ودرجة المنافسة.					
47	يقوم المستثمر باختيار الشركة التي تتميز تقاريرها المالية بالجودة و المصدقية من باقي الشركات المدرجة .					
ثانياً: المرحلة الثانية : الجانب السلوكي : إن ما يلي يزيد من حالة الأمان والاطمئنان لدى المستثمر وبما يخفض من عنصر المخاطرة لديه :						
48	جودة التقارير المالية و المحاسبية وخلوها من أية أخطاء أو تلاعبات جوهرية .					
49	جودة خصائص المعلومات المحاسبية.					
50	جودة تقرير مراجع الحسابات .					
51	قيام المراجع ببذل العناية المهنية وذلك باكتشافه كافة الأخطاء والتلاعبات الجوهرية (فجوة التوقعات)					
52	الإفصاح في التقارير المالية عن حقيقة الوضع المالي للشركة وقيامها بتحصيل الأرباح المستحقة والمحققة سابقاً(جودة الأرباح).					
53	الحصول على العائد المتوقع نتيجة صفقة سابقة .					
ثالثاً : المرحلة الثالثة : الجانب التحليلي : إن ما يلي يساعد المستثمر على معرفة القيمة الحقيقية للسهم ووضع هامش أمان له ضد الأخطار المتوقعة أو غير المتوقعة .						
54	القيمة السوقية الحالية للسهم.					
55	معرفة القيمة الدفترية للسهم.					
56	حركة سعر السهم التاريخية في السوق المالي .					
57	استخدام التحليل الفني لتقدير هامش الأمان .					
58	استخدام التحليل المالي لمعرفة القيمة الحقيقية للسهم .					
59	ثبات مستوى الأرباح التي تحققها الشركة بما يساعد ذلك على تحديد نسبة هامش الأمان .					
60	الاعتماد على المعلومات العامة عن الشركة .					

ملحق رقم / 2 /

قائمة الشركات السورية المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية حتى تاريخ 31-12-2010

المصارف

بنك سورية الدولي الإسلامي (SIIB)

المصرف الدولي للتجارة والتمويل (IBTF)

البنك العربي - سورية (ARBS)

بنك بيمو السعودي الفرنسي (BBSF)

بنك بيبيلوس - سورية (BBS)

بنك سورية والمهجر (BSO)

بنك عوده سورية (BASY)

فرنسبنك سورية (FSBS)

بنك الشرق (SHRQ)

بنك سورية والخليج (SGB)

بنك الأردن سورية (BOJS)

بنك قطر الوطني سورية (QNBS)

التأمين

الشركة المتحدة للتأمين (UIC)

السورية الكويتية للتأمين (SKIC)

الاتحاد التعاوني للتأمين (SAIC)

العقيلة للتأمين التكافلي (ATI)

الشركة الوطنية للتأمين (NIC)

أروب سورية (AROP)

الخدمات

المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق (UG)

الشركة الأهلية للنقل (AHT)

الصناعي

الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية (AVOC)

الزراعي

الشركة الهندسية الزراعية للاستثمارات - نماء (NAMA)

قائمة بأسماء شركات الوساطة الحاصلة على أمر المباشرة من سوق دمشق للأوراق المالية حتى

تاريخ 31-12-2010 هي :

شركة بيمو السعودي الفرنسي المالية (BSFF)

شام كابيتال (CHCA)

الشركة الأولى للوساطة والخدمات المالية (AULA)

بايونيرز للوساطة والخدمات المالية (PIONEERS)

الشركة العالمية الأولى للاستثمارات المالية (G-ONE)

شركة إيفا للخدمات المالية (IFA)

شركة سنابل للاستثمارات المالية (SAN)

شركة سورية والمهجر للخدمات المالية (SOFS)

المركز المالي الدولي للخدمات والوساطة المالية (CIFI)

شركة ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية (SHAM)

ملحق رقم / 3 / بعض نتائج التحليل الإحصائي .

أولاً : التكرارات والنسب المئوية :

الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid last from 10	49	76.6	76.6	76.6
from 10 to 20	11	17.2	17.2	93.8
more than 20	4	6.3	6.3	100.0
Total	64	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid collegiate	33	51.6	51.6	51.6
master	23	35.9	35.9	87.5
doctor	8	12.5	12.5	100.0
Total	64	100.0	100.0	

التخصص الوظيفي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محاسبة	22	34.4	34.4	34.4
إدارة	5	7.8	7.8	42.2
اقتصاد	8	12.5	12.5	54.7
مالية	19	29.7	29.7	84.4
إحصاء	4	6.3	6.3	90.6
أخرى	6	9.4	9.4	100.0
Total	64	100.0	100.0	

الشخصية الاعتبارية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid auditor	16	25.0	25.0	25.0
company	21	32.8	32.8	57.8
mediator	14	21.9	21.9	79.7
advisor	13	20.3	20.3	100.0
Total	64	100.0	100.0	

المسمى الوظيفي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid external auditor	15	23.4	23.4	23.4
accounting manager	9	14.1	14.1	37.5
financing manager	11	17.2	17.2	54.7
accouters	5	7.8	7.8	62.5
advisor	13	20.3	20.3	82.8
executive manager	7	10.9	10.9	93.8
other	4	6.3	6.3	100.0
Total	64	100.0	100.0	

ثانياً : ثبات أداة القياس (الموثوقية) :

محور جودة المراجعة

Reliability Statistics

Cronbach's	
Alpha	N of Items
.705	21

محور أساليب المحاسبة الإبداعية

Reliability Statistics

Cronbach's	
Alpha	N of Items
.888	21

محور هامش أمان المستثمر

Reliability Statistics

Cronbach's	
Alpha	N of Items
.886	18

جميع المحاور

Reliability Statistics

Cronbach's	
Alpha	N of Items
.937	60

ثالثاً : اختبار الفرضيات :

اختبار الفرضية الأولى :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.841 ^a	.708	.703	.26012

a. Predictors: (Constant), متغير جودة المراجعة

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	10.152	1	10.152	150.042	.000 ^a
	Residual	4.195	62	.068		
	Total	14.347	63			

a. Predictors: (Constant), متغير جودة المراجعة

b. Dependent Variable: متغير هامش أمان المستثمر

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.203	.359		-.566	.573
	متغير جودة المراجعة	1.122	.092	.841	12.249	.000

a. Dependent Variable: متغير هامش أمان المستثمر

اختبار الفرضية الثانية :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	- 0.740 ^a	.547	.540	.34859

a. Predictors: (Constant), المتغير جودة المراجعة

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.092	1	9.092	74.825	.000 ^a
	Residual	7.534	62	.122		
	Total	16.626	63			

a. Predictors: (Constant), متغير جودة المراجعة

b. Dependent Variable: متغير المحاسبة الإبداعية

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.122	.481		-.253	.801
	متغير جودة المراجعة	1.062	.123	.740	8.650	.000

a. Dependent Variable: متغير المحاسبة الإبداعية

اختبار الفرضية الثالثة :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	-.0758 ^a	.574	.567	.31384

a. Predictors: (Constant), متغير المحاسبة الإبداعية

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8.240	1	8.240	83.655	.000 ^a
	Residual	6.107	62	.098		
	Total	14.347	63			

a. Predictors: (Constant), متغير المحاسبة الإبداعية

b. Dependent Variable: متغير هامش أمان المستثمر

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.345	.312		4.307	.000
	متغير المحاسبة الإبداعية	-0.704	.077	.758	9.146	.000

a. Dependent Variable: متغير هامش أمان المستثمر

اختبار الفرضية الرابعة :

الارتباط في ظل وجود متغير المحاسبة الإبداعية :

Correlations

Control Variables		متغير جودة المراجعة	متغير هامش أمان المستثمر
متغير المحاسبة الإبداعية	متغير جودة المراجعة	Correlation	1.000
		Significance (2-tailed)	.
		df	0
متغير هامش أمان المستثمر	متغير جودة المراجعة	Correlation	.639
		Significance (2-tailed)	.000
		df	61

الارتباط في ظل عدم وجود متغير المحاسبة الإبداعية

Correlations

		متغير جودة المراجعة	متغير هامش أمان المستثمر
متغير جودة المراجعة	Pearson Correlation	1	.841
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	64	64
متغير هامش أمان المستثمر	Pearson Correlation	.841	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	64	64

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

University of Aleppo
Faculty of Economics
Accounting Department



**The Effect of External Audit Quality on the Investor's Safety Margin
in the Light of Applying Creative Accounting Methods**

(Field Study)

**Thesis Submitted for Requirement The Getting Master Degree in
Accounting**

By Submitted

Samer Dawara

1435 H – 2014AD

University of Aleppo
Faculty of Economics
Accounting Department



**The Effect of External Audit Quality on the Investor's Safety Margin
in the Light of Applying Creative Accounting Methods**

(Field Study)

**Thesis Submitted for Requirement The Getting Master Degree in
Accounting**

By Submitted

Samer Dawara

Supervised by

Dr. Khaled Oumari

Prof. in Dept. of Accounting

University of Aleppo

1435 H – 2014AD

Certification

It here by certified that the work described in thesis is the result of research carried out by the student **Samer dawara** under the supervision of **Dr. Khaled Oumari** in the department of Accounting, faculty of economics, University of Aleppo, and any reference to other researchers, this Work has been duly acknowledged in the text.

Candidate

supervised by

Samer Dawara

Pro. Dr. Khaled Oumari

Declaration

In here by declared that this work :

" The Effect of External Audit Quality on the Investor's Safety Margin in the Light of Applying Creative Accounting Methods "

Has not already been accepted for any degree and certainly it is not being submitted by any other degree .

Candidate

Samer Dawara

Abstract

This research deals with the impact of the quality of the external audit on the safety margin the investor in light of the application of methods of creative accounting , and research aims to study the quality of the external audit and the factors affecting them and the last versions of international standards that support it, and define the concept of margin of safety the investor and the stages of formation and demonstrate the impact of the quality of the external audit in the margin of safety , In addition to the study of creative accounting methods and their impact on the relationship between audit quality and investor margin of safety .

A field study was conducted on the Damascus Securities Exchange , where the population is divided into four categories studied : the category of listed companies, brokerage firms, category Auditors and supervisors in the financial market has been reached several conclusions, The most important :

- The performance of the external audit process quality and effectiveness by the auditor, leads to increase the margin of safety the investor.
- The performance of the external audit process quality and effectiveness by the auditor, leads to limit the use of creative accounting methods.
- The increase in the practices of creative accounting methods that leads to reducing the margin of safety Investor.
- The use of creative accounting methods by the person who prepared data, that weakens the relationship between external audit quality and investor margin of safety.

Key words

Quality Audit – Creative Accounting – Margin of Safety